

دراسات نقدية

في

اللغة والنحو

تأليف

د. كاصد ياسر الزبيدي

دار أسامة للنشر والتوزيع

الأردن - عمان



800014373

تمهيد : (في النقد اللغوي قديماً وحديثاً)

ليس من شك في أن اللغة والنحو عماد العربية وعلومها اللغوية المتنوعة - قديماً وحديثاً - ، ولأن دراستها قامت منذ العصور الأولى على أسس محكمة من القواعد والفهم ، وذلك بعد سطوع نور الإسلام ، وتنامي الدراسات في هذين العلمين مع علوم اللغة الأخرى ، من صرف ، وبلاغة ، وعروض ، وغير ذلك .

وكانت السنون التي قضيتها في التدريس الجامعي داخل القطر وخارجه ، والتي نافلت على الثلاثين ، قد فتحت لي أبواب النقد العلمي الموضوعي لعدد من الآثار اللغوية ، والمناهج التعليمية القديمة والحديثة ، وقد نشر عدد منها في مجلات عربية وصينية مثل مجلة (التعريب) التي تصدر في دمشق عن المنظمة العربية للثقافة والعلوم (الإيسيسكو) ، ومثل (مجلة الدراسات اللغوية) التي يصدرها مركز الملك فيصل في الرياض ، وغير ذلك .

وكانت هذه الدراسات قد تناولت مذاهب عدد من اللغويين والنحاة تتولاً معيارياً من حيث المنهج والمادة ، وما عنوا به من آراء عرفت لدى دارسي آثارهم منذ عصور خلت .

وكان غير واحد منهم قد اشتهر بالنقد ، مثل أبي الفتح بن جني المتوفى سنة ٣٩٥ هـ ، وشيخه أبي علي النحو المتوفى سنة ٣٧٠ هـ ، وقد نقد عدد من المعاصرين آثاراً لغوية ونحوية قديمة ، كالذي نراه في جهود الكرمل ومصطفى جواد ، ثم في جهود من تلاهم في أيامنا هذه . وكان بيان أثر القرآن الكريم في (الإصلاح اللغوي) ضرورياً في مثل هذه الدراسات ، ولذلك نالت عنايتنا هنا في هذا الكتاب ، إذ كان القرآن وما زال وسيبقى المنار الذي يهتدي في ضوئه للدارسون والباحثون والناقدون كذلك . ولهذا كان لا بد من تخصيص فصل في الكتاب له . فكان : (إصلاح الكلام في ضوء لغة القرآن) .

الناشر

دار أسامة للنشر والتوزيع

الأردن - عمان

هاتف : ٥٦٥٨٣٥٣ - فاكس : ٥٦٥٨٣٥٤ - تليفاكس : ٤٦٤٧٤٤٧

ص.ب. : ١٤١٧٨١

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الطبعة الأولى

٢٠٠٣م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠٠٣ / ٧ / ١٥٠٢)

٤١٠٠٩

الزبيدي، كاسد ياسر

دراسات نقدية في اللغة والنحو / تأليف كاسد الزبيدي -

عمان : دار أسامة للنشر ، ٢٠٠٣

() ص -

ر.ا. : ٢٠٠٣ / ٧ / ١٥٠٢

الوصف : / اللغة العربية / النقد الأدبي / القواعد للغة / التحليل الأدبي /

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

وتناول الكتاب أيضاً (العامية) وما نالها من وهم في تصور حقيقتها وواقعها وما فيها من ظواهر لغوية ذات وشيجة وثقى بالعربية الفصحى ، ممثلة بكثير من الألفاظ والتراكيب والعبارات .

وتناول الكتاب أيضاً نقداً لغوياً قديماً وحديثاً ، عمدته دراسة موجزة عن جهود النقدية في اللغة والنحو ، ثم ما رأيناه في أساليب التعريب عن تجاف عن طريق الصواب ، وما طرأ على - الضاد - التي هي ميزة العربي وحده في النطق من تحول عن صورتها الصحيحة إلى صور أخرى ، تبعد غالباً ، وتقارب حيناً آخر .

أما الدراسات النقدية النحوية التي تناولها الكتاب ، فأهمها (مشكلات النحو بين القديم والجديد) ، التي كشفت دراستي لها عن طائفة من المشكلات المعقدة لدراسة النحو ، ولا سيما على المبنيين ، ومتوسطي الثقافة من الدارسين مثل (سلب النحو معانيه) و (القياس على غير أساس) ، وما لحق نحو القرآن - قديماً - من تقصير بعض النحاة فيه ، وما لحقه حديثاً من قصور فهم المنهج .

وكان (الفصل الثالث) ، وهو الأخير ، قد تناول (النحو التعليمي) في معاهدنا اليوم ، من حيث طرائق تدريسه ، التي نعم على الدارسين في أحيان فهمه ، ومن حيث مادته العلمية التي عقدتها أمور في تدريسه ، مثل (عدم البناء على نحو القرآن) ، و (عدم كفاية التطبيقات) وأمور أخرى ذات صلة بهذه المشكلة .

وإني لأرجو أن يكون هذا الجهد الذي بذلته ، بعد كل ما اقترحتُه سبيلاً ينتفع بها الدارس للنحو والنحو من زملائنا التدريسيين وأصلبنا المثابرين ، وأن ينتفع بها أيضاً كل محب للعربية ، فمز بها ، ولا سيما أنها لغة كتاب الله المجيد ، والذي كان - وما يزال وسيبقى - منار الدارسين ، لتكون هذه الجهود سبيلاً ودعوة لإعادة النظر في جانب من الدراسات اللغوية والنحوية ، في ضوء قواعد النقد ، والله الموفق للصواب .

والحمد لله رب العالمين

المؤلف

الباب الأول

دراسات نقدية في اللغة

الفصل الأول : (إصلاح الكلام في ضوء لغة القرآن)

الفصل الثاني : (عاميتنا والضيغ في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة)

الفصل الثالث : (نقد لغوي قديم .. وحديث)

الفصل الأول

إصلاح التعليم في ضوء لغة القرآن

المبحث الأول

اللحن في الكلام وأثر القرآن في تقويمه

لا شك أن العرب اعتزت بعربيتها ، اعتزازاً جعلها تتفاضل بها ، ويمتاز بعضها عن بعض في بلاغتها وفصاحتها ، ولذلك كان اللحن مستهجنًا عندها . وبقي هذا الشعور مائداً لديها عند ظهور الإسلام كذلك ، بل إنه تصاعد حتى صار اللحن سبباً على اللحن ، وضلالاً يؤخذ عليه .

والأخبار في ذلك متضافرة عن النبي ﷺ وأصحابه ، منها جواب عمر بن الخطاب ﷺ للقوم الذين قالوا له - لما عاب عليهم رميهم - : يا أمير المؤمنين ، إنما قوم متعلمين ، إذ قال لهم منكراً عليهم هذا اللحن ، وهو نصب النعت الذي حقه في هذا الكلام الرفيع : "لنحكم أشد علي من سوء رميكم ، سمعت رسول الله ﷺ يقول (رحم امرأ أصلح من لسانه) (١) .

بل أن المسلمين الأوائل كانوا يستهلون اللحن ، إلى الحد الذي يرون فيه مقترفه ، مستحقاً للعقوبة والردع . وهذا جلي من سيرة عدد منهم ، فقد روى أن عبد الله بن عمر كان يضرب بنيه على اللحن ، وخاصة حين يكون في كتاب الله . وتجاور ذلك نطاق تأديب الأسرة إلى موظفي الدولة ، فصار اللحن يوجب العقاب البدني - مهما ضؤل - ، فالعزل .

فحين كتب كاتب أبي موسى الأشعري إلى عمر ﷺ : "من أبو موسى أمر عمر بجلده ثم عزله بقوله : إذا أتاك كتابي هذا فاجلده سوطاً ، وعزله عن عمله" ، وقيل للحسن البصري : أن لنا إماماً يلحن ، فقال أخروه . يريد : لا تجعلوه إمامكم في الصلاة ، بسبب لحنه في القراءة .

ولأهمية الحفاظ على اللغة وإعرابها ، أخذ عدد من الصحابة على أنفسهم تنبيه المسلمين على مواضع الغلط في الكلام . وكان حبر الأمة عبد الله بن عباس ﷺ من القائمين بذلك ، إذ كان من الصحابة الذين تولوا التعليم ، ونشر الثقافة المتنوعة في مجالات شتى : في التفسير (والحديث ، والفقه ، واللغة ، والأدب ، وخاصة الشعر العربي القديم ، الذي كان يحفظ منه الكثير ، وينفذ إلى صميمه درساً وفهماً وإفهاماً) ،

ويتجلى ذلك في أجوبته لنافع بن الأزرق الخارجي ، حين سأله عن غريب القرآن ، إذ كان يفسره ، ويحتج له بالشعر .

روى أبو بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) عن أبيه بسنده عن أبي العالقة الرياحي ، أنه قال : كان ابن عباس يعلمنا اللحن (٢) . وهذا الخبر رواه أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ) بالفاظ مقاربة ، وعلق عليه تعليقاً ذا قيمة علمية لأنه فسر المراد باللحن هنا ، فقد روى بسنده عن شعبة بن الحجاج عن أبي العالقة ، أنه قال : كنت أطوف مع ابن عباس وهو يعلمني لحن الكلام . ثم علق عليه بقوله : وإنما سمناه لحناً ، لأنه إذا بصره الصواب ، فقد بصره اللحن (٣) .

أو بعبارة أخرى : إن ابن عباس لم يكن يعلم الناس - ومنهم أبو العالقة - الغلط وحده ، بل كان يوقفهم على الصواب كذلك ، لأنه إذا بين لهم ما ينبغي أن يقال - وهذا الجانب المعباري من نشاطهم اللغوي هنا - فلا بد أن يدركوا ما ليس بصواب وهذا يمثل ما قيل لا ما ينبغي أن يقال ، وهو الجانب الوصفي من القضية .

وكان للقرآن الكريم ، كتاب الله المعجز المبين ، أثر كبير في الحث على تعلم اللغة والنحو ، وخاصة بعد اختلاط العرب بالأعاجم ، وفشو اللحن ، فكان الحسن البصري مثلاً ، ممن بحث على ذلك ، يقول له يحيى بن عتيق : يا أبا سعيد ، الرجل يتعلم العربية يلتبس بها حسن المنطق ، ويقوم بها فرامته ، فقال له : حصن يا بني فتعلمها ، فإن الرجل قد يقرأ الآية ، فيمينا بها فيهلك فيها (٤) .

وكان كبار علماء العربية الأوائل يبتليون فصاحة الرجل وإتقانه للعربية بحسن قراءته القرآن وأدائه له الأداء المثلّم الواجب . فجعلوا القرآن محكاً ومقياساً أساسياً لتمييز الحسن من الرديء ، روى أبو بكر بن الأنباري بسنده عن وهب بن جريس ، أن أباه قرأ على أبي عمرو بن العلاء - القرآن - فقال له : "لأنت أفصح من معد ين عنان" (٥) .

وهذا التقويم ينبئ عن غاية الاستحسان للأداء ، وسلامة النطق من الانحراف عن جهة السليمة .

ولما كان إجماع الأمة قد انعقد على أن القرآن أبلغ كلام وأفصح وأعلاه ، إلى القدر الذي يبلغ فيه الإعجاز ، فإنه بلا ريب المصدر الأول للعربية ، أو كما وصفه الشيخ أمين الخولي (٦) - رحمه الله - كتاب العربية الأكبر .

وعلى هذا علماء الأمة من اللغويين والنحاة والصرفيين والبلاغيين والفقهاء والمتكلمين ... فكان - وما زال - "معجم للمعجمات" كما يطيب لي أن أسميه ، إذ كان المرجع الأول الأساس لأصحاب المعجمات كالخليل ، والأزهري ، وابن دريد ، والجوهري ، والزمخشري ، وابن منظور ، والزبيدي ... وغيرهم .

ولهذا فإننا حين نصلح من أغلاطنا اللغوية التي تلوكها لسنتنا ، ونطرق أسماعنا مهتدين بأضواء لغة القرآن ، فإنما نرجع إلى النبع الصافي ، والكلام الذي لا يعلوه كلام ، إذ أن كلام الله إذا كان شاهداً ، فهو نعم الشاهد ودونه كل الشواهد فأصلح أغلاطنا اليوم بعد عرضها على القرآن ، من مصاديق عموم قوله تعالى : ﴿ مَا فُرِطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ ^(٧) ، وعموم الهداية في قوله تعالى : ﴿ إِنْ هَذَا الْقُرْآنُ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ ﴾ ^(٨) ، وقوله : ﴿ وَيُرَى الَّذِينَ اتُّبِعُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ ^(٩) ، ذلك إن إصلاح اللسان في ضوء القرآن من مصاديق هذا الهدى إلى صراط العزيز الحميد ؛ إذ القرآن نعم ما يستبصر به ويهتدي بهديه ، في كلا جوانب الحياة : العقيدة ، والسلوك ، واللغة .

وسيتبين مما هو آت ، كيف أن القرآن ينهض بهذه المهمة اللغوية على خير وجه إذ يبصّرنا بمواطن الخطأ الزلل في كلامنا ، ويردنا إلى الحق والصواب في القول وليس هذا الذي نورده هنا كل ما يمكن أن يقال ، إذ وراءه الشيء الكثير ولكنه أمثله مختارة من عشرات غيرها ، نأمل أن تنتهي بها في ما نستقبل من أيامنا - بعون الله - إلى كتاب يضم ما لم نورده هنا في هذا الموجز ، ويوفي بما نطمح إليه من مرام ، والله الموافق للسداد .

وقد رأيت أن ابتدئ كل إصلاح في العنوان بذكر الصعاب وأعقبه بذكر الغلط ثم أورد بعد ذلك ما يتعلق بهما من بيان وتفسير وشواهد ، والعرض من البدء بالصواب ترسيخه في الأذهان ، إذ هو أول ما يصافح السمع والبصر فيرسخ من ثمة في الذهن . وقد كان أسناننا العلامة الدكتور مصطفى جواد - رحمه الله - سابقاً في هذا المنهج ، كما هو واضح في كتابه المشهور : (قل ولا تقل) إذ كان يبتدئ بذكر الصواب ويورد بعده الغلط ، ولا العكس .

المبحث الثاني

إصلاح الكلام في ضوء القرآن

١- (كثير) لا (كبر) :

يقولون في نفس فلان كثير - بكسر الكاف وفتح الباء - يريدون أن فيه تعاضداً واستعلاءً ، والصحيح أن يقال : كثير ، بإسكان الباء ، إذا أريد هذه الدلالة . أما الفتح قلل دالة على الهرم : قال ابن منظور ^(١٠) : "الكثير بالكسر : العظمة ، والكثير نقبض الصغير" .

فالكثير والكبر إذاً مختلفان من حيث الدلالة في اللغة . أما في القرآن فقد **ورد** بالصيغتين والدالتين أيضاً : فقال تعالى في الكثير السن والهرم : ﴿ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ ﴾ (البقرة : ٢٦٦) ، وأجراه على لسان زكريا عليه السلام حين بشرته الملائكة بحبي ، وذلك قوله : ﴿ رَبِّ أَنْتَ بِنِعْمَتِكَ عَلَّمْتَنِي الْكِبَرُ وَأَمَرْتَنِي عِلْقَرُ ﴾ (آل عمران : ٤٠) .

الكبر

وقال في **الكبر** النفس والاستعلاء : ﴿ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبَرٌ مَّا هُمْ بِبَالِيهِ ﴾ (غافر : ٥٦) . قال الراغب ^(١١) وهو يحتج بهذه الآية لمعنى الكثير : "الكبر : الحالة التي يتخصص بها الإنسان من إعجابه بنفسه ، وذلك أن يرى الإنسان نفسه أكبر من غيره" ، ثم يبين أن معنى الكثير فيها التكبر . ومن هذا القبيل : ﴿ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (النور : ١١) .

٢- (ذهاب) لا (ذهاب) :

بكسر كثير من الناس ذال (ذهاب) ؛ فيقولون مثلاً : في ذهابه وإيابه ، كإلما هم يزاوجون في هذا التحريف بين الكلام ، فيكسرون الذال الكسرة الهمزة في إياب . وهذا غلط في الكلام ، والصحيح فتح الذال . إذ يقال : ذهب ذهباً ، فالذهاب : السير والمرور ، ومثله المذهب ، فهو على هذا مصدر مثله ^(١٢) . أما الذهاب فله معنى آخر غير هذا المعنى ، وهو "الأمطار الضعيفة" ^(١٣) ، مفرداً (ذهبة) ، قال الإمام علي كرم الله وجهه : " لا فرع ربابها ولا شقان ذهابها" ^(١٤) . قال ابن الأثير ^(١٥) : "الذهاب الأمطار اللينة واحتنها ذهبة" ، والذهاب أيضاً مكيال لأهل اليمن ، وموضع أو جبل ^(١٦) .

وعلى هذا فالذهاب غير الذهاب من حيث المعنى ، على أن الذهاب إذا تعدى فعله بحرف الجر ، أريد به المضى بالشئ وإزالته عن مكانه ، قال الراغب (١٧) "والذهاب : المضى بالشئ ، يقال : ذهب بالشئ وأذهبه" . وعلى هذا قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَاهُ فِي الْوَادِيِّ خِلْفَ الْوَادِيِّ عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لِقَادِرُونَ ﴾ (المؤمنون : ١٨) ، وهذا الشاهد القرآني دليل واضح على أن الذهاب بهذه الدلالة التي ذكرناها . بفتح الذال لا بكسرها .

٣- (كثرة) ، لا (كثرة) أو (كثرة) :

يقول كثير من المتعلمين (كثرة) و (كثرة) ، بضم الكاف وكسرها ، مع أنها في الفصح (كثرة) بفتحها . ويبدو أن هناك من كان يكسر قديماً ، إلا أن ذلك قد غلب لغة رديئة وأغلب الظن أن الناطقين بها ليسوا من الفصحاء الذين يعتد بكلامهم في الرواية بحسب ضوابط الرواية وأصولها عند اللغويين ، قال محمد بن أبي بكر الرازي (١٨) (ت ٦٦٦ هـ) "الكثرة : ضد القلة والكثرة ، - بالكسرة - لغة رديئة" . ومما يدل على أن التي بالفتح هي الفصيحة ورود القرآن بها في الموضعين اللذين ذكرت الكثرة فيهما ، وهما قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَسَوْا أَعْجَبُكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ ﴾ (المائدة : ١٠٠) ، وقوله : ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾ (التوبة : ٢٥) .

٤- (كفء) ، لا (كفوء) :

يقولون : هو رجل كفوء لفلان ، يريدون أن مثله وبذله في المنزلة ، والصحيح أن يقال : هو رجل كفء لفلان ، ولا فلان ، لأن هذا اللفظ هو الذي يستعمل للدلالة على هذا المعنى ، وإنما (كفوء) محرف (١٩) عن هذا الفصح على السنة الناس ، ثم شاع حتى غلب على الفصح . قال الراغب : "كفء : في المنزلة والقدر" .

وقد ذكر المبرد (٢٠) عدة صيغ لهذه اللفظة ، ولم يذكر كفوءاً منها ، فقال " لا يقال : هو كفوك ، وكفوك ، وكفوك ، وكفوك : إذا كان عليك في شرف أو ما أشبهه" .

فإذا رجعنا إلى القرآن الكريم ، وجدنا فيه شاهداً على ما بيناه آنفاً ، فقد قال تعالى في سورة الإخلاص : آية : ٤ ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ (الإخلاص : ٤) ، في قراءة أغلب القراء ، وبغير همزة (كفواً) في قراءة حفص عن عاصم (٢١) ، وهذا الشاهد القرآني هو الشاهد الذي احتج به المبرر (٢٢) لدلالة الكفاء في اللغة ، في كلمة الذي أوردها آنفاً .

يتبين مما مر ، أن ليس في كلام العرب (كفوء) ، بل هناك كفء وكفء - فيما ذكر الرازي (٢٣) - وإنما ورد فُعل - يقول - في أكثر نسخ الصحاح ، وهو في رأيه "من تحريف الناسخ" . وهذا يعزز ما بيناه آنفاً من أن هذه اللفظة (كفوء) غير واردة في كلام العرب .

٥- (أكفاء) لا (أكفاء) :

ويجمعون (كفاء) على (أكفاء) - بكسر الكاف وتشديد الفاء - فيقولون مثلاً : الموظفون أو العمال الأكفاء ، كأنهم قاسوها قياساً خاطئاً (٢٤) على غير نظائرها ، مثل اصحاء ، على حين ينبغي أن تجمع على (أكفاء) - بإسكان الكاف وتخفيف الفاء - ذلك أن فعل وفعل كثيراً ما يجمعان على أفعاله ، مثل (قطر) وهو الناحية والجهة ، (قسط) و (عشر) ، و (مصر) وهو البلد ، و (بضو) . وأما فعل فجمعة على (أفعسال) كثير ، حتى إن الدكتور مصطفى جواد رحمه الله - عذ ذلك مباهجاً في كل ما يرد منه مثلي : مجد ، وأمجاد ، وبحث ، وأبحاث ، وبعبارة أخرى : أنه قال بقياسه لكثرة أمثلته في اللغة ، وقد أقر له ذلك مجمع اللغة العربية في القاهرة في إحدى دوراته (٢٥) .

وإذا احتكمنا إلى القرآن وجدنا فعل فيه يجمع على أفعال ، كقطر وأقطار ، قال تعالى : ﴿ يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُتُوا مِنْ أَفْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُتُوا لَا تَنْفُتُونَ إِنَّا بِمُسْلِمِينَ ﴾ (الرحمن : ٣٣) . وقال - والحديث عن مدينة الرسول ﷺ ﴿ وَلَوْ دَخَلْتَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَفْطَارِهَا ثُمَّ سَأَلُوا الْفِتْنَةَ لَأَنزَلْنَاهَا ﴾ (الأحراب : ١٤) ومن المكسور كم وأكمام ، قال تعالى : ﴿ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ ﴾ (الرحمن : ١١) ، وهي ما تغطي الثمرة ، قال الراغب (٢٦) : (والكم ما يغطي اليد من القميص ، والكم ما يغطي الثمرة وجميعه لكماء) واحتج له بالآية الكريمة . فيلاحظ أن فعل وفعل

جمعاً في القرآن على أفعال ، ومنه يتبين أن كَفَاءً ينبغي أن تُجمع على أكفاء ، لا أكفاء كما يغلطون .

٦- (الفرقة) لا (الفرقة) :

يقال للجماعة المنفردة من الناس (فرقة) بضم الفاء ، والصحيح (فرقة) بكسرها ؛ أن التي بالضم تعني : الفراق : قال الرازي (٢٧) : " الفرقة : القرآن الكريم وكل ما فرّق به بين الحق والباطل فهو فرقان ... والفرقة : الاسم من قولك : فارقة مفارقة " ثم قال (٢٨) : " والفرقة : الطائفة من الناس " ، وقال الفيروز آبادي : " الفارقة الفراق " (٢٩)

فإذا رجعنا إلى القرآن الكريم ألفينا (فرقة) فيه بكسر الفاء : بدلالاتها التي بينها أنفأ ، فقد قال تعالى : ﴿ قُلْ لَا تَفَرُّوا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ ﴾ (التوبة: من الآية ١٢٢) فأراد سبحانه بذلك الجماعة المنفردة من الناس (٣٠) .
وعلى هذا ، ينبغي أن يقال (فرقة) لا أن يقال (فرقة) .

٧- (يَمْسُ) لا (يَمْسُ) :

ويقولون (يَمْسُ) بيده ، بضم الميم ، والصحيح (يَمْسُ) بفتحها ، قال صاحب اللسان : " مسسته بالكسر أمته مساً ومساً : لمسته هذه اللغة الفصيحة ، ومسسته بالفتح أمته بالضم لغة " (٣١) ، ومثله ما قاله صاحب القاموس (٣٢) .

فإذا لحقنا إلى البيان الأعلى تأكد لنا أن التي بالفتح هي الفصيحة ، إذ هي كذلك في جميع المواضع التي زادت على العشرين (٣٣) والتي ورد فيها هذا الفعل بصيغة المضارع ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَيَمْسِكُوا النَّارَ ﴾ (هود: من الآية ١١٣) ، وقوله : ﴿ وَقَالُوا لَنْ نَمْسَا النَّارَ إِلَّا أَيَّاماً مَعْدُودَةً ﴾ (البقرة: ٨٠) وقوله : ﴿ وَلَا تَمْسُوْهَا بِمَنَوعٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ ﴾ (هود: من الآية ٦٤) .

٨- (خاطي) لا (مخطي) :

ويقولون في متعمد الخطأ (مخطي) ، فيشتقونه من لفعل المزيد بالهمزة ، (أخطأ) ، والصحيح أن يقال : (خاطي) من الفعل الثلاثي المجرد (خطي) الذي مضارعة : (يخطأ) ومصدره (خطئ) ، وذلك أن المخطي الذي يقع في الخطأ من دون أن يتعمده ، ولهذا قال الراغب في الأول : (أن يريد غير ما يحسن إرادته فيفعله ،

وهذا هو الخطأ التام المأخوذ به الإنسان ، يقال : خطي يخطأ خطأ وخطأه (٣٤) ، وقال في الثاني : " أن يريد ما يُحسن فعله ، ولكن يقع منه خلاف ما يريد فيقال : أخطأ إخطاء فهو مخطي ، وهذا قد أصاب في الإدارة وأخطأ في الفعل وهذا المعنى بقوله عليه السلام " رفع عن أمتي الخطأ والنسيان " ويقول : " من اجتهد فأخطأ فله أجر " (٣٥) .

فإذا رجعنا إلى التنزيل تبين لنا أن كلا اللفظين والمعنيين ورد فيه ، فقد قال تعالى : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكَ إِنَّكَ كُنْتَ مِنَ الْخَاطِئِينَ ﴾ (يوسف: ٢٩) ، إذ كانت امرأة العزيز متعمدة في ما اقترفت من ذنب ، وهو سرابودة يوسف عن نفسه ، وقال ﴿ وَلَا طَعَامَ إِلَّا مِنْ غُسْلَيْنِ ﴾ (٣٦) لا يأكله إلا الخاطئون : (الحاقة : ٣٦-٣٧) ، وهذا طعام أهل النار . وقال على لسان إخوة يوسف : ﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ آتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِئِينَ ﴾ (يوسف: من الآية ٩١) ، وقال في دفع فرعون وملئيه بتعمد الخطأ والجرم : ﴿ إِنْ فِرْعَوْنُ وَهَامَانَ وَجُنُودُهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ ﴾ (القصص: من الآية ٨) . فهذا (الخاطي) الدال على العمد في الفعل ، لا السهو والغفلة والجهل بالحكم أو نحوه .

أما (مخطي) الدال على عدم العمد ، فله أمثلة في التنزيل ، فقد قال تعالى : ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً ﴾ (الأحزاب: من الآية ٥) ، فقابل سبحانه الخطأ بتعمد القلوب ، وهذا يدلنا على أنه ليس خطأ التعمد والقصد ، بل هو نقيض له بالاستدراك الذي أشعرتنا به (لكن) ، وقال أيضاً ﴿ رَبَّنَا لَا تُولِخْنَا فِي سَمِينَا أَوْ أَخْطَاْنَا ﴾ (البقرة: من الآية ٢٨٦) ، في دعاء المؤمنين فجمعوا الخطأ نظير للنسيان في عدم الملاحظة حين عطفوه عليه .

فيتبين لنا مما سلف أن (خاطي) يستعمل في فصيح الكلام الذي دل عليه القرآن للخطأ العمد ، وأن (مخطي) ، لما لا عمد فيه .

٩- (آمِن) لا (آمِن) :

ويقول كثير ممن يسمعون دعاء أو يدعوه : (آمِن) بتشديد الميم ، مع أن الصحيح أن يقال : (آمِن) بتخفيفها ، فأما الأولى فهي اسم فاعل من القمّل (أم) : إذا عمد إلى الشيء وقصده وطلبه ، على حين أن الثانية اسم فعل بمعنى (استجب) ، وهي

تقال عقب الدعاء ، سنة متوارثة معروفة ، فغلط فيها الناس واضعين إحداهما مكان الأخرى .

ويبدو أن هذا الغلط قديم ، إذ نجد أبا بكر محمد بن عبد العزيز السجستاني (ت ٣٣٠هـ) يؤكد الفرق بين اللفظتين ، في كتابه (غريب القرآن) فيقول : (أمين البيت الحرم) : عامدين البيت .. ولما قوله في (أمين) فيتحقيق الموم - وتمد وتقصير - وتفسيره : اللهم استجب لي ، ويقال : أمين من أسماء الله تعالى^(٣٦) . فكانه في هذا التفريق بين اللفظتين أراد إيقاف الناس على الفرق الدلالي بينهما ، وجود عدم الخلط بينهما بوضع إحداهما موضع الأخرى .

وعلى هذا ينبغي أن يقال بعد الدعاء : (أمين) لا (آمين) ، لأن معنى (آمين) عامدين وقاصدين كم أسلفنا ، وبدل عليه قوله تعالى : «وَلَا آمِينَ أَتَيْنَ الْحَرَامَ» (المائدة: من الآية ٢) .

١٠- (بلى) لا (نعم) :

ويغلط كثير من المتعلمين في جواب الاستفهام المنفي ، فإذا قيل لأحدهم مثلاً : (ألم يك في إمكانه أن يفعل كذا وكذا ؟) أجاب بكلمة (نعم) ، مع أنه يريد الإثبات لا النفي ، وهذا غلط في اللغة ، لأن جواب السؤال المنفي إذا أريد به الإثبات لا النفي إنما هو (بلى) ، إذ ينقلب النفي في سياق النفي إثباتاً ، وذلك معروف في المنطق ، إذ النافي للنفي المثبت ، لأنه بنفيه لنفيه يحيله إلى وجود لا جود . وهذا معروف أيضاً في المنطق الرياضي ، إذ يكون السالب في السالب موجباً .

ولما كانت اللغة العربية التي حباها الله سبحانه أسمى الفصائص وأعلامها ، لغة منطقية في كثير من أساليبها ، فقد ورد فيها هذا الأسلوب على النحو الذي وصفنا آنفاً .

ولما كان القرآن الكريم قد نزل بلغة العرب مصداقاً لقوله تعالى : «يُنَزِّلُ غَرِيبٌ مِنْبِينٍ» (الشعراء: ١٩٥) ، وغيرها من آية البينات ، فقد ورد فيه هذا الأسلوب على النحو الذي وصفنا في الكلام في جميع المواضع الإثني والعشرين التي تضمنته - وذلك مثل قوله تعالى لبني آدم وهم في الذر^(٣٧) : «أَلَمْ تَبْرِكُمْ قَالُوا بَلَى» (الأعراف: من الآية ١٧٢) ، وقوله لأبي الأنبياء إبراهيم^(٣٨) : «قَالَ أَوَلَمْ تَوَدَّ أَنْ يَدْعُوا بِاسْمِ اللَّهِ وَيَكُونُوا مِنْ عِبَادِهِ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَلَّيْكَ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى» (البقرة: من الآية ٢٦٠) ، وقول زبانية جهنم لأهل النار: «أَلَمْ تَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَى» (الزمر: من الآية ٧١) ، فهذه الآيات الكريمة دالة بوضوح على أن جواب السؤال المنفي ، يكون بالنفي بلى إذا أريد به الإثبات ، قال ابن هشام الأنصاري^(٣٩) (ت ٢٦١هـ) : «بلى» حرف جواب ... وتختص بالنفي وتفيد إبطاله سواء كان مجرداً نحو (رغم الذين كفروا إن لن يبعثوا قل بلى وربي) ، أم مقروناً بالاستفهام .. ، ثم حكى ما روى عن عبد الله بن عباس^(٤٠) في (ألمت بربكم قالوا بلى) إنهم (لو قالوا نعم لكفروا) ، وبين أنهم (أجزوا النفي مع التقرير مجري النفي المجرد في رده بلى) .

ومما يدل على أن الجواب في مثل هذا الأسلوب يكون ببلى عند إرادة الإثبات قول المصلي عقب قراءة آية التين «أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ» : (بلى وربي) ، وهو سنة مورثة أيضاً .

ويسمع هذا الغلط أيضاً في النفي المجرد من الاستفهام ، فإذا قال أحدهم : قد يظنون أننا لا نعلم بما يدورون ويبينون ، أجاب بـ (كلا) أو (لا) ، على حين أن الجواب ينبغي أن يكون ببلى أيضاً ، وآية ذلك قوله تعالى «وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ» (سبأ: من الآية ٣) ، وقوله: «فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلَى إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ» (النحل: من الآية ٢٨) وغير ذلك من الآي^(٤١) .

وإذا كان الحسن اللغوي لهذا الأسلوب العربي الفصيح قد فقد لدى كثير من المتقنين ، بل المتعلمين ، فإن من عجب ما يلحظ أنه ما زال لدى كثير من المولم ، ولدى كثير من المتعلمين والمتقنين حين يتحدثون العامة إذ يكون جوابهم ببلى لمن نفى حدثاً مجرداً من الاستفهام أو مسبوقاً به ، فإذا قال أحدهم مثلاً لصديقه : «ما راح نجى»^(٤٢) أجابه ببلى^(٤٣) ، إذا كان يريد المجيء .

١١- (شريطة) لا (شرطمة) :

ويقولون للجماعة المنقطعة عن الجموع : (شرطمة) بفتح الشين والراء ، مع أنها في الفصحى بكسرهما ، قال الفيروز آبادي^(٤٤) : «الشرطمة ، بالكسر : القليل من

الناس...، ويشهد: التزييل، فقد وردت مكسورة اللين والراء قلى الموضوع الذي ذكرت فيه، وهو قوله تعالى: ﴿إِنْ هَؤُلَاءِ لَشُرُيْمَةٌ قَلِيلُونَ﴾ (الشعراء: ٥٤).

١٢- (الجدال) لا (الجدل) :

يذهب أكثر الناس إلى أن (الجدال) أو (الجدل) كما يعبرون، يراد به دائماً في اللغة الحوار من أجل دحض الخصم ومقالبته، فهو في ظنهم لا يستعمل إلا في مقام الخصوم النزاع ولعل هذا المعنى متأب مما في المعجمات، على نحو ما نجد مثلاً في (مفردات القرآن) (١٦) للراغب، إذ يقول: "الجدال: المفاوضة على سبيل المنازعة والمغالبة". وفي (مختار الصحاح) (١٧) للرازي، إذ يقول: "جاده: خاصمه مجادلة وجدالاً، والاسم الجدل، وهو شدة الخصومة".

على حين يدل استقراء المادة في البيان الأعلى، القرآن، على أن المراد بالجدل والجدال مطلق الحوار بين اثنين أو فريقين، من أجل إثبات شيء أو نفيه من دون أن يكون في ذلك لزوم منازعة أو خصام، فالجدال قد يكون بالباطل كما قد يكون بالحق، وقد يكون بقصد الغلبة في خصومة، وقد لا يكون، وأبـة ذلك أن القرآن وصف الجدال بوصفين: أحدهما الجدال بالباطل، فقال: ﴿وَجَادِلُوا بِالْبَاطِلِ يُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ﴾ (شاور: من الآية: ٥)، والآخر الجدال بالحق، وهو اللين والدأر في القول، فقال: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (العنكبوت: من الآية: ٤٦)، وقال الزمخشري (١٨) (ت: ٥٣٨هـ) في تفسير هذه الآية الكريمة: "بالتي هي أحسن: بالخصلة التي هي أحسن، وهي مقابلة الخشوبة باللين والغضب بالكظم، والسورة بالأناة، كما قال: "ادفع بالتتي هي أحسن".

ومما يدل على أن الجدال أعم من أن يختص بالجدال لغرض المنازعة وقصد الخصومة، وصف كل نفس به يوم القيامة، فقد قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا﴾ (النحل: من الآية: ١١١)، فأشعرنا هذا التعبير وهذا السياق بأن الجدال هنا لا نزاع فيه، بل هي من قبيل الاعتذار عما بدر أو التمتييل مما حدث في الدنيا من اجتراح السيئات. ويشعرنا بذلك من السياق- قوله بعد ذلك في الآية نفسها: ﴿وَتَوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾. قد فهم الزمخشري- وهو اللغوي، بـليغ- دلالة الجدال هنا بما يخرجـه عن مفهومه الشائع المتبادر لدى الناس عن

الإطلاق، وهو الذي أشـرنا إليه آنفاً، وذلك أنه بين أن المجادلة عن النفس هنا يراد بها (الاعتذار عنها) (١٩) وبمثله قال النمنفي (٢٠) أيضاً.

ومما يعزز المفهوم الذي يتناه، أنه سبحانه سقى الحوار الذي دار بين النبي إبراهيم عليه السلام وبين الملائكة الذين أرسلوا لإهلاك قوم لوط، سماء جدالاً فقال: ﴿يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾ (هود: من الآية: ٧٤)، وقصمهم المفسرون القدامى من الجدال هذا معنى السؤال، وهو قول قادة بن دعامة السدوسي (ت: ١١٨هـ)، وفهم آخرون منه مجرد الأخبار، عن طريق الحوار بأن قال لهم: ﴿إِنْ فِيهَا لُوطًا﴾، كما ورد في موضع آخر وهو (الآية: ٣٢) من سورة العنكبوت، وقد روى عن الحسن البصري (ت: ١١٠هـ) وحكى للولين أبو جعفر محمد بن الحسن في تفسيره (٢١) (ت: ٤٦٠هـ)، ولحتملها جميعاً، فلا نزاع ولا خصومة إذن هنا.

وبذلك يتبين أن الجدل والجدال لا يراد بهما دائماً المفاوضة والحوار في النزاع والخصام، بل كثيراً ما يراد بهما مجرد الحوار من أجل إثبات شيء أو نفيه، حتى إن من السلف من عدهما -كما رأينا آنفاً- السؤال أو الإخبار فحسب.

١٣- (التحريض) :

ويستعملون (التحريض) للحث على الشر وحده، ظانين أنه لا يستعمل إلا لهذا المعنى، على حين بدلنا استقراء الآي على أنه عام لا يختص بالشر وحده، بل يشمل الخير أيضاً. وقد استعمله القرآن في الموضعين اللذين ورد فيهما بهذه الدلالة الأخيرة وهي الحث على الخير والعمل الصالح الذي فيه حياة الأمة وحفظها، فقال سبحانه: ﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسُكَ وَحَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكْفِ بِأَسِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ بِأَسًا وَأَشَدُّ تَنْكِيلًا﴾ (النساء: ٨٤)، فدللنا بذلك على أن التحريض للخير لأنه حث على الجهاد وكسر شوكة الأعداء، بقوله تعالى: "وَحَرِّضْ".

وقال في موضع آخر: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾ (أنفال: من الآية: ٦٥). فهذا تحريض على الجهاد، وهو بلا ريب تحريض على الخير، إذ تأويله: "حثهم على القتال" (٢٢).

فعل ثلاثي جوف أصل الف ياء فهو على هذا يصير قوت مبيعة ، وصبيغة ، ومعبيه من باع عوفام ، وعاب ، الثلاثية ، ومثلها (معين) في قوله تعالى : ﴿ وَأَوْثَانُهُمَا إِلَى رَبِّهِ ذَلَّتْ قَرَارٌ وَمَعِينٌ ﴾ (المؤمنون: من الآية: ٥٠) وقوله : ﴿ يُظَافُ عَلَيْهِمْ بِكَاسٍ مِنْ مَعِينٍ ﴾ (الصفافات: ٤٥) ، قال الفراء ^(٥٤) في تفسير الآية الأولى : " ومعين : الماء الظاهر الجاري ، ولك أن تجعل (معين) معولاً من العيون ، وأن تجعله فعلاً من الماعون ، يكون أصله من المعن " ، وهو الاستقامة .

فبين من الآيتين الكريميتين أنه سبحانه وتعالى قال : (معين) ، ولم يقل (معان) ؛ لأنه مصوغ على معول ، وهو الأولى ، أو فعيل ، كما ذكر الفراء وفعله ثلاثي

وهذا شاهد على ما قدمنا من وجوب القول : (معيشة) ، بدلاً من (معاشة) ويشهد له أيضاً قولنا : " فلان مدين " من دانه يديله ، نقول : دنت الرجل ، أي : أقرضته . قال أبو عبيدة : " ورجل مدين ومدبون " ، فمدبن اسم مفعول : وصيغته في الأصل : معول ؛ ولذلك قيل مدبون ، وإنما حصل فيه إعلال بالحذف والقلب ، فصارت بعد ذلك : (مدبن) ، وهذا الإعلال حدث في (معيشة) أيضاً ؛ بد أصلها : معيوشة ، فصارت : معيوشة ، ثم حذفت الياء لالتقاء ساكنين - الياء والواو - وقلبت الواو ياء لمجبتها ساكنة بعد الكسر فصارت معيشة - وهذا بصيق - بدون شك - على نظائرها مثل مدين ^(٥٥) ، ومعين ، وبحوها .

وعلى هذا ينبغي أن يقال : " الحياة المعيشة " ، لا " الحياة المعاشة " .

١٧- (أبدلت الثوب الجديد بالقديم) لا (أبدلت الثوب القديم بالجديد) :

ويغلطون في استعمال (الباء) ، مع ما يدل على الاستبدال ، فينحطون الباء على البدل ، لا على المبدل منه ، فيقولون مثلاً : أبدلت الثوب القديم بالجديد . والأسلوب العربي الصحيح يقتضي إحال الباء على القديم ؛ لأنها لا تنحل فسي هذا الاستعمال إلا على المتروك ، والقديم بلا ريب هو المتروك ، ولا الجديد ، يقول بعض ررعي : " لا يسطب لأمر بتدبير السكك المسهلته بأخرى جيدة " مع أن الصحيح أن يقول : " لا يسطب الأمر بتدبير السكك الجديدة بأخرى مسهلته "

ويشهد بما فيه أي نزل ، قال تعالى على لسان موسى عليه السلام في توبيخ بني إسرائيل : ﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَلْسَنُ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾ (البقرة: ثمن الآية: ٦١) فأنكر عليهم تركهم الأفضل من المعيشة إلى ما هو أدنى منه في موازين القيم والدين وأحل الباء على ما يريدون تركه وهو خير .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَدَبَّرِ الْكُفْرَ بِإِيمَانٍ فَقَدْ ضَلَّ مَنْوَاهُ الْمُنْبِيلِ ﴾ (البقرة: من الآية: ١٠٨) ، فأحل الباء على ما حذر من تركه وهو الإيمان لأنه المهادي إلى طريق الحق والامتقاة .

وقال : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ وَلَا أَنْ تُبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ ﴾ (الأحزاب: من الآية: ٥٢) ، فأحل الباء على الضمير العائد على النساء ، لما كان النهي منصتاً على تركهن مع بغيرهن .

١٨- (إدا - لمكتبة وجدت الكتاب) ، لا (إذا راجعت المكتبة لوجدت الكتاب)

ويسمعون جواب (لو) موضع جواب (إذا) ، فيدخلون اللام على جواب إذا حين يرد منه - فعلية - ، فمثلاً : " إذا راجعت المكتبة لوجدت الكتاب فيها " ، والصحيح تجريد الفعل من اللام ، بأن يقال : " وجدت الكتاب " ويقول أحد الباحثين في اللغة ^(٥٦) : " است راجعت فهرس المكتبة اللغوية .. لوجدت العديد من المجلدات الصخمة الموزعة بين حقول الفلسفة واللغة .. " ، والصحيح أن يقول : " وجدت " بغير لام ؛ ذلك أن اللام لا تدخل في جواب (إذا) الشرطية ، لا تدخل - جوازاً - في جواب (لو) الشرطية سواء أكان ذلك الحواب حملة فعلية كما في قوله تعالى : ﴿ وَسَوْفَ يُرَادُوا الْحَرَجُ بِأَعْيُنِنَا لَعَنَهُ اللَّهُ ﴾ (سورة من الآية: ٤٦) ، أم كانت حملة اسمية كالذي في قوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاسْتَوْفُوا لَمَثُومَةٍ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ خَيْرٌ ﴾ (البقرة: من الآية: ١٠٣) .

أما (إذا) الشرطية فلا تدخل اللام في جوابها مطلقاً سواء أكان جملة فعلية أم جملة اسمية : أن هذه اللام تسمى (لام الجواب) ، ولا تدخل في جواب لو ولو لا ، ولسمو . ويشهد لذلك التبريل ، فقد قال تعالى : ﴿ وَادْعُوا الَّذِينَ آمَنُوا فَاتَّبَعُواكُمْ ﴾ (البقرة: من الآية: ١٤) ، وقال : ﴿ فَيَا بَنِي إِسْرَءِيلَ فَادْعُوا فَيَا بَنِي إِسْرَءِيلَ فَادْعُوا ﴾ (المدثر: ٩٨) ، فجاء جوابها في الحالتين مجرداً من اللام ، كما هو واضح .

١٩ (يُشار إليه بالبنانة) لا (يُشار إليه بالبيان) :

ويقولون في كلامهم على المرموق من الناس : "يُشار إليه بالبيان" طائفة من "البيان" اسم مفرد ، لأن الإشارة - كما هو معلوم - تكون بأصبع واحد في الأغلب عادة مع أن الصحيح أن يقال : "يُشار إليه بالبنانة" إذا البان اسم جنس جمعي ، مفردة بنانة فهو مثل بحر وبحره ، وتمر وتمره ، وشجر وشجره ، ورس على رسك قوله تعالى ﴿بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَىٰ أَرْسُوِّي بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ (سورة هـ) ، وقوله ﴿وَصَرَّيْوْا مِنْهُمْ كَبَسَ﴾ (الأنفال: من الآية ١٢) .

فالبيان في اللغة : الأصابع ، وكذلك هي في الآيتين الكريمتين ، وقد علل الراغب تحصيل البنان بالذكر هنا لأنها بها يُقتل ويُدافع^(٥٨) ، وذهب أبو عبيدة^(٥٩) إلى أن البنان أطراف الأصابع ، وقال : "واحدتها بنة" ، واجتج لذلك يقول العباس بن مرداس السلمي :

ألا ليتني قطعت مني بنة
ولا رميته في البيت بقطان حادرا
والمشهور أن البنان الأصابع لا أطرافها ، وليس في البيت دليل على أن البنان طرف لأصبع ، بل دليل على أنها لأصبع بجمعة ، لأنه قال (قصبت) بصبعه (فعلن) الدالة على التثنية ، وهذا لا يصدق إلا على الإصبع كلها وليس طرفها ، وإنما المشهور أن الأئمة هي طرف الأصابع ، قال الرازي^(٦٠) : "الأئمة - بالفتح - واحدة لأنامل ، وهي رؤوس الأصابع" ، وإنما البنانة لدى أكثر أئمة اللغة^(٦١) هي الأصابع ، وهو اختيار ابن منظور ؛ إذ أشار إلى ذلك ، ثم ذكر بصيغة التضعيف : (فيل) ، أنها أطرافها^(٦٢) .

ومهما يكن من أمر ، فإن البنان جمع وليس مفرداً ، فلا يصح القول على هذا بشار إليه بالبيان ، بل يقال : بشار إليه بالبنانة ، من حيث أن الإشارة - كما أسلفنا - تكون ببنانة عادة لا بالبيان كلها ، وإنما الذي أوقع القائلين بذلك في العلط خلطهم بين الجمع والإفراد هنا .

٢٠ - (كلما كثر المطر كثر النبات) لا (كلما كثر المطر كلما كثر النبات) :

ويكررون (كلما) الظرفية^(٦٣) ، فيقولون مثلاً : كلما كثر المطر كلما عم الحبر" ويقول باحث زراعي : كلما نمت الدقائق ، كلما زادت مساحتها السطحية

النوعية" فيتحولون بذلك بين (كلما) ، وبين جوابها الذي نصبت به على الطرفية بلا خلاف^(٦٤) ، وهو الفعل الماصي (عم) و (أرداد) في هذا الكلام ، وبذلك يخرجون التعبير بهذه الأداة عن المعنى المراد ، من صورته الفصيحة الصحيحة التي عليها الكلام ، وأوله البيان الأعلى القرآن .

والصحيح في هذا عدم التكرار ، فيقال : كلما كثر المطر عم الحبر" ، كما يقال : كلما نمت الدقائق أردانت مساحتها ... " ، والدليل على ذلك من التبريل جميع ما ورد فيه (كم) من ذي ، كقوله تعالى ﴿كُنْمْ تَحْتَ عَنْهَا رَكْرَكُ الْمِحْرَابِ وَحَدَّ عَمَهُ﴾ (ر عمران من ذبه ٣٦) ، وقوله ﴿كَمْ بَصَحَتْ حَوَاهِمُ شَفَاهُمْ خَبْرَهُ﴾ (النساء من ذبه ٥٦) ، وقوله ﴿كَمْ أَكْمَ أَصَاءُ بِهِمْ عَمُو فِيهِ﴾ (الفرقة من الآية ٢٠) .

٢١ - (عمر رجل مئة عام) لا (عمر رجل مئة عام) :

ويعلقون فيقولون مثلاً (عمر رجل مئة عام) ببناء الفعل (عمر) للمعلوم ، كما يعلقون الوصف بصيغة اسم الفاعل فيقولون : "مُعَمَّر" ، والذي هو طول العمل ، وقد فسره الراغب^(٦٥) بأنه "إعطاء العمر بالفعل أو بالقول على مسير الدعاء" .

والصحيح في ذلك أن يقال : "عمر رجل مئة عام" بصيغة البناء للمجهول ، وإن يقال حب "مُعَمَّر" بصيغة اسم المفعول "عمر من أسس ، وسبب سبب" ، فإنه سبحانه هو المعمر لا الشخص نفسه قال تعالى ﴿وَمَنْ يُعْمَرْكُمْ يَسْكُرْ فِيهِ مِنْ سَكْرِ﴾ (فاطر من ذبه ٣١) ، وقال ﴿مَنْ يُعْمَرْكُمْ يَسْكُرْ فِيهِ مِنْ سَكْرِ﴾ (نيس من ذبه ٦٨) .

ومما يدل على وجوب استعمال صيغة البناء للمجهول في الفعل وصيغة اسم المستعمل في الوصف قوله تعالى ﴿يَوْمَ أُخْرِجُكُمْ مِنْ عَمْرٍاءَ وَمِنْهُم مَّنْ يَكُونُ مِنْ الْمُحْسِنِينَ﴾ (سورة هود من الآية ٩٦) ، وقوله : ﴿وَمَا يُعْمَرُ مِنْ مُّعْمَرٍ وَلَا يُقْصَرُ مِنْ عُمْرٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ (فاطر من الآية ١١) ، على أن الفعل (عمر) ورد في اللغة ميدياً للمعلوم ، ولكن بورن (فهم) ، فكان يقال : عمر الرجل : أي عاش زماناً طويلاً^(٦٦) . وهو غير ما ينطق به الناس فيعلقون ، إذ هذا بالتحريف ، وذاك بالتشديد ، مع فتح الميم بدلا من كسرها في المحقق .

وبهذه : . . . بشر الدال ، وهو في فصيح الكلام بضمها (الذهن) ، قال الفيروز أبلدي : "جودته : بته ، والاسم الذهبن بالصم" ، وبذلك نزل القرآن فقد قال تعالى في شجرة الزيتون : ﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ وَصَيِّعُ الْكُتُبِ ﴾ (الشورى - ٢٠)

لما الذي بالكسر فهو (الذهاب) ، قال تعالى : ﴿ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ﴾ (الرحمن : من الآية ٣٧) في صفة السماء يوم القيامة . وقد فسرت هذه اللفظة في الآية بأنها الأديم الأحمر^(٦٧) ، والدهان أيضاً : جمع ذهبن^(٦٨) . فليست لفظة الدهن مكسورة الدال إذ بل هي مصمومة ، وإنما المكسورة لفظة الدهان بصيغتها الإفرادية - الأديم - أو الجمعية - جمع الدهن - .

٢٣- (اللحوم الخمر) لا (اللحوم الحمراء) :

يشيع في الكتب العلمية وخاصة الزراعية والاقتصادية استعمال (الحمر) و(البيصاء) و(الخضراء) وصفاً لجمع مذكر أو مؤنث . فيقال : اللحوم الحمراء ، واللحوم البيصاء ، والأوراق الخضراء . وللصحيح في ذلك كله أن يقال : الخمر ، والبيص ، والخضر ، لأن اللحوم والأوراق جمع ، فيبني أن توصف بجمع أيضاً ، وجمع (أفعل) أو (فعلاء) في البعة (فعل) وبه لك السري . فقد قال تعالى : ﴿ وَمِنْ أَنْجَالٍ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ مَنَاجِيثَ يُنَادِيهِمْ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ كَافِرُونَ ﴾ (البقرة - ٢٤٦) فمجوز "جمع جذة ، أي : طريقة ظاهرة من قولهم : طريق مجزود ، أي مسلوكة مقطوع"^(٦٩) ولذلك قال في وصفها : بيص وخمر ، بصيغة التجمع أيضاً ، وأما غرابيب فقيل فيه أنه "جمع غريب ، وهو المشبه للغراب في السواد ، كقولك : أسود كحلك الغراب"^(٧٠) . فهو إذاً جمع ، وبذلك وصف بجمع وهو سود .

ومن هذا القبيل وصف السبيلات بأنهن خضر لا حمر في آية (يوسف : الآية ٤٣) ﴿ وَنَسِجَ سُبُلَاتٍ خَضْرَاءَ وَأَحْمَرَ ثَابِتَاتٍ ﴾ .

وعلى هذا يبيى ألا يقال : اللحوم للحمر أو البيصاء ، أو الأوراق أو المسابل الخضراء ، بل ينبغي أن يقال : الحمر والبيص والخضر .

- ١- أبو بكر بن الأنباري : إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ص ٢٢ .
- ٢- إيضاح الوقف والابتداء ص ٢٥ ٢٦ .
- ٣- أبو عبيد غريب الحديث ٢/٢٣٣ .
- ٤- إيضاح الوقف والابتداء ص ٢٧ ، والإتقان ١/١٧٩ .
- ٥- إيضاح الوقف والابتداء ص ٤٩ .
- ٦- مدهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأنب .
- ٧- سورة الأنعام . آية ٣٨ .
- ٨- سورة الإسراء . آية ٩ .
- ٩- سورة صبا . آية ٦ .
- ١٠- لسان العرب ٦/٤٣٩ (كبر) .
- ١١- مفردات ألفاظ القرآن ص ٤٣٨ (كبر) .
- ١٢- الرازي : مختار الصحاح ص ١٧٧-١٧٨ (ذهب) ، والناس ١/٣٧٩ (ذهب) .
- ١٣- اللسان . نفس الصفحة .
- ١٤- النهاية في غريب الحديث ٢/٥٥ .
- ١٥- النهاية في غريب الحديث ٢/٥٥ .
- ١٦- اللسان ١/٣٨١ (ذهب) .
- ١٧- مفردات ألفاظ القرآن ص ١٨٤ (كفر) .
- ١٨- مختار الصحاح ص ٤٤٦ (كثر) .
- ١٩- التعريف : مصطلح لغوي يرد به للتخفيف الذي قد يحدث في صيغة اللفظ بحكم الاستعمال ، ينظر ابن جني : الخصائص ٣ - ٢٠٥ وما بعدها ، فقد أورد أمثلة من ذلك .
- ٢٠- الكامل ٢/٦٧-٦٨ .
- ٢١- ينظر : ابن الجوري : تقريب البشر في القراءات للشر . ص ١٩٠ ، وابن مجاهد : كتاب السبع ص ٧٠٢ .
- ٢٢- الكامل ٢/٦٨ .
- ٢٣- مختار الصحاح ص ٤٥٢ . (ك ف ن) .
- ٢٤- ينظر في القياس الحاطي : إبراهيم فليس : من أسرار اللغة . ص ٣٩ وما بعدها ، وسماء للكتور مصطفى جواد : القياس الباطل ، ينظر للمباحث اللغوية في المراق . ص ٤٤ .
- ٢٥- إبراهيم مذكور مصطفى جواد النحوي : مجلة مجمع اللغة العربية بمصر للعدد ٢٧ . ص ١٤-١٥ .
- ٢٦- مفردات ألفاظ القرآن : ص ٤٥٩ (كم) .
- ٢٧- مختار الصحاح ص ٣٩٣ (قرق) .

- ٢٨ - مختار الصحاح ص ٣٩٤ (فرق) .
- ٢٩ - لغاموس المحيط ٢٧٥/٣ (فرق) .
- ٣٠ - الرغب : مفردات ألفاظ القرآن . ص ٣٩١ (فرق) .
- ٣١ - لسان العرب ١٠٢/٨ (ممنس) .
- ٣٢ - لغاموس المحيط ٢١٥/٢ (ممنس) .
- ٣٣ - النور : ٣٥ ، آل عمران ٢٤ ، ٧٤ ، ١٢٠ ، ٦٤ ، ١٤٠ ، هود ١١٤ ، البقرة ١٨١ و ٢٣٦ و ٢٣٠ ، الأعراف ٧٣ ، الشعراء ١٥٦ ، الأحراب ٤٩ .
- ٣٤ - مفردات ألفاظ القرآن ص ١٥١ ، ١٥٢ (حصناً) .
- ٣٥ - مفردات ألفاظ القرآن ص ١٥١ ، ١٥٢ (حصناً) .
- ٣٦ - المسجستاني : غريب القرآن ص ٧-٨ .
- ٣٧ - ينظر في هذا التفسير القرآنية كتفسير الطبري والطوسي والرازي والقرطبي .
- ٣٨ - معني للبيب عن كتب الأعراب ١١٣/١ .
- ٣٩ - مثل البقرة : ٨١ ، وآل عمران : ٧٥ .
- ٤٠ - وهم يملكون في مناطق بألف غير كلمة تشبه الفتحة وفي مناطق أخرى بألف مماله إمالة شديدة .
- ٤١ - لغاموس المحيط : ١٣٩/٤ .
- ٤٢ - تنظر مادة (جدل) .
- ٤٣ - ص ٢١ مادة (جدل) .
- ٤٤ - الكتاب ٤٩٧/٤ .
- ٤٥ - الترمذاني : الكتاب ٢١٩/٢ .
- ٤٦ - تفسير السفي ٣٠٢/٢ .
- ٤٧ - فتاوى في تفسير القرآن ٣٥/٦ .
- ٤٨ - الزجاج : معاني القرآن وإعرابه ٤٦٩/٢ .
- ٤٩ - فتح الباري ١٩٣/١ .
- ٥٠ - رحلة ابن بطوطة . ص ٦٨٦ ، طبع دار صادر ، دار بيروت ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- ٥١ - مفردات ألفاظ القرآن . ص ١١٢ (خرص) .
- ٥٢ - ابن هشام : معني للبيب ١٠٣/١ .
- ٥٣ - ينظر مثلاً : الأسراء : ٧٣ ، ويوسف : ٢١ .
- ٥٤ - معاني القرآن ٢٣٧/٢ .
- ٥٥ - ابن عسك . الممتع في التصريف ٤٥٤/٢ - ٤٥٥ .
- ٥٦ - هو أنيس فريخه ، في كتابه - نظريات في اللغة .
- ٥٧ - ابن هشام . معني للبيب ٢٣٥/١ .
- ٥٨ - الرغب ، مفردات ألفاظ القرآن . ص ٦٠ (ن) .

- ٥٩ - مجاز القرآن ٢٤٢/١ .
- ٦٠ - مختار الصحاح ص ٥٣٩ (م م ل) .
- ٦١ - اللسان ٢٠٥/١٦ - ٢٠٦ (ن) .
- ٦٢ - اللسان ٢٠٥/١٦ .
- ٦٣ - معني للبيب ٢٠١/١ .
- ٦٤ - معني للبيب ٢٠١/١ .
- ٦٥ - مفردات ألفاظ القرآن . ص ٣٥٩ (عمر) .
- ٦٦ - مختار الصحاح ص ٣٥٧ (ع م ر) .
- ٦٧ - الرازي : مختار الصحاح ص ١٦٨ (ذهب ن) .
- ٦٨ - الرازي : مختار الصحاح ص ١٦٨ (ذهب ن) .
- ٦٩ - الرغب : مفردات ألفاظ القرآن ص ٨٦ (جند) .
- ٧٠ - نصح . ص ٣٧٢ (غرب) .

الفصل الثاني

لما عتبتنا و الفصح في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة

الريف عدداً عشائر عربية معروفة تمتد أصولها ، إلى تلك القبائل التي دخلت العراق قبل الفتح الإسلامي له وبعده ، وهي قبائل كانت يشهد لها بالفصحى ، كتميم وربيعة وطيحي ، وأسد وقيس ، وقد هباً لها بعدها السبي عن المدينة بعداً عن التأثير بكثير من الألفاظ الدخيلة الشرقية والغربية . وهذا لا يحتاج في الواقع إلى إثبات ، إذ إنه معلوم يجري مجرى البداهة بل أن هذه الظاهرة اللغوية تكاد تكون عامة في أرياف الوصل العربي كله . وقد شهد بذلك الدكتور علي عبد الواحد^(١٢) ، إذ بين أن لهجات القرى أقرب من لهجات المدن إلى الفصحى ، وفصلاً عن ذلك فإن في العراق قبائل بدوية فصيحة معروفة ، كانت تستجع العرب والكلا ، وترود البلاد شرقاً وغرباً باحثة عن هذين المصدرين ، اللذين هما عماد حياتهم ورفاهها . وأخلاف هذه القبائل اليوم يحتفظون بقدر غير قليل من الفصحى في كلامهم ، وبخاصة أنهم لم تمسهم لفحة الدخيل من الكلام ، بل احتصنتهم الصحراء بسعتها فحلتهم في مأوى عن ذلك . وقد اشتهر من هذه القبائل البدوية شمر والصفير وعلززة والصباح وحرب^(١٣) . وليست ألسن قوافلهم التي كانت ترد جنوب العراق ، وخاصة (في فصل الشتاء ، تبع لوقود الصحراوي الذي يعرف بـ (العصى) في العصى أو سي ذكر في الشعر العربي القديم)^(١٤) ، وهو ما يسميه العوام هناك (العصى) ، ببدال العين قافاً على صرب من الإبدال قديم معروف في العصر الحديث^(١٥) .

كان هؤلاء البداء يتداولون لفظاً فصيحة ، أو دلت أصل فصيح ، ولا يكادون ينطقون إلا بما هو واحد من هذين ، إذ لم يسمع منهم لفظ أجنبي دخيل . فمن ذلك قولهم بولد أو الشد (في) تألف قصير شبيهة بلفحة وقومهم في الدعاء على من يؤذيهم من الحضر . (سلط الله عليك) . وفصحى اللفظة (في) لا تحتاج إلى إثبات وإنما فصرروا من الألف لوقوفهم عليه ، وقد كانت العرب من قبل تقصر مد ألف (أ) ، إذا لم يقفوا عليها^(١٦) وأما العبارة فهي فصيحة أيضاً ، وتنتم بصرب من الإجاز البلاغي المعروف ، وهو حذف معمول الفعل -المفعول- للإيهام وتلخيم المحدث وتحويله في الدهن ، إذ لا يحصى أن حذف مفعول (سلط) فيه إيهام (المسلط) بحيث يذهب فيه الخيال مذاهب شتى . وهذا أسلوب عربي رجع ورد في التنزيل ، قال تعالى في مخاطبة النبي محمد ﷺ : «ولستوف

بعض رتب فرصى» (العصى ٥) فليهم هذا الإغناء الرباعي الجري حذف شيء مفعولي أعطى ، ليتناول ذلك في الفكر والتصور عطاء الدنيا والآخرة^(١٧) . وقد شهد للبدو أيضاً بالفصحى الدكتور علي عبد الواحد ، ولحساب أنه لا يستثنى منهم البدو العراقيين ، وهم كثير في بواحي العراق المختلفة .

ولا ريب أن ريد على ما قدمت في هذه المسألة ، مسألة الفصحى في اللهجات العراقية . هي محكومة بدلتين ، أحدهما المنطق السليم ، وهو أن هذه الكثرة الكثيرة من أصول عربية ، أصيبت في العراق ، المسئلة بالعشائر والسبدو ، لابد أن تصمم الفصحى كسر من الفصحى ، أو ماله وشيخه بفصحى ، وهو الذي أصابته التغيير اللغوي أو المصور بتدريج شطون التاريخي الذي صاحب تلك الألفاظ ، والآخر الدراسة العلمية لموضوعه . سميعة بهذه اللهجات العراقية الحديثة ، التي تتنوع مغزاتها بتفسير والتأليف الموصوف إلى معية ، ونال على الصلة الوثيقة التي تربطها بالفصحى . وهو ما أصاب ابنه فعلاً دراسي لهذه الألفاظ ، بعد تتبع لها وجمع وتحليل .

وهذه مسألة حرية بالكره ، هي أن اقترن بظهور لغات شرقية كالأرامية والآرامية والتركمانية والكرمانية ، في عدد من الأقطار العربية ، كالعراق وسور ولبنان ومصر ، جعل فريق من الدرس بجوار المفعول في القوم يتأثر اللهجات العربية المعاصرة بسبب اللعب مع البحث الدقيق ومعرفة أوضاع التي تربط بعض هذه اللغات كالأرامية بالآرامية لا يدعو بالضرورة إلى رد كثير من الألفاظ التي برز بها اللهجات الحديثة إلى وحدة من تلك اللغات ، بل يمكن القول أن تلك اللغات موضوعه هي المعتمدين العربية والآرامية كتيهما . وقد ذهب إلى هذا من القدماء عبد الله بن عباس رضي الله عنهما في حديث رواه ابنه -وهي رواية ابن حصون المقرئ بسنده عن عطاء بن رباح عنه- . إذ نقل تلك الرواية على أنه كان يرى ما يسمى معرباً في القرآن ، صرباً من الألفاظ المستعملة في العربية وفي لغات أخرى كالسريانية والحيشية . ويظن أن رأيي بهذا الرأي في أول صفحة من لكتاب الذي سمي (لغات في القرآن) والذي تضمن رأي ابن عباس صريحاً فيه . إذ هو يقول : «والقرآن ليس فيه لغة إلا لغة العرب ، وربما وافقت اللغة اللغات ، وأما الأصل والجنس فعربي لا يحالطه شيء»^(١٨)

وعلى هذا الرأي أبو عبيد (ت ٢١٠هـ) ، فقد أنكر وجود لفظ غير عربي في القرآن وعد الفاعل بوجوده فيه "وقد أعظم القول" ، وعلى ذلك بقوله : "قد وافق اللفظ اللفظ ويقاربة ومعناها واحد" كأن يكون أحدهما بالعربية والآخر بلغة أخرى^(١٧) .

وذهب إليه الطبري^(١٨) أيضاً (ت ٣١٠هـ) فقال : "من الكلام ما يتفق فيه ألفاظ جميع أجناس الأمم المختلفة بمعنى واحد ، فكيف يجسبون منها ؟" ، كما قد وجدنا اتفاق كثير منه فيما قد علمناه من الأक्स المختلفة ، وذلك كالدرهم والدينار والدواة والقلم والقرطاس" . ومصر قول من قال ، في القرآن من كل لسان ، بمعنى : "فيه من كل لسان اتفق فيه لفظ العرب ولفظ غيرها من الأمم التي تنطق بها .. إذا كان الذي بلسان غير العرب من سائر ألسن أجناس الأمم فيه نظير الذي فيه من لسان العرب" .

وذهب إليه غير واحد من الباحثين المعاصرين ، مثل طه باقر^(١٩) وأحمد رصب^(٢٠) . ويعتد هذا الرأي الصواب الواقع العملي في التأليف اللغوي ؛ إذ ألف الأب مرمرجي اللوميني كتاباً في هذا الموضوع سماه (معجميات : عربية سامية)^(٢١) صممه طائفة كبيرة من الكلمات التي وردت على وزن (فاعول) في العربية والمريانية معا ، مثل فانوس وشاقول وتاموس وقابوس وما إليها .

ثانياً : أهمية دراسة العلمي مؤزناً بالفصح

إن دراسة اللغة الدارجة التي يستعملها في حياتنا اليومية ، وبطلق عليها اسم العامية ذات أهمية في الدراسات اللغوية المعاصرة ؛ ذلك أنها تصنع أيدي الباحثين في هذه الدراسات على عدة أمور أهمها :

أ- الكشف عن مواطن القوة والضعف في كلامنا اليومي الذي غدا في حياتنا كالماء والهواء ، وذلك برده إلى الفصح الذي يكشف عن أصالته العربية لا غرابته التي تجعله في صف الحيل الجديد ، الذي تسرب إلينا عبر العصور من الأक्स الأعجمية ، نتيجة الظروف المتعددة التي مرت بها الأمة العربية الإسلامية : من ثقافة واجتماعية وبصية وعقيدية .

ب- إن هذه الدراسة تقينا في معرفة التطور اللغوي التاريخي للغة الفصحى وأصورها التي كانت عليها ثم ما طرأ عليها من تغيير وتبدل بسبب الظروف المتنوعة التي صرت عليها وأثرت فيها .

فقدارة (القلب المكاني) مثلاً ، من الطواهر اللغوية المعروفة في كلام العرب كقولهم صدقة وصافعة ، وجندب وجند ، وربص وربص . ولكن اللغويين اختلفوا في طبيعته ، فهو أسلوب من أساليب الكلام يتجاوز الأطر اللهجية الخاصة إلى الحد الذي يصبح فيه ظاهرة عامة في لسان العرب ، وإن لم يتناول بالضرورة كل كلمة من كلماتهم أم هو لهجة من لهجاتهم المحددة بقبيلة معينة أو منطقة خاصة ؟ فابن فارس (ت ٣٩٥هـ) كان يرى أنه من سن العرب^(٢٢) ، فهو إذاً عدة ظاهرة وليس لهجة ، وكذلك كان ابن تميم (ت ٣٢١هـ) ؛ إذ لم يكن يرى أنها لغات^(٢٣) ، وإلى هذا ذهب ابن جني (ت ٣٩٢هـ) فسماه قلب ، وسكر في الناب الذي عده للأصليين "ينقاربان في التركيب والتقديم والتأخير" أنه في كلام العرب كثير . وعد أوسع اللغويين تصرفاً أصلاً لصاحبه ومثل له بأنبي وأن ويش وأيس واصمحل وامصحل . فأي عنده هو الأصل ؛ لأن له مصدراً هو (إني) . وليس ذلك لأن^(٢٤) ، وخالف في ذلك آخرون منهم ابن دستوريه (ت ٣٤٧هـ) ؛ إذ كان ينكر القلب للمكسي ويراه لغات ، حتى أنه الف في ذلك كتاب^(٢٥) . وإلى ذلك ذهب أبو

جعفر النحاس (ت ١٣٣٢هـ) . وبين أنه قول البصريين^(٢١) . وإذا كان من اللعويين القدامى - كما رأينا من لم ير القسب المكاني ظاهرة لغوية لهجية ، بل رآه من من العرب وطرأ عليهم الشائعة في التعبير . وأن هناك من خالف هؤلاء اللعويين في وجهتهم هذه من لعويين المعاصرين من بحالف أيضاً ، فالدكتور إبراهيم المامرائي يرى أن هذه الظاهرة صورة معبرة عن اللهجات الحديثة . ومعنى ذلك أن هذا الوجود صار قريباً ومرجحاً لكونها لهجة ، وليست ظاهرة عامة لدى العرب . يقول : "والذي نراه أن الألفاظ المقولبة موجودة في الأكنس الدارجة ، ووجودها فيها يشعرنا أنها من الاختلافات الإقليمية اللغوية ، يقول كثير من العراقيين : أن هذا الشيء يسوي نظيرة الآخر ، في حين إن جماعات أخرى في جهات محبة تقول : إن هذا يواسي"^(٢٢) .

ولنتهي إلى أن هذه الاختلافات في الألوان العامية كثيرة ، وربما اتحدنا منها شيئاً في أن الألفاظ المقولبة في فصيح العربية ترجع إلى استنباط نفسه^(٢٣) وهو رأي له وحدته وقوته ، فهو بين اللغة العامة وحده في كل زمان ومكان وهي - أي اللغة - أحدى المنظور حبلاً بعد جيل . ومن تصوره حدوث التباس اللهجي المستمر ، ومنه القسب العكسي الذي له مثله كثيرة في كلام اليوم ، فمعروف مثلاً عن الربيعي في مصفحة ميسر أنهم ينادون عند من الكلمات في مكتب فيقولون (صيكذ) بدلاً من (صيدك) ، وأهل الموصل يقولون (سحق) و (سحج) بدلاً من (سحق) ، وغيرهم يقسب ألفاظ أخرى ويعمل منها ظاهراً لأغلبية المعروفة في كلام أهل الموصل وبكرب ، وحير ما يدل على أن كتب لهجة معروفة من لهجات العرب ، ولم تكن ظاهرة مطردة في كلامهم . إذ لو طرأت إذا ذلك لاطردت اليوم ولو عكس لثبات ما كتب هذه الظاهرة عامة في كلام العراقيين كقصة لأمكن القول والتجريح بأنها كذلك عامة في كلام العرب . فمن الإمالة اليوم إمالة الألف نحو الياء في مثل (ولدت) و (قاعد) ، إذا تنطقان (وئجد) و (فئجد) .

وهذه الظاهرة معروفة في كلام قبائل من العرب ، وقد عرفت بها قبائل نجد خاصة على حين كان الحجازيون لا يميلون^(٢٤) أو على حد تعبير القدامى واصطلاحهم : يفحمون وقد قرأ بها القراء المشهورون وغيرهم ، نحو إمالة حمزة (ت ١٥٦هـ) والكسائي (٨٩٠هـ) في (عصى و بغي) (النير من لابه ٥) و (استوى) و (أمت وأحب) (٢٥) .

(النجم من الآية ٤٤) ، بل إمالتها كل ألف متقلبة عن ياء حيث وقعت في القرآن في اسم كانت أو فعل ، مثل (هوى) و (الهوى)^(٢٦) . وكان الكسائي يميل تاء التانيث وما قبلها في حال الوقف في عدة أحرف ، كالألف والجيم والحاء وغيرها . كما في "خليفة" و "ألفة" و "وليحة" و "أشعة"^(٢٧) ، بحيث تستحيل التاء إلى ما يشبه نداء في النطق . وهذه الظاهرة معروفة اليوم في الموصليين أيضاً . وإذا فوجد هاتين الظاهرتين - القسب المكاني والإمالة - في لهجات العراقية الحديثة وفي نطاق محدود من المناطق ، يشعرنا أنهم كانوا بهذه الصفة والماهية في كلام العرب .

ج . ومن خواص اندراسة موازنة بين العامي والفصحى أنها توقف على ساريح الانحراف اللعوي . أو الغلط كما يسمى أيضاً - للغة من الألفاظ من حيث المعنى ، أو بحسب اصطلاح علم اللغة الحديث من حيث (الدلالة) "Semantics" . أو توقف على هذا الانحراف من حيث النطق ، وهو انحراف به أثاره في كلام الناس ، فمير ذلك كلمة (عجاص) التي هي صرب من العكبة معروف مشهور في العراق ، وهذه الكلمة (مغربة) وكنت في الأصل الفصحى بالهمز (عجاص) ، ثم حدث لانحراف ببدال حد الصغرى في الحيم بوب ، فصارت (إنجاص) ، وذلك صبيح النعم في ثلث العصور ، وهم يعرفون من كرم ما هو غليل على السهم إلى ما هو أحف من الأصوات اللغوية ، لند ذكرها ابن فارس^(٢٨) في باب (ما فيه لغة واحدة) ، لا أن اموليين عيرو فصارت السهم فيها بالخطأ جارية ، نحو قولهم : أصر الله عنك كذا ، وإنجاص... ، وهذا القانون اللغوي يعرف في دراسات الصوتية الحديثة "قانون المحافظة"^(٢٩) (Dissimilation) . ويراد به قلب حد انصوبي المتمثلين إلى صوت آخر لئلا تتماثل بهم ، وذلك ما في النطق بأحد المتماثلين من جهد عصبي تحفقه المحافظة^(٣٠) . فهذا الإدال هو الذي حدث فيما ثم حدث إبدال آخر في العصر الحديث ، وهو قلب الهمزة عيناً ، وذلك لما في الهمزة من شدة بالغة ، إذ هي أقوى الأصوات وأشدّها في العربية ، ولذا يسمع منها عند النطق بها ذلك الصوت الذي يوصف بأنه تجري (Plosive) ، وذلك سبب النعم بعينه إلى صوت متوسط هو العين ، فقالوا : (عجاص) ، وهذا فقد مرت اللفظة عند تعريبها بثلاث مراحل وصور ، هي إحصاء ، إنجاص ، عجاج ، وإذا رجعا إلى معجم (مختار الصحاح) وجدنا

مؤلفه أبا بكر الرازي (ت ٦٦٦هـ) يؤرخ عروفاً لهذا الانحراف ، بإبدال أحد الصغائر
نوياً بقوله : "بجاء من .. ولا نقل : إنجاص" (٣١) .

فيشعرنا أن هذا الانحراف والإبدال كان معروفاً في عصره - منتصف القرن السابع
للهجرة - ولكن ليس بالضرورة أنه قد حدث فيه ؛ إذ قد يكون موروثاً من عصر قد سبقه
- مثلاً نجد الأغلط اللغوية المتداولة في عصرنا هذا ، يرجع كثير منها إلى عصور
سابقة فدراستنا لكلمة (عجاص) العامية العراقية المعاصرة جعلت نترك السيل الذي
حدث للغة (بجاص) عبر العصور ، وهي دراسة صارت يعني بها فقه اللغة وتحديث
(Philology) ، وخاصة علم الأصوات اللغوية (Phonetics) وهي من يعون التكرار
إبراهيم السمراسي في مطلع مبحثه الذي بعنوان (العربية النونية) (٣٢) ، ربما يصرف هي
الغرض إلى أن سأتكلم على النعة العامية الدرجة في تونس . وبكفي لا أقصد إلى هذا وإن
كانت هذه لألوان العامية حرة بالدرس والبحث عملاً بالمصباح العلمي في درس السبعين
مرايه تاريخية تعمر على فهم شيء من تاريخ فصيح اللغة . وعلى هذا فإن دراسة العامية
وموارسها بالفصحى ليست دعوة في الواقع إلى العودة إلى العامية في الكتابة إذ أن هذه
الدعوة مرفوضة جملة وتفصيلاً ، لأسباب كثيرة ، ليس هنا محل إيراده وبما يفيد هذه
الدراسة من عدة وجوه ذكرناها هنا .

د- إن من هذه الألفاظ العامية ما يموت بمرور الزمن ، وذلك للتقارب بين اللهجات
المعاصرة والألفاظ والأساليب المستعملة في العامية . سبغة لانتشار التعليم والثقافة ووسائل
الإعلام التي تقرب بين هذه الأساليب والألفاظ ، لتكرارها وشيوعها وتفرص تلك الألفاظ
التي تسمعها اليوم في الريف والبادية ، بل وفي المدن ، بانقرص المتحدثين بها . فدراستها
إذ وتسجيلها أمر ضروري تمليه الدعوة إلى الفصحى لا العامية ؛ لأننا إذا علمنا بعد هذه
الدراسة المستوعبة - ولا نقل المستقصية - لأكثر عدد من الألفاظ أن لعاميتها أصولاً
فصيحة من كلام العرب ، أبعده عن إلهامنا انحرافه اللفظي أو الدلالي ، صار لنا ذلك العلم
حائراً على أن نستعيد لغة الآباء والأجداد ، وأن نعثر بهذا التراث في تحاورنا اليومي ، في
الوقت الذي سبب فيه إلى الأبد ما أخلخلته العجمية والرطانة من ألفاظ شرقية وغربية في
عصر الحديث ، وبخاصة التركية والفارسية والإنكليزية .

هـ- إن تسجيل اللهجة العامية يحفظ الفصحى - في تقديرنا - من التبدل إلى العامية ،
ويقرب العامية عن الفصحى . وذلك أن هذا التسجيل الممارس بالفصحى ، يوقف المتكلم
على عوطف الفصحى أو العامية في لغة التفاضل اليومية ، ويحدده بخدود معلومة في
استعمال الألفاظ ، بحيث يمكن أن يصحب هذا التسجيل اللغوي بعد لغوي ، بعد الانحراف
والإبدال في استعمال الأعجمي ، ويدعو إلى العودة إلى لاستمساك بالعربي الأصغر من
الكلام العامي ، عند الحديث ، وطرح الأعجمي تمهيداً للخطوة الحاسمة التي ستتبعها
لأجلت العامة بالرعاية أيضاً ، وهي العودة إلى الفصحى في لغة التفاضل اليومية ، بعد أن
تتهيأ لها الظروف الموضوعية ، الثقافية والفنية والاجتماعية التي تحقق نجاحها ، ولقد
دعا بعض الدخيلين اليوم إلى إحياء كل كلمة لها أصل فصيح والعمل على إعمالها في
الوطن العربي (٣٣) . غير أن هذه الدعوة مشروطة في رأيها باسم انحراف تلك الألفاظ عن
الفصحى في الأصوات أو الصيغ أو الدلالات ، لأن إعمالها يعني جعلها جزء من اللغة .
وهذا لا يحيره في اللغة الفصحى ما لم يكن فصيحاً تماماً . والحق أنه جرى تسجيل لصور
الانحراف الذي حدث في الفصحى على ألسنة العوام خاصة ، في عدة عصور ، بدءاً
بجهود الكسائي (ت ١٨٩هـ) وانتهاءً بابن الجوزي (ت ٥٩٦هـ) ، وهي كتب عرفت باسم
كتب اللحن نادرة ، والفصحى نادرة ، أو إصلاح المنطق أو تثقيف اللسان أو تعويم اللسان

وهي كتب ذات قيمة عالية بلا ريب ، ومهمتها سامية . إلا أنه لم يجر تسجيل للعامية
بتدوين مفرداتها وأساليبها وخصائصها ، في تلك العصور . ويرجع ذلك إلى عداوة
اللغويين القدامى بالفصحى ، لغة القرآن الكريم والحديث الشريف والأدب العربي الرفيع
بشعره ونثره ، ومسيرة مهم لأنواق الخاصة في العناية بما هو فصيح من الكلام من
غيره . فلم تسمح هذه النظرة لرواة اللغة وجامعيها والدارسين والمتأدبين أن يسجلوا ، بمادح
مع حري على ألسنة الناس ، وما يتناقلونه في اجتماعهم من مبادئ لغوية تنطق على
فصرتهم وسحبتهم دور تكلف أو تعمل . وأنت لا تستطيع أن تحظى بشيء من ذلك إلا أن
تكون ذا صبر طويل لتتصبط أحبار العامة وما توحيه إليك من فوائد في هذا الباب (٣٤) .

وهذا الذي فات القدامى من عدم تسجيلهم للعامي نبه عليه غير واحد من اللغويين
المعاصرين ، وبنوا أنه ضرورة يملأها الحرص على الفصحى نفسها . فالدكتور إبراهيم

ثالثاً : منهج دراسة العامية

إن دراسة العامية دراسة لغوية دقيقة تقوم فيما تفرى على مرحلتين رئيسيتين :

أولاً : رصد الألفاظ - ذات أصول العربية وحصرها حصراً مستوعباً لأكثرها - ولا يرعى من حيث يستفصليها كلها ، إذ هي مورعة في بيانات متديدة ومناطق متعددة من قطرها وذلك لا يتأتى لك دارس وهذا العمل العلمي اللغوي يتطلب دور شك متابره وجهد وصيرا على السمع إذ يحاج إلى من غير قليل ، كما يحاج إلى سماع متنوع في تلك البيئات والمدى . مع تسجيلها أولاً فلا لتلا تسمى . وهذا يوجب أيضاً تمييز ما هو عربي مما هو دخيل أجني ، إذ لا يتناول هذا الإحصاء ، وكذلك الدراسة من بعد ، إلا ما هو عربي . ويبحث في هذه الدراسة بصفة الحال (المعرب) ، وهو ما يحل العربية في عصور الفصحى من الألفاظ ليست عربية البحت ، ولكن العرب لم تستعمله كما هو من حيث صورة وصيغته ، وإنما طوعته بالسنن ، وصاغه بحسب قواعده الصوتية والصيغية المقررة في كلامهم . وأما ما حل العربية في العصور المتأخرة ، وكذلك العصر الحديث ، فلا يعتد بها في هذا المجال .

والثانية : دراسة هذه الألفاظ دراسة وصفيّة وتاريخية ، وذلك برد العامية ذات الأصل والفصح إلى ذلك الأصل ، مهما نأى عن الصورة الجديدة للغة من حيث الدلالة أو الصوت أو الصيغة ، ثم بيان التعبير الذي طرأ عليها فيها ، إن كان أصداها شيئاً من ذلك التعبير ، قبلاً كان أو كثيراً . مع وصفه وصفاً لغوياً مبيناً على أصول علم اللغة ومباحثه المحسنة . وبخاصة ما يتعلق بعلم الأصوات ، وما يتألف من قلب وإبدال ، وفك وإدغام وحذف ، وقصر ، ومد ، وما إليها يضاف إلى ذلك محاولة بيان مراحل هذا التعبير والتطور . وصوره وعصوره - قدر الإمكان - ومن يبه عليه من اللغويين بقدر ما يتسع له البحث ونطاقه له المادة العلمية المجموعة ، من المعطى المحتملة . ولابد للباحث أن يعتمد في جمع مائته الأولية في العامية على مصادر لها الطبيعة ، ويطلقها من أقرب الأبواب إليها وهم الناس الناطقون بها في البيانات العرقية المتعددة والناطق المتباينة في شمال الوطن ووسطه وجنوبه ، على قدر ما توافر فرص السماع وتمنع . ومهما يكن من أمر فإن عاميتنا مليئة بهذه النوع من الألفاظ ، مردانة بها ، وما على الباحث إلا أن يحسن

أنيس مثلاً يشير إلى الانحراف الذي حدث في العامية الحديثة ، والذي أوغل في هذا المسير دون أن يجد رقيباً يقومه أو يعنى بإصلاحه ثم يقول بعد ذلك : " وقد ساعد هذا التطور الخطير أنها لم تكتب ولم تسجل ، لأن الكتابة في بعض الأحيان من عوامل استقرار اللغات ومنعها أن تقع بهياً . لعوامل التطور اللغوي ، تفعل بها ما تشاء وهذا هو السر فيما ملحظه من أن التعبيرات في اللهجة المصرية ، يمكن أن تعري في غالب الأحوال إلى أخطاء كلامية بين الداشين ، تركت دون إصلاح أو لت يظروا . فتراكمت وبعثت عن الأصل بحيث أصبح من العسير إرجاعها إلى ذلك الأصل ، لا بجهد ومشقة نحن نذكر ، لأن كثيراً من كلمات اللهجة المصرية ، غير مركبة من أصل عربي صحيحاً ، وأنها تطورت في الألفاظ من عناية بإصلاحها من بدى الأمر ، إذ اتجهت كل العناية إلى لغة الكتابة . وكل المشتغلون بها قلبوا جدياً وتركوا الكثرة العالية من الناس ينحطون في حديثهم . فتستقل الكلمات من صورة إلى أخرى ، دون أن تستقر على حال . كل ينطق كما بهوى ، ويقربس ما لم يعرف على ما عرف . وتتوارث لأجيال أخطاء من سبقوهم ^(٢٢) . وهو كلام يعبرس بل على وعي أنه لهذه المشكلة اللغوية الدريحة ، ثم صرب الدكتور إبراهيم أنيس مثلاً للانحراف اللغوي الصوتي الذي لم يقوم كلمة (ألتع) التي تطورت فيها الاء أولاً إلى تاء ، كمعصم الاءات ، وصارت (ألتع) في عصر من العصور ، واحيراً جهراً ^(٢٣) بهذه التاء فأصبحت دالا وصارت الكلمة على الصورة التي نالها الآن - بقصد مصر - وهي (الذع) ^(٢٤) . وواضح أن الاء في هذه الكلمة أصداها انحراف ، أو بحسب الاصطلاح اللغوي تطور ، أحدهم قلبها تاء بالآخر قلبها دالا وهي لفظة مستعملة عند في العراق أيضاً . وقد أصابها الانحراف الذي حدث لها في مصر إلا أنه قلب في لهجات الجنوب والوسط تاء ، وفي لهجة بغداد دالا وإبدال الاء دالا وبخاصة في عيوب الكلام وعوارضه معروفة في العربية ، فصيماً كان يقال - قرأ فما تلعثم وتلعثم ^(٢٥) - فصح يعرف (الذع) و (الذع) وهو الذي في سانه عيب كلامي بولا يعرف (الذع) على أن أهل الموصل أبقوا أصواتهم على ما هي عليه من حيث الصورة ولكنهم قلبوا قلب مكابرة فقالوا هم ينلن : (يلن) .

السماع والتسجيل والتحليل والمقارنة ، ويجيد التحريك والتحليل اللغويين ، فيخرج نتائج مرجوة ، ولن يخيب سعي من كل الصبر وفاته والعلم همه .

ولا ينبغي لأحد أن ينكر لفظة سجلها باحث يدعى أنه لم يسمعها ، إذ المثبت غير النافي ، وليس عدم السماع دليلاً على عدم الشيء ، اللهم إلا أن يكون ذلك عن إجماع لا بحرقه خبر الواحد ، إلا أنه لا بد من تحديد منطقة السماع ، لنلا يكون قولاً بلا دليل .

وقد تكون اللفظة مستعملة في البيئة الريفية دور الحصرية أو العكس ، أو تكون في منطقة دور أخرى . وربما كانت محصورة في منطقة واحدة كميصال مثلاً ، أو هي بيئة معينة منها كالبيئة الريفية ، مما يجعل إحاطة من يسكن شمال العراق أو وسطه بها أمراً ليس ممكناً ، ما لم تتوفر الظروف التي تهيئ له فرص السماع كالسياحة أو الخدمة العسكرية أو المسبية ، أو وسائل الإعلام التي تعني بالثرات الشعبي ، فتنتشر التمثيلات والفصح المكتوبة بالعامية ، وهو ما سمعته اليوم فعلاً من المتابع (الشار) وحولهما

ولنصرب لذلك مثلاً كلمة (شجرة) فهي تنطق في أرياب جنوب العراق : (شيرة) بإبدال الجيم ياء ، وهي لغة قديمة معروفة ينقل فيها المتكلم من الشدة إلى الرخاوة^(٢٢) وقد رواها الأصمعي عن العرب^(٢٣) . فالذي لا يعلم كنه هذا الإبدال ولم يسمع هذه الكلمة تنطق بهذه الصورة ، يطر للوهلة أنها السكر المذاب في الماء المعلي وهو الذي يستعمله العراقيون وغيرهم لعمس الخلوى . فإذا انتقل الشخص إلى الموصل مثلاً سمعها بصورة أخرى فيها إبدال لا إبدال واحد ، إذ ينطق (الشجر) هناك (سجج) بإبدال الشين سيناً ، وهي لغة قديمة أيضاً فقد قالت العرب . سمئة وشمئة ، إذا دعاه له وجزم الليل وجزمته^(٢٤) ، وبإبدال الزاء عيماً ، وهي ظاهرة صوتية تعرف باسم (الثقة) .

وبهذا نجد أن نطق هذه الكلمة اختلف في منطقتين ، إحداهما في الشمال والأخرى في الجنوب . وكثيراً ما يجهل الموطن في إحدى هاتين المنطقتين ماهية هذه اللفظة عندما يسمعها بصورتها التي طرأ عليها الإبدال كما وصفنا . وبذلك فإن دراسة التطور الصوتي أو الصيغي أو غيرهما من صور التطور الذي طرأ على العامية ، ليس أمراً هيباً على كل حال ، ولكنه أيضاً ليس بعسير ، وذلك إذا تهيأ له الباحث العطن للذوق ، وبنى على الدراسة العلمية القائمة على ما ثبت في الدراسات اللغوية الحديثة أقول ليس بعسير على

هذا النوع من الدخيل ، وذلك لأننا سنطيع أن نعرف الأصل والفرع بحكم بدهة ما سبق الفصحى بالعامية من الدحية التاريخية وإدخالها في منهج هذه الدراسة لتحديد الفصحى أصلاً ، والعامية فرعاً ، ويرد هذا الفرع إلى ذلك الأصل ، لنعرف ما طرأ من تطور صوتي في هذا الفرع ، وتعليقه وتبريره . على حين يعسر ذلك هيب يذكر الدكتور إبراهيم أنيس^(٢٥) في اللغة الفصحى في تلك الألفاظ التي كانت تنقل بصورتين والتي ذكرها اللغويون القدماء مثل (صراط) و (مراط) و (العل) و (رعل) و (أعرت الشاة) و (أعرت) و (تلعثم) و (تلعثم) ، وما إلى ذلك من ألفاظ لا يعرف الأصل منها من الفرع إلا ، بصعوبة بالغة قد توقع في خطأ ، ونودي إلى أنيس . اللهم إلا أن نقس عليه أو نسب إليه كلجنة فربش مثلاً إلا أن هذا الصنيع لا يخلو من عتية أيضاً - وهي أن روايات النحاة بأفصحة متورة ، وبسر - والحق مع الدكتور إبراهيم أنيس أيضاً^(٢٦) أن نسب هذا النطق إلى قبيلة من القبائل ، بل تكفي في غالب الأحيان بالقول أن من العرب من ينطق كذا على أن الأمر بهون وترفع عند مؤونة هذا البحث والاستقصاء عن الأصل والفرع ، حين يعلم أن هذا الشاين الصوتي كثيراً ما يرجع إلى تباين البيانات ، إذ ينطق الصوت الواحد محتلفاً في بيئات محتفة ، دون أن يكون هناك أصل وفروع ، وهذا أمر تعرض له دراسة اللهجات وتطور الأصوات العربية^(٢٧) .

المبحث الثاني

الظواهر النحوية في العامية

تتسم العامية العراقية - كما نصحى تماماً - بطواهر لغوية متعددة ، حدثت فيها حلا سمي تطوراً وتغيراً حسب الظروف التي مرت بها . وتنقسم هذه الطواهر إلى لفظية ومعنوية ، وتتناول اللفظية أمرين رئيسيين أحدهما يتعلق بالأصوات ، والآخر بالصيغ كما تناول المعنوية صوراً متعددة وخصائص متباينة

الظواهر اللفظية

أولاً : ما يتعلق بالأصوات

هناك عدة ظواهر صوتية في العامية العراقية أظهرها

١- الإبدال :

وبعني به إبدال صوت بأخر لضرب من التشابه أو التقارب بينهما في المخرج أو الصفة . وهو نوعان : أحدهما - إبدال صوت صامت^(٤٨) بأخر صامت ، كما في (صراحبة)^(٤٩) و (صلاحبة) ، وفي لهجة بغداد (سراجبة) ، و (جبل)^(٥٠) و (بشل) . والآخر إبدال صوت لين بأخر من صفة ، سواء أكانا قصيرين كإبدال الفتحة بالصم في (بصيص) و (نصيص) أم كان أحدهما قصيراً والآخر طويلاً كما في (ها) و (هوي) في كلام الموصلين .

ولعل أشهر إبدال في اللهجات العربية الحديثة ، إبدال القاف بأحري ثقيلة هي (الكاف) التي تناطر في النطق الـ (G) الإنكليزية ، وهي صوت بين القاف والكاف ، وقد عرفته العرب قديماً في كلامها . وسبب النطق به إلى قبيلة تميم ، وله شواهد من أشعرابا وهي سكن العراق اليوم ، فلا عجب أن تشيع هذه في أرجائه . قال أحمد بن فارس^(٥١) : فأما بنو تميم فإنهم يلحقون القاف باللهة حتى تعلق جداً فيقولون (الكيوم) فتكون بين القاف والكاف ، وهذه لغة فيهم . قال الشاعر

ولا تكون لكدر الكوم كد نصبت

وقد يبدأ سائلاً أن هذا الإبدال شاع في أقطار عربية كثيرة اليوم ، وبحسبة أقطار الخليج

٢- قلب المكاني :

كما في (حلق) و (حوق) ، و (أعصى) و (طعى) و (يلضع) و (يلعث) في كلام الموصلين مثلاً

٣- المخلص من الهمز :

ويستتسبه بصرف أربع حدها . حذفه كما في (الينة) و (لينة) و (أورة) و (ورة) وفي لغة نسو (البل) و (ال) ^(٥٢) ، والثانية : قلبه إلى صوت صامت ، كالعين في (لأله) و (لعه) في لهجة ريف انجبوب ، و الهمزة أشد من العين ، بل هي أشد لأصوات في العربية ، ولست سهواً لعموم ، قال ابن جني^(٥٣) : العين أدت الهمزة .. و الهمزة أقوى من العين ، وضعه الموحدة بينهما أن العين تلي الهمزة مباشرة في مخرج الصوت ومكانة وإحلالها مكان الهمزة لهجة قديمة عرفت بـ (العنسة)^(٥٤) . فإذا علمنا أن هذا الإبدال صرف لدى تميم وقيس وأسد ومن حاورهم^(٥٥) ، وأن هذه القبائل تسكن العراق اليوم نصح لنا سر هذا الإبدال الذي سمعته اليوم على لسان العراقيين . وهذا الإبدال نجده بين لفظتين أحريين هم (أربع)^(٥٦) و (بربع) ، التي تنطق في الوسط والجنوب . والثالثة : قلبه إلى صوت مصوب ، أي ينو ألف مثل : (باس) و (باس) ، أو و مثل (تذهب) و (تذهب) ، أو ياء مثل (رته) و (ريه) . والرابعة : قصر للممدود كما في (بيداء) و (بيدا) و (شياء) و (شياء) و (بارياه)^(٥٧) و (باريا) .

٤- تخفيف المشدد :

ولك أم بك إدغمه ، كما في (شاد) و (شاد) و (قاص) و (قاصص) أو بقلب أحد الصغين إلى صوت آخر ، كما في (ادعى) و (ادعى) و (مرقط)^(٥٨) و (مرنقط) ، ولك وفق الإبدال للمسمى : إبدال للمخالفة .

٥- تشديد المخفف :

مثل (أمن) و (أمن) و (أنية) و (أراشة) و (أراشة) .

٦- همز ما هو غير مهموز :

وذلك كما في (عَهْد) و(أَهْد) في كلام الرافضين في جنوب العراق . وقد مثل له أبو ريد الأصبغاري بما سمعه من رجل من بني كلب : هذه دابة وهذه امرأة شأبة^(١٠٩) . وروى ابن السكيت^(١١٠) أنه يقال : عبد عليه وأبد عليه . أي غصب . وهذا من إبدال الصوت ما هو أشد منه . وقد قالت العرب : الهَوْن : والأَوْن ، وهو المشي الرقيق^(١١١) وهذا الإبدال يسميه علماء اللغة المحثوث (Glottalization) أي (التهمير) ، وهو يشار الهمز في كثير من الكلمات^(١١٢) .

٧- الإمالة :

وهي محصورة بنحو منطقتين ، كالموصل وتكريت ، وتبدو خفيفة قليلة في مناطق من بغداد . ولها صورتان مشهورتان : إحداهما : الإمالة من الألف إلى الياء ، والأخرى : إمالة ما قبل تاء التانيث بسبب الوقت . وقد مرّ الحديث عنهما في كلام سابق .

ثانياً : ما يتعلق بالصيغ

١- صيغ الفعل :

يستعمل العوام عندنا في العراق صيغة الفعل في كثير من الأحيان بصورة دور أخرى ، كما في فعل وأفعل ، إذ نراهم يقولون مثل (كرى) بمعنى استأجر ، بدلاً من (أكرى) الفصحى .

قال الرازي^(١١٣) (ت ٦٦٦هـ) : "أكرى للدار فهي مكررة ، والبيت مكرى ، وأكثري واستكري وتكاري ، بمعنى : كم يقولون . (خبر) بمعنى أكره ، بدلاً من (أخبر) . مع أن الأولى بمعنى سئ الحلة والفص ، وليس أكره . قال الرازي^(١١٤) : "جبر الله فلاناً فلجئير ، أي : سئ مفارقة وأجبره . على الأمر أكرهه عليه" . وبعد مثل ذلك في صيغتي فعل وفعل إذ نجدهم يستعملون المصعب المراد بالثلاثي المحرد ، فيقولون مثلاً عُبَ وثِيَه ، بدل عاب وثاء . كما يستعملونه بدل الفعل للمزيد بالهمزة فيقولون : بذع ، بدلاً من أذع .

٢- صيغ اسم المفعول :

ويضع العوام العراقيون في كثير من الأحيان صيغ الأوصاف بعضها في موضع بعض ، وبخاصة اسم المفعول ، إذ نجدهم يصنعون صيغة المشتق من الثلاثي بدلاً من المشتق من الرباعي . فهم يقولون نلكره على شيء (مجبور) ، وهو في الفصحى حسب الاشتقاق (مُجْبِر) ، لأن فعله أجبر وليس جبر كما نعلم . كما يصنعون في المشتق من الثلاثي صيغة من أخرى ، كصيغة مفعول بدل فعل ، لما فيه حلا وعيب من الأشياء فيقولون (مغوب) ، وللمتروك المكروه (معيوب) . وهما الفصحى (معيب) و(معرف) ويقولون كذلك : مَصْنُوع ومقبوس بدلاً من مَصْنُوع ومَقْبُوس .

٣- اختزال الصيغ :

وهذه ظاهرة شائعة في اللهجات العراقية اليوم ، بل وفي بقية اللهجات العربية أيضاً فصيغ العممية تقصر أحياناً وتطول أخرى . إذ الإيجار في الصيغ من سمات اسطور والسبب فيها من الرافضين العراقيين من يقول (مذري) بدلاً من (ما أذري) فيسقط بذلك أحياناً أوله ، لاسيما عند حصاراً ، ومثلها قولهم منسائيل : (ببسة) ؟ أي : أبهه الساعة ؟ وقولهم ساعة ، أي هذه الساعة . وأهل الموصل يسقطون الألف التاء ، فهي العنال الأخير ، فيقولون (هسغ) ، بل أن أغلب العراقيين يبالغون في إسقاط الأصوات منها فيقولون (هسا) .

ومن اختزال الصيغ قول العوام لمن نكلم بكلام مؤدٍ لغيره أو جمعة (حراط عليهم) وهو في الفصحى : (احراط عليهم) ، قال أبو عبيد^(١١٥) : "احراط فلان علياً : إذ أسراً عليهم بالقول السيئ وبالفعل" .

٤- إطالة الصيغ :

وهي من أساليب العرب في التعبير ، وقد سماها أبو الفتح ابن جني^(١١٦) : "مطيل الحركات" وذلك كمد صوت اللين القصير وجعله صوت لين طويل ، على نحو ما نجد في كلمة (هوسي) الموصلية ، إذ هي في الأصل : (هؤ) الطرية ، فاستعنت الصمة التي على الهاء حتى عدت وواواً ، ثم ميل بالألف إلى الياء ، على طريقة الموصلين في إمالة كثير

الوشيجة التي ربطت الاستعمال العامي لهذه اللفظة بالفصحى ، ومن ثم سوتحت للتعبير الجرائي بينهما على الوجه الذي وصفنا .

٣ - وقد يكون للفظ أكثر من دلالة حقيقية ، أو يكون لمجال دلالاته أكثر من مظهر فيحصيه العوام منها ويهملون ما مواء ، ثم يبقى ذلك الاختيار في اللغة اليومية مع طول الاستعمال ويسى تلك الذي أهملوه فكلمة (جرط) التي حصوها بالكلام المؤدي الجارح هي في الفصحى تشمل من ذلك ، إذ تتناول الكلام والفع معاً . ومنه قول الإمام علي كرم الله وجهه أرجل "إنك لحروط" أنؤم قوماً لك كارهون" ١٢ قال أبو عبيده^(٧٧) في تفسيره لهذا الحديث : "خروط : يعني الذي يتهور في الأمور ويركب رأسه في كل ما يريد ، بالجهل وقلة المعرفة بالأمور . ومنه قول : الحروط فلا عيب ، إذ انشأ عليهم بالقول السبي وبالفعل " .

٤ - وقد يكون للفظ في الفصحى استعمالان أحدهما حقيقي والآخر مجازي ، فيترك العوام أحدهما ويستعملون الآخر ، بل قد يعمدون إلى توليد معنى جديد في مقابل المعنى القديم الأصيل ، وذلك طاهر في توليدهم للمعنى المجازي في عدد من الكلمات واستعماله وحده ، وبهـماله المعنى الحقيقي ، بعد تناسبه لكثرة استعماله الثاني على نحو ما نجد في كلمة (حرم) التي ترد في الفصحى بمعنى شئ الشيء بما هو مؤد ولذا يقال تحرم الشوك في رجله إذا شكها ، وحرم البعير إذا وصع والحرامه في أنه^(٧٨) ليشد بها الزمام . ولكن العوام عندما اليوم أهملوا هذا الاستعمال الحسي الحقيقي ونجوروا فيه مستعملين إياه للدلالة على إسكات المتكلم وقطعة ومنعة من إبداء الرأي أو قل إبهام استعاروا الشك الحسي للشك المعنوي ، فكان ذلك وخزله وإحضاع .

٥ - وربما تصعب الوشيجة التي تربط بين الدالتيين العامية والفصحى ، وذلك عندما يتباعد الاستعمالان تباعداً غير قليل ، وذلك في نحو كلمة (حتل) التي تعني في لغة بغداد^(٧٩) وما جاورها من محافظات أقصى نفسه . وهي في الفصحى بمعنى خدع وكاد . قال الشاعر
حتني حنانيات الذهر حتى
كأني حائل يخلو لميول^(٨٠)

وبما (حتل) الصائد للصيد محادعة له ليتمكن منه وكذلك المحادع إذ هو لا يعدم إحصاء محادعته ، لئلا تنكشف حاله . وهذا هو الحبل الواصل بين المعنيين العامي والفصحى مع تمايزهما الذي وصفنا .

٦ - وقد يتبعد المعنى العامي عن أصله الفصحى بمرور الزمن حتى يمدو غريباً عنه ولكن لهذا الابتعاد في الواقع مبررات وأسباب ، وإن كنا في كثير من الأحيان لا ندركها . وبك لا نستطيع أن نواكب سمع تناول هذه الأقسام التي تقلبت فيها اللفظة على الألسنة نعر دلالاتها وتطورها بحسب الظروف الموضوعية التي مرت بها الأمور العربية الإسلامية ، من اجتماعية ونفسية وعقيدة واقتصادية .

ولنصرب لتلك مثلاً كلمة (ريغ) في جنوب العراق وغيره فهي تعني هناك محصول الحبوب كالحنطة والزر والشعير والماش وغيرها . وهي في الفصحى تعني الريادة كأنهم لحطوا الريادة التي حدثت فيه حين صار ررعاً حصيداً بعد أن كان حياً مبدوراً أو أنهم جادفوا بعسي بحت - سموه هذه التسمية تدوياً بزمانه وقرب ابتداء أكله . كما سمى العرب قديماً فاطمة وعائشة . ومما يدل على أن (الريغ) بعد الريادة في اللغة ، ما روى في حديث عمر رضي الله عنه : "املكوا العجيز فإنه أحد الريمين" ، وقد فسره أبو عبد الله بـ قوله "املكوا العجيز ، أي : أجيئوا عجيبة وأنعموه . والريغ الريادة ، فالريغ الأول الريادة عند اللطحن ، والريغ الآخر عند العجن^(٨١) .

٧ - وربما يتبعد اللفظة في استعمالها العامي عن دلالاتها الفصحى تماماً ، أحدهم مثلاً إذا طابع بعسي واجتماعي معيار لما كان عليه الفصحى ، وبك مثل (ول) ، فهي في العامية العراقية رجر وطررد وتأيب . وهي في الفصحى تعني مطلق التوجيه إلى جهة ما ، وليس لها بأية حال هذه الدلالة عند الإطلاق إلا بقربة السياق وقد وردت في التبريل معبدة مجرد التوجه إلى بيت الله الحرام ، قال تعالى في مخاطبة نبيه الكريم محمد ﷺ ﴿قُلْ وَجْهك شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (البقرة: من الآية ١٤٤) ، وقال ﴿لَوْ مِنْ حَيْثُ حَرَجْتَ قَوْلْ وَجْهك شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (البقرة: من الآية ١٤٩) ، وليس في توليه النبي ﷺ والمسلمين وجوههم جهة المسجد الحرام إلا تكريم لهم من ربهم ، إذ جعل لهم قبلة خاصة بهم بعد أن كانوا يتجهون في الصلاة إلى بيت المقدس^(٨٢) .

وهذا يشعرنا أنه ليس لكلمة (ول) العصبية تلك الدلالة الحادثة المحرفة التي كساها لها العوام في هذه الأيام .

على أنها في بعض الأحيان الاستعمالات تعيد الهريفة ، في مثل قولهم : وأنى فلان دبره " وقد ورد في التوريل ، قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقِمْتُمُ الدِّينَ كَفَرُوا رَحِمَ فَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ هُمْ ﴾ (الأنفال ١٥٠) . وقد تعيد لإعراض والتجافي عن الشيء حسب كس أو معنوب كما في قوله تعالى ﴿ أُولَئِكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى وَلَا يُنْصِتُ الصَّغْمُ الدُّعَاءِ ﴾ (شوا منبرين) (الروم ٥٢) . فلا يستبعد أن يكون لهذين الاستعمالات أثر في اكتساب هذه اللفظة مدلولها الذي نبهنا أنفاً لدى العوام .

ومن ذلك أيضاً كلمة (سائب) التي سهل العوام همزتها بقلبها حرف لين هو الباء ، فقالوا (سايب) ، وأرادوا بذلك من لا صديقه لتصرفاته ولا رادع ، أو من لا مأوى له ولا بيت يستقر فيه . وهي دلالة تشعير بدم الموصوف واستغاضه ، مع أنها في الفصح لا تعني ذلك بحال ، وإنما تعني الضرع في المشي أو الجري^(٨٣) ، وبما جعلت العرب (السنية) اسماً للفاقة التي تهمل في الجاهلية ، فتصيب لندر أو نحو ، أو غير ذلك مما يكره من أسباب ، فإدغال ، هي سنية لم تمنع عن ماء ولا كلاً ولا تركب^(٨٤) وهو ما حرمه العوام وأنكره على الجاهليين في (الآية ١٠٣) من سورة المائدة .

• من العملي ذي الأصل الفصح

ولابد لنا بعد هذه الدراسة المفصلة نوعاً ما لعلاقة العامي العراقي بالفصح ، وأهمية دراسة هذا العملي مقارناً بأصوله التي انحدر منها ، ثم يبار أهم الطوهر اللغوية اللفظية والصعوبة المتعلقة به ، لابد لنا بعد هذا الذي بيده من عرض بمادح من الألفاظ التي تتردد على ألسنة العراقيين اليوم ، ويصح أصولها الفصح ، وما طرأ عليها من تغيير وتطور لفظي أو دلالي ، مطلقاً تعليلاً ميباً على ما ثبتت علم اللغة ، وبخاصة علم الأصوات النحوية الحديثة ، ومعزراً بالمصادر المصنوعة ، وهو عمل لعوي جديد ومنطور ولا بد أيضاً من افتتاح للصورة للمعجمية في هذا الإراد . ولما كان ممن غير الممكن في هذا البحث إيراد كل ما أمكن جمعه في هذا الموضوع ، نظراً لكثرة ، فقد كس

لا بد من لاجر ، بشيء منه في هذه المعجمية ، التي هي كالتصديق لما قلمناه في هذه الدراسة وكان الاكتفاء بكلمات من حرف الهمزة يبدو شيئاً معقولاً .

(أ ب هـ)

أبهة . الأبهة عند العوام العراقيين . العجامة والعظمة والرفعة وما شاكلها وبها يصغرون عادة ذوي النعم الواقعة والمناصب العالية . وهي في الفصح دالة على هذا المعنى وعلى معان أخرى : نحوه والكبر ، قال الفيروز أبادي^(٨٥) . الأبهة - كسكرة : العظمة والبهجة والكبر . سببه : تكبر ، وعن كذا : تنزه وتعظم .

ويلحظ أن العوام تركوا هذه المعاني الأخيرة ، واكتفوا بالمعنى الأول في استعمالهم . هو العجامة والعظمة وبحوهم . ويلحظ أيضاً أن العوام يلفظونها بصيغتها التي وردت في الفصح ، ومعنى ذلك أن التغير والانحراف لم يصيبها .

(أ ث ت)

أثاث : الأثاث عندهم متاع البيت وحاجاته المستعملة في النوم والجلوس وحفظ الملابس والأشياء الثمينة وما إليها ، وذلك كالموائد والأرائك والسرر والكراسي . وهم ينطقونها عادة بصورتها التي وردت في الفصح بفتح همرتها ، ومنهم من يمد هذا الصوت اللين القصير فيجعله صوتاً ثنياً طويلاً هو الألف فيقول (أثاث) . وهذا التعبير الصوتي له بطائر في عميقنا أثرنا إلى شيء منها سالف والأولى هي الواردة في الفصح ، غير أن دلالتها أعم مما يخصه العوام اليوم ، إذ معناها كما ذكر أبو زيد الأنصاري . المال أجمع ، من الإبل والغنم والعبيد والمتاع ، وهي جمع مفرد لها ثالثة^(٨٦) .

والنقطة بعد هذا قرآنية وردت في موضعين من الكتاب المبين . فهي إذاً في شأبة الفصاحة قال تعالى ﴿ وَمِنْ أَمْوَالِهَا وَأَوْلِيَارِهَا وَشَعْرَهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ ﴾ (النحل) من الآية ٨٠) وقال في (سورة مريم ٧٤) ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثْثًا وَرِثَ ﴾ وقد استعمل العوام الفعل والوصف والمصدر منه ، فقالوا : أثث ، وبينه مؤثث وأثث البيت وذلك مما ورد في الفصح من قيل إذ يقال أثث الشيء - إذا وطأ ووثره^(٨٧)

(أ ث ف)

إتغني - إتغية - الإتغبي : لفظة يستعملها الحصر من أهل الموصل ، وبربريها بها ما توصل عليه القدر وبحوها . وهي تصنع عندهم من شيء مدور من الطين مفتوح من الأمام ، وهذه دلالتها في الفصح^(٨٨) أيضاً ، وإن تعيرت نوعاً ما صورة المائدة التي تصنع منها وتعد . إذ كنت عادة ثلاثة أحجار تسمى (الأثافي) لما غير الحصر من الموصليين فيقولون (اتغاية) وهي في الفصح (أثفة) .

ويلاحظ أن ظاهرين صوتيين طرأاً على هذه اللفظة . أولهما : إبدال الـياء تاء وذلك تقرب محرجهما^(٨٩) وأخرى إمالة ما قبل تاء التانيث على الأتغشي - لوقوفه عليها فشابوا فتحة ما قبلها بالكسرة حتى عشت تلفظ بم هو قريب من الياء . لتناسب ذلك الكسر وقلبو أحد الصغير في (الأثفة) وهو الياء إلى صوت طويل ، هو الألف فراراً من التشديد وهو المسمى لدى اللغويين المحدثين بقانون المحالفة ، على ما بيّناه سابقاً . وبذلك حلت اللفظة في صورتها الريفية من الإمالة التي طرأت عليها في صورتها الحضرية ومعلوم أن هذه الإمالة عرفت في القراءات القرآنية . وقد قرأ بها الكسائي عند الوقف على مثل هذه اللفظة كما في (خليفة) و(رافة) و(ولجة)^(٩٠) .

(أ ث ل)

الأثل : عند العولم العراقيين شجر معروف ، مفردة (أثلة) . وفي مدينة البصرة منطقة شهيرة تعرف بـ (الأثل) ، لكثرة ما فيها من هذا النبات . وهذه الكلمة من العربي الفصح ، وآية ذلك أنها وردت في كتاب الله المبين قال تعالى في حديثه عن سبأ^(٩١) ويثأهم بجثثهم جثث من أكل حنظل وأثل ومنهم من سبأ قليل^(٩٢) (سبأ : من الآية ١٦) وقال الرازي^(٩٣) : "الأثل : شجر ، وهو نوع من الطرفاء ، الواحدة أثلة ، والجمع أثلاء" . وفي مجالس ثعلب عن رجل من العرب يصف امرأته ويثني عليها ، وقد سألته أمه عن حالها : "أثلي أثلة ولين رملة وجني نطلة"^(٩٤) .

(أ ج ح)

وج : يقصد العولم بكلمة (وَج) : أشعل . وأكثر ما يستعملونه ذلك في النار ، وقد يستعملونه أيضاً في بصاء المصابيح الكهربائية . فيقولون : وج النار . ووج الصوء ، وهي في الفصح بالهمز (أج) ، فسيلوه بقلبه وأو على طريقهم في كثير من الكلمات المبسوغة بالهمزة مثل : (أجتن) ، و(أجتم) ، وذلك لما في الهمزة من شدة ، وما في الواو من لين ورحاوة . ومن يدل على أن فصح هذه الكلمة مهموز الغاء قول ابن منظور^(٩٥) : "الأجيج : تلهب النار ولاحوخ المصية" وقول الرازي^(٩٦) : "الأجيج : تلهب النار ، وقد أجت أحججاً"

(أ ج ن)

إنجانة : الإنجانة : وعاء كبير مصنوع من الألمنيوم أو النحاس أو شبهه من المعدن ، يوضع فيه العجين أو الخبز أو غيرها مما يؤكل . وينطق حصرى الموصل بمائلة إنجاني وهي في الفصح (إنجاة) . وقد وردت في نصوص إسلامية قديمة ففي حديث سعد بن أبي وقاص حين عاد سلمان في مرضه "وما حوبه إلا مطهره أو إنجاة أو جفة"^(٩٧) وقال أبو عبيد : "المحصب" هو مثل الإنجاة التي تعمل فيها الثياب وبحوها . وسنك يتبين أن هذه اللفظة من العربي الفصح ، وأنها كانت تستعمل بذاك لتعسيل الملابس ، أو ربما استعملت اليوم لهذا الغرض في جملة ما تستعمل ، غير أن المتعارف عنده استعمال الطست . هذا من الناحية للدلالة ، أما من الناحية اللفظية ، فقد طرأ على اللفظة تغير صوتي : إذ قلب أحد الصغير في الجيم نوناً ، وهي صوت متوسط شبيه بصوت السين ، يطبق اللغويون المعاصرون على مجموعته (انيم والراء واللام والنون) (اسم أصوات السائلة)^(٩٨) أو (شائعة) "Loquids" ، وهذه لأصوات يبدل بعضها من بعض كثير في اللهجات السامية^(٩٩) وقد جرى القلب في هذه الكلمة وفق قانون المحالفة بين الأصوات . وذلك لشدة هذه الجيم بالتضعيف ، ومن ثم نقلها على اللسان . فحذف العولم ذلك بهذا الإبدال فقالوا : (إنجانة) . وفي اللغة الأكديّة كلمة فيها شيء من القرب من انعرجه وهي (كنو) "Agannu" أو ليست العربية بالصورة مأخوذة من الأكديّة بل يصح

للقول أن اللفظة متداولة في العتين كلتيهما ؛ إذ كثيراً ما تشترك اللغات في مثل ذلك .
فصنف النحوي في هذه العت بصورة متقاربة ، وذلك مثل (جهنم) في العربية و (جي هيم)
في العبرية^(١١)

وهذه أفعال اقتطعناها من لهجات العراقية المعاصرة ، لتكون دليلاً وحجة لما قلناه
من أصالة كثير من أفعال العامية ، وصحتها الوثيقة بفصيح كلام العربي القديم مع ينسب
على أن هذه اللغة الكريمة التي تحدثنا بها سابقاً كانت ولا تزال نبعاً لكلامنا .

وبهذا يبعد عن الحواطر المتعجلة في التأمل والحكم ، أن هذه اللهجات فقيرة إلى
روح الفصحى الأولى ، إذ أثبت في هذه الدراسة وما تلاها من تطبيق أنها مرادفة بما هو
فصيح ، أو يمت إلى الفصيح بوشيجة .

الهوامش

بحسب علماء اللغات في دراساتهم التي بدعواها في القرن التاسع عشر اللهجات العربية إلى خمس
مجموعات ويشمل كل مجموعة منها على لهجات متقاربة في الأصوات والمفردات والأساليب
والفردية . ومنه في المؤثرات التي حصصها في تميزها وبطورها ، إحداهم مجموعة اللهجات
الحديثة ، ويسمى على اللهجات العربية في (الحجاز ، نجد ، اليمن) ، ويشتبه مجموعته اللهجات
السورية في (سوريا ، لبنان ، فلسطين والأردن) ، والثالثة العراقية وتشمل على مجموعته اللهجات
العربية في العراق بمراتبها المصرية وتشمل على مصر والسودان وبخاصتها المصرية ، وتشمل
على اللهجات العربية في شمال أفريقيا بما فيها (المغرب والجزائر وتونس) ، ينظر على عدد القواعد

والتي : لغة النعمة ص ١٤٣

١- لغة النعمة ص ١٤٥ .

٢- محي الدين بوفيق أصول اللهجات الحديثة ، مقال في مجلة كلية الآداب ببغداد ص ٥٠٥

٣- ص ٥٠٥ من الصالح في لغة العربية ص ٥٤ ، والسبوطي المهر ١٩٢٢ ، وانظر عدد العزير

مطهر بحر المصاحفة في ضوء الدراسات الحديثة ص ١٤٨

٤- الصالح ص ٥٤

٥- الدكتور يوسف النحاس ص ٩٤ ، والسبوطي بحر النعمة ص ١٤٨

٦- الدكتور مطرب في اللغة والبحر ص ٦١ وقد أقر فيه مد لا يسوا (العمة للومحدي)

٧- لغة النعمة : ص ١٤٦ .

٨- السمرائي : التوزيع اللغوي الجغرافي ص ٩٥ وما بعدها .

٩- قال في اللسان : والمعنى من ثبات الرمل له ثقب مادة غ ص ١٩٠/٣٦٤ .

١٠- وأشد أير حيفه ب الجيل من أزمان عاد . ومجتمع الألاء والفضاة (المصدر نفسه المكان نفسه)

١١- وهو معروف في مناطق كثيرة في العراق ، وشاع ج في الموصل ، ولهجتهم فيه قلب القاف غ

١٢- عبد المجيد عايد المنح إلى النحو العربي على ضوء اللغات السامية ص ٨٧

١٣- ينظر في هذا : الرخشري : للكشاف ٣/٣٤٥ .

١٤- كذب (العتاب في القراءات) ص ١٦

١٥- جامع الدين في تأويل آي القرآن ١/٧-٨ . طبعة بولاق .

١٦- من قرأنا للغوي القديم ما يسمى في العربية بالهيل ص ٧-٨ .

١٧- قاموس رد العلمي إلى الفصح : الطبعة ص ٩ .

١٨- طبع هذا الكتاب في مطبعة المرسليين اللبنانيين - جوية - لبنان .

١٩- الصالح ص ٢٠٢

- ٢٣- الميوطي المرفور ٤٧٦/١ .
- ٢٤- ابن جني : الخصائص ٧٠/٢-٧٣ .
- ٢٥- المرفور ٤٨١/١ .
- ٢٦- المصدر نفسه المكون نفسه
- ٢٧- السمرقاني : التطور اللغوي التاريخي . ص ٧٣-٧٤ .
- ٢٨- السمرقاني : التطور اللغوي التاريخي . ص ٧٣-٧٤ .
- ٢٩- شرح القيسوي على متن اللغة المتعمدة للقراءات الشعر لابن الجوري ص ١٩ واللهجات العربية ص ٤١ .
- ٣٠- ابن الجوري : تقريب الفصحى في القراءات الشعر . ص ٥٥ .
- ٣١- المصدر نفسه : ص ٦٩ .
- ٣٢- الصالحيني . ص ٧٣ .
- ٣٣- إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية . ص ٢١٠-٢١١ .
- ٣٤- الرزازي : مختار الصحاح : مادة (أ ج ص) .
- ٣٥- إبراهيم السمرقاني : التطور اللغوي التاريخي . ص ٧٤ .
- ٣٦- ينظر مقال الدكتور عبد العزيز بن عبد الله : ملاحظات حول بحث (أنوت التعريب المتوكل) للدكتور عفيف دمشقية . مجلة للسان العربي ص ١٧٩ . من المجلد ١٩ . ج ١ . سنة ١٩٨٢ .
- ٣٧- السمرقاني : التطور اللغوي التاريخي . ص ١٥٤ .
- ٣٨- إبراهيم أنيس : اللهجات العربية . ص ١٧٢ .
- ٣٩- لقاء صوت مهموس ، والبدال صوت مجهور .
- ٤٠- اللهجات المغربية . ص ١٧٣ .
- ٤١- ثعلب : مجالس طلبة . ١٠٠/١ .
- ٤٢- إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية ص ٢٠٩ .
- ٤٣- قال : 'باهجت الرجل وباهيته ، وباهجته وباهيته بمعنى واحد' للسان : ٩٣/٣ (بهمج) .
- ٤٤- المرفور ٥٤٨/١-٥٤٩ ، وسبته وشبته : دعا له ، وجرس الليل وجرشه : ثوبه
- ٤٥- الأصوات اللغوية : ص ٢٠٩ .
- ٤٦- الأصوات اللغوية . ص ٢٠٩ .
- ٤٧- الأصوات اللغوية : إمكان نفسه .
- ٤٨- قصود فصاحت أو لماكن هو ما عدا الألف والواو والياء والفتحة والقصة والكسرة ، إذ يطلق على هذه الأصوات : فصائنة أو المصنوعات ، وهي جروب النسيم الطويلة والقصيرة .

- ٤٩- الصلاحية - بتثنية الياء - آنية الخمر (قبوس ٣٤/١ : صرح) وبالمصطلح العام لثاء زجاجي يوضع فيه الماء ، أو قنبر ، أو نحوها .
- ٥٠- الجبل : داء جلدي ويول .
- ٥١- الصالحيني : ص ٥٤ .
- ٥٢- السمرقاني : لتوزيع اللغوي الجغرافي . ص ١٠١ .
- ٥٣- الخصائص : ١٤٦/٢ .
- ٥٤- ثعلب : المجالس ص ٨١ والصالحيني ص ٥٣ وذكر أنها من اللغات المدونة وأوردتها ابن المكي في (الإبدال) ص ٨٤ .
- ٥٥- إبراهيم أنيس : اللهجات العربية . ص ٩٢ .
- ٥٦- أربع القوم يلهم دارعها ، أمالي لقاني ١٤٥/١ (وبرموا) في العمية إذا عاشوا في ربح وهامة .
- ٥٧- البرية شي يصنع من القصب يفرش في الأرض ، وهو مشهور ، وبخاصة في الوسط والجنوب
- ٥٨- ي ملو . وفي كتاب (المين) للحليل ٢٧/٥ أن الشفقات : طائر مرقط بحمرة وحصرة وسواد وبياض
- ٥٩- اللسان ١٤/١ فصل الهمزة حرف الهمزة .
- ٦٠- الإبدال : ص ٧٦ .
- ٦١- اللسان ١٨١/١٦ مادة (أ و ن) .
- ٦٢- الأصوات اللغوية . ص ٩٩ .
- ٦٣- مختار الصحاح : (ك ر ي) .
- ٦٤- مختار الصحاح : (ج ب ر) .
- ٦٥- شريب الحديث ٤٥٦/٣ .
- ٦٦- الحصائص ١٢١/٣ قال : وإذا فطنت العرب كذلك فأنشأت من الحركة الحرف من جسمها فتشتم بعد الفتحة الألف ، وبعد الكسرة الياء ، وبعد القصة الواو ، وأنشد لابن هزلة :
- دنت من الغرائل حين قرمت ومن ثم الرجال بمنزراج
- ٦٧- الرزازي . مختار الصحاح ، مادة (و ا ي) .
- ٦٨- الرزازي : مختار الصحاح ، مادة (و ا ي) .
- ٦٩- القيسوي : القتيبي ١٤١/١ .
- ٧٠- خيص : أي خلط ، ومنه الخيص المعمول من القصر والسمن (لقاموس ٣٠٠/٢ خيص)
- ٧١- ذكر الدكتور إبراهيم السمرقاني في كتابه : لغة النعمة المقارن ص ٤٥ . أن عمود هي الأصل وعود محفة - أي يغير مد- مأخوذة منها عور أي أنها ليست عمية مثلها مثل شاقول وداعور ثم ذكر في ص ٢٤٩ من الكتاب نفسه أن "لقد من إبطالة الفتحة جرياً على النطق العامي" وهو ما ذهب إليه ها وفي

كلمة لاختلاف واضح ، والصيغة التي ذكرها (فعل) قديمة ولها في العربية نظائر مثل كلمة (جسوس) ولم يقع فيها هذا التصحيح قديماً عروب له نظائر مخففة حديثاً لم يصح القول بما ذهب اليه

٧٢- القاموس المحيط ٢٠/١ (م-ر ع) .

٧٣- الصامري : التوزيع اللغوي الجبراني . ص ١٨٦ .

٧٤- سكين أولسان سور الكلمة في اللغة ص ١٥٣ . مطر بحر العامة سكون عبد العزيز مطر ص ٢٧٩

٧٥- الأملاني ١٢٨

٧٦- الجوهري ٢٨١/١ (باب الدال) .

٧٧- غريب الحديث ٤٥٦/٣ .

٧٨- اللسان ٦٥/١٤ ، والقاموس ١٥٤ ، (ح-ر) .

٧٩- وفي كلام كثير من سكان الوسط والجنوب (البد) ولها وشيجة بالتصحيح أيضاً

٨٠- القلي : الأملاني ١١٠/١ .

٨١- أبو عبيد غريب الحديث ٣٢٩/٣

٨٢- الزمخشري : الكشاف ٢٤٤/١ ، والميسوطي : ثياب النقول في ثياب القبول . ص ٢٠

٨٣- العيون أبيادي القاموس المحيط ٨٤/١ (السيب)

٨٥- مسهب ٤/١ (أهيكه)

٨٦- ابن قتيبة : أدب الكاتب . ص ٤٩ ، وحكاة عن أبي زيد وعن الفراء ابن منظور في اللسان ٢/١٥٥

٨٧- لسان العرب ٤١٥٢ (أثث)

٨٨- ينظر القاموس المحيط ١١٦/٣ (الألفية) .

٨٩- ينظر في قرب مخرج الراء من القاء : إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية . ص ٤٦ .

٩٠- ابن الجوزي : تخریب الخثر في الخثرات المشتر . ص ٦٩

٩٢- مجالس ثعلب ٣٦/١

٩١- مختار الصحاح (أ ث ل) .

٩٣- اللسان ٢٧/٢ مادة (أجج) .

٩٤- مختار الصحاح : (أ ج ج) .

٩٥- أبو حبيد : غريب الحديث ٩١/٣ .

٩٦- كامل مراد : اللهجات العربية الحديثة في تونس . ص ٦١ .

٩٧- رمضان عبد القواب : فصول في العربية القديمة . ص ١١٠ .

٩٨- طه باقر : من تراثنا اللغوي القديم ص ٥٣ .

٩٩- حسن ظاهرا : الصامريون ولعنتهم . ص ١٥٠ .

الناج الثاني

دراسات نقدية في النحو

المجلد الأول : (مشكلات النحو بين القديم والحديث)

المجلد الثاني : (نحو القرآن بين تفسير القدامى

وقصور المعاصرين)

المجلد الثالث : (النحو في معاهدنا التعليمية ..

طرائق تدريسه ومادته)

الفصل الأول

مذلة النعويين القديم والجديد

المبحث الأول

تشعب المشكلات النحوية

تمهيد :

لا تخلو لغة من لغات العالم ، قديماً وحديثاً ، من مشكلات تحيط بها أو تنسب إلى صميم كيانها ، وللمعزة طاهرة اجتماعية يصيبها ما يصيب المجتمع من آفات ، وتحفّ بها في كثير من الأحيان ما تحف به من معضلات . وليست العربية بدعاً في هذا الموضوع من اللغات ، فإن حياتنا اللغوية التي لحياها إنما هي ثمرة ونتيجة لذلك الماصي الطويل الذي تعرضت فيه اللغة العربية لعوامل ومؤثرات شتى ، ولرحلات وانتقالات بعيدة المدى ، وصراع مع لغات أخرى ، وثقافات متنوعة لتتصيرت فيها عموماً وبقيت حية طوال هذه القرون .

غير أن تلك الثقافات تركت طوابعها في كيانها وعلومها ومناهج دراستها ، وكان النحو أحد علومها التي عرض له مثل هذا التأثير ، ومن هنا فلا بد لمن أراد فهم المسجع النحوي فهماً صحيحاً ، أن يعنى بدرس هذا الماصي السحيق كله ويتبع أثره ، ومعرفة تلك المؤثرات التي حدثت فيه ، فله بعد ذلك الدرس يستطيع أن يفهم من غوامض هذا المسجع وخفاياه حقائق كثيرة ، ويتبين من خطئه وطرق تحريره ما لا يصل إليه قط المتناول المستعجل^(١) .

وفي رأينا أن هذه اللغة حملت بعناية ربانية ؛ إذ أن ما سُدَّ إليها من سهم الحقد والنسيب والجهل في عصور متباعدة ، ومنها عصرنا الحديث ، لو سُدَّ لأي لغة من لغات العالم ، لامتحت منذ زمن طويل ، ولم تبقى إلا أثرأ بعد عين ، كما لمحبت من الوجود كثير من اللغات بفعل الصراع اللغوي والاحتراب بين الشعوب .

غير أن هذه اللغة بقيت حية نامية مردهرة بفصل القرآن الكريم ، فلولاً هذا الكتاب المجيد ، لما غمرت كل هذا العمر الطويل ، غير أنها برغم ذلك كله تكو ، بمشكلات لم تعب عن عيون الساهرين على رعايتها وحتمتها ، وبعض هذه المشكلات هي لا تتغير قلناً ، وبعضها ليس بالهين الذي لا يؤبه به ؛ لما له من تأثير مباشر وعقل في حياتنا اللغوية اليوم ، وفي استيعابنا لهذه اللغة الكريمة . وكانت قواعد النحو إحدى هذه المشكلات التي استأثرت بهم الباحثين والدروس للمحدثين . ومع أن هذا

الهم قديم كما سنرى ، إلا أنه بقي على ما هو عليه إلى هذا اليوم ، ومع أن أصوات النساكين تتعالى في كل مناسبة ، إلا أن هذه القواعد بقيت كما كانت - فهي صورتها وجوهرها وأساليب تكوينها - في كتب النحو القديمة . وعلى الرغم مما صنف من مؤلفات لإصلاح النحو وتيسيره قديماً وحديثاً ، وما ألف من لجان في العصر الحديث إلا أن المشكلة ما زالت كما هي ، وما زالت الصيحات تتعالى والشكاوى تتكاثر من النحو وصعوبته وحذافه ، وحسب أن المشكلة النحوية أولى المشكلات اللغوية بالدرس والبحث . وهذا ما حمل صاحب هذا البحث بها ، بعد أن كانت البداية ابتداءً منعقدة على تداول أكثر من مشكلة ، كفوضى المصطلحات ، وتسويغ اللحن بدعوى الحدادثة وعدم الكافية اللغوية سمعزيين ، وشيوع لأساليب الصحفية في كليات المحتضين الجامعيين وما أشبه ذلك . وهي المشكلات التي يعنى براسمها طلبة الكتوراه اللغوية في قسم اللغة العربية عدداً .

ولما كانت المشكلة النحوية متشعبة ، فقد وُفِّت بالمقصود من هذه الدراسة ، بل راب ما سبها . فتمعه في المسودة على ما هو مقرر لها من صفحات حتى اضطربا إلى اختصارها وحذف شيء غير قليل منها .

تحكيم القواعد المنطقية :

بوجب المنهج العلمي السليم عند وضع قواعد اللغة ، استقرار دقيقاً وشاملاً للمادة اللغوية ، من أجل صدق تلك القواعد والاطمئنان على الواقع اللغوي .

غير أن النحاة تأثروا بالمنطق الأرسطي ومفولاته ، فانتقلت عدوى هذا التفكير الذي يحنط بين الدراسات اللغوية والدراسات المنطوية والميتافيزيقية ، إلى اللغة العربية وراستها ، ودأبوا أصل اللغة والدراسات النحوية^(٢) ، فعمدوا إلى المنطق العباسي مع أن هذا المنطق (غير صالح للدراسات العلمية) ، لأنه يعكس القصبة ؛ إذ (يوحد الدعدة أو لا ثم يفكر في ما يمكن أن يتحل تحتها من معررات ، مع أن البحث العلمي يستخدم المنطق الاستقرائي ، الذي يستقصي المفردات أولاً ، فيوحد جهة الشراكة بينها ليتخذها نتيجة البحث أو قاعدته)^(٣) . مما أدى إلى صعوبة النحو على

في صياغة الجملة ، وكانت أبوابه لا تتوخى حدود المنطق الأرسطي ورسومه بقدر ما تتوخى ما فيه الكفاية لتقويم الألسنة^(١) .

وقد انتهى هذا المنهج بالنجاة إلى مزج النحو ولا سيما علته بالمنطق ، واشتهر بذلك منهم في القرن الرابع علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) حتى إن أبا علي النحوي (ت ٣٧٧هـ) قال فيه : "إن كان النحو ما يقوله الرماني ، فليس معنا شيء منه وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء"^(٢) ، وذلك أنه كان يمزج كلامه بالمنطق^(٣) وقد انتهى بهم ذلك إلى تحكيم هذه القواعد المجردة ، فلي الصيغ القرابية فحتموها ما لا تتحمل موافقة لغو عدم التي وصموها ابتداءً ، عامسين إلى التاويلات النعيدة ، غير أنهم في كثير من الأحيان بما قد تحدث هذه التاويلات من جور على صور التعبير القرآني وروعة تركيبه ومعناه .

فمن هذه القواعد قولهم "إن الأداة لا تعمل حتى تحتص" ، وبناء على ذلك "أن الحرف لا يعمل في نوع من الكلمات حتى يكون مختصاً به"^(٤) ولذلك لم يجزوا عمر (ما) الاستهامية ، لدخولها على الاسم تارة وعلى الفعل أخرى ، وانتهى بهم هذا المبح إلى تقرير (أ) الناصبة بعد (حتى) و (لام التعليل) أو (لام كي) كما يسمونها^(٥) و (لام الجود) ، لتسبب نفسه ، وهو عدم الاختصاص . وتكلفوا تأويلاً ما أنزل الله به من سلطان ، حين جعلوا أدوات الشرط : مثل (إن) و (إذا) و (لو) ، داخلات على أفعال باستمرار ، فإن لم تباشرها فتروها ، وجعلوا الأفعال للظاهرة في الكلام مستمرة على أساس "أن حرف الشرط يقتضي الفعل ويحتص به"^(٦) ، جاعلين بذلك المحذوف المقدر واجب الحذف^(٧) .

وامتد بهم هذا إلى أي الذكر الحكيم ، فقد روى هذا التقدير للعجيب فسي مثل قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهَا﴾^(٨) ، فجعلوه تقدير وإن استجارك أحد من المشركين استجارك . وأغربوا في الإعراب حين جعلوا الجملة المذكورة في النص لا محل لها من الإعراب بعد هذا التقدير - لأنها مفسرة^(٩) - لتلك المقترنة موافاة لأحد أصولهم : "أن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل ، ويصرون على هذا الأصل بإصرار المكابر" كما يقول أستاذنا الجوارح رحمة الله - بحق^(١٠) .

ومثل ذلك قالوه في الآية : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(١١) والآية للكرامة ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾^(١٢) ، فجحد للرمحشري (ت ٥٣٨هـ) وهو

النحوي البليغ بمساق مثل غيره من النحاة ، فيقدر فعلاً بعد (لو) الشرطية هنا ، هو (نبت) ، ويجمع المصدر المؤول من (أنهم صبروا) فعلاً له^(١٣) ، موافاة لتلك القاعدة التي وضعوها ابتداءً ، وهي : اختصاص الشرطيات بالدخول على الأفعال^(١٤) . مع أن جملة الشرط هنا اسمية هي : (أنهم صبروا) ، وهي بالإجماع في محل رفع ، ولكن على أنها مبتدأ ، ولا خبر لها عند سيبويه : لاشتمال صلة (أن) على المسند والممسند إليه ، أو بعبارة أخرى : إن المصدر المؤول من أن واسمها وخبرها في محل رفع بالابتداء ، وفيل : إن خبرها محذوف ، وذهب آخرون إلى ما ذهب إليه الرمخشري مع تقدير اسم بدل الفعل ، فقالوا : يفتقر الخبر مقدماً ، أي ولو ثابت إيمانهم ، على حد : ﴿وَأَيُّهُمْ أَنَا خَيْرٌ﴾^(١٥) .

وحكى ابن هشام الأنصاري أن المبرد والرجاج والكوفيون كانوا يذهبون إلى ما ذهب إليه الرمخشري من بعد ، من أنها مرفوعة على الفعلية والفعل مقدر بعدها . أي ولو ثبت أنهم آمنوا^(١٦) . وابن هشام أن هذه الوجه "رَجَحَ أن فيه إبقاء لو على الاختصاص بالفعل"^(١٧) .

وهكذا سيطرت فكرة اختصاص (لو) وغيرها من الشرطيات بالدخول على لأفعال ، فحرى توجيه الإعراب والترجيح على هذا الأساس المبني على انتميط من أن لا يعمل حتى تحتص كما قدمناه . والعرب في الأمر ، ما يحكيه ابن هشام من موافاة الكوفيين في هذا التفسير للبصريين ، معثلين بأشهر من كبارهم هما المبريد (ت ٢٨٤هـ) والرجاج (ت ٣١١هـ)^(١٨) . مع أن هذا التقدير مخالف لأصول الكوفيين في عدم تقديم فعل بعد أداة الشرط ، مثل (إن) و (إذا) .

وكان الكوفيون أقرب إلى الفهم القومي السليم ، وأكثر أصليه للحق ، حين جعلوا (حتى) ^(١٩) ، و (إلا) ^(٢٠) بنوعيه : التي للتعليل والتي للجود ناصية للمصارع بأنفسهم . وكما استقر أذهام الدقيق للعلم جعل لهم حجة في ذلك ، احتجوا بالنصب هاتين اللامتين بأنفسهما من دون تقرير (أ) بعدم ، بظهور هذه الآراء في الكلام^(٢١) بعدها . فلو كانت اللام ناصية بأن لما صح ظهورها بعدها . وكانت بطرة الكوفيين بنصب (حتى) بنفسها بمعزل عن تحكيم قاعدة اختصاص الأداة التي اعتمدها البصريون ، فقد قالوا : بآ وجنناها حرف نصب تنصب المصارع تارة ، ووجنناها حرف جر تارة

أخرى ، فلم يغير بعده حرف جر وحذفهم ، في ما يفتل أبو انوكات لأجاري -
الكثاني ، ر عذ لاسم محذور باني مصممة او مطهرة^{٢١}

وكان الكوفيين كذلك مصيبين حين لم يفتروا فعلا بعد الشرطيات ، فيجعلون
الاسم المرفوع بعدها فعلا نه ، كما رأى البصريون ، بل جعلوه فعلا للفعل المنكسر
بعده ، او على حد صيغة أبي التركيب الأتري له : يرفع ما عاد إليه من الفعل من
غير تقدير فعل ، و كان الكوفيين يرون الممسد اليه فعلا تقدم على الفعل أو تأخر
عنه ، كما ثبت ذلك سالف في قول محمد بن جده ، وجاء محمد وأحسب أن من طرأ سهم
برونه مبتدأ لم يصيبوا ، بل هذا التقدير يلائم ما ذهبهم في الجملة الفعلية ، وبطل عليه
أيضا تعيينهم له لإعراب بقولهم "به يرفع بالعدد ، لأن المكنى المرفوع في الفعل
هو الاسم الأول ، فيسعى أن يكون مرفوعا نه ، كما قالوا : جاءني الصريف ريداً وإذا
كان مرفوعا به ، لم يفتقر إلى تقدير فعل^{٢٢}

وكان لأحفش الأوسط (ت ٢١ هـ) وهو يمام في اللغة واسحو ورأس مدرسة
البصرة في عصره ، قد جادل عن منهج أصحابه البصريين ، فلم يفتذر بعد أنوات
الشرط الدخيلة على الاسم ما فتروه بل جعله مبتدأ^{٢٣} وما بعده خبر له ولما لم يفتز
الكوفيين وجروا غيرهم بعده (ب) فعلا في مثل ﴿السماء انشفت﴾ ، لم يرق ذلك
لأبي التركيب ، ومن هو على منهجه ممن يصح وصفهم بحق بأنهم كثر بصرته من
البصريين ، بل ذهب إلى أن (ب) فيها معنى انشروط ، والشرط يقضي الفعل ، فعلا
يجوز أن يحمل على غيره^{٢٤} وهكذا تجد القاعدة تحكم التمسك بالتحريك والفهم
الحوي ، فتحوته عن سببه الصحيح ، وتلوي به إلى غير وجهه ، ونحن اليوم ما رأينا
مضى على السبيل نفسه

و قد يتصور المرء أن الصعوبة تكف عند حد معين بناء على تركيب نحوي
معين ، ولكن الحق غير ذلك ، فإن اختلاف تركيب الجملة وأساليبها بعد أنوات
انشره بوجوه صعوبات أخرى يفتقر تلك لاختلاف واية ذلك أن القوم حين أعياهم
لأمر في تحول (ب) على أطراف لا الفعل ، قدر بعضهم بعده (كان) وبعضهم

(سعر) ، وذلك في مثل قول الشاعر
به هنيئنا حطبة

له ود منها ذاك انشرع

والفهم فيه عندهم : كان الداهلي ، و في اسنفر باهلي ثم تحنو ، عن المعسر
على الوحيين - فجمعوا العامل في حطبة ، وكألفهم راسو به الأطراف (تحب) ، ثم
رأوه على اسنفر أن فيه حذف المعسر والمفسر جميعاً وسيلوه بأن الطرف بل على
المفسر فكتبه ثم بحذف^{٢٥}

وكان هذا العد الذي يكفوه ، من أجل أن تستقيم لهم قاعدتهم في اختصاص
هذه الشرط بالتحول على لأفعال ، ولا في تحول (ب) هـ مثلاً على جملة
السمية والصح ، ومن تعجب أن يحوبا حافاً كس هشام الأتري (ت ١٦١ هـ)
يقع في تكليف هذا التقدير التعبد المشتد ، ويرخصه في أي القرن ، مع ما له فيه من
قوة الفهم وسد الفتور ، فيرى أن (ب) شرطية لم تحب في مثل قوله تعالى ﴿الآن﴾
السماء سفت إذا ، لأنه فعل جعل محذوف على شريطة التفسير لا مبتدأ ، خلافاً
لأحفش^{٢٦} من البصريين فكان ابن هشام يرى هذه الآية محتصة بالقصة^{٢٧}

و قد عرصب هذا المنهج الذي اعتمدوه هوذا المحدث ومن سلفهم ، على التمسك
بالقوى الحديثة القيد مجانب لمنهج الوصف ، وهو منهج الذي سلك إليه قديم نحوي
سلفي قديم هو من مصداق الفرط ، إذ قد أتى عنه ما هو مستعس فحسد من
جميع اللغة ، ومن المجازة إلى التقدير والتعريف^{٢٨} كما راع ابنه غير واحد من
المعاصرين ، في مقدمتهم ابن هبم مصطفى ومن يتفوه من غير وسويل ، وتقدرهم
وعلا بهم له وعنه في الكلام نفسه ، لكنه لم يرد صحيح ، مع أن هذا ورد في نص
فرسي وسفهم في القرن قوة الاسم "كأن" (ب) في قوله تعالى ﴿لأنهم به من بعد

مروا بهت بسحب﴾^{٢٩} إذ فتروا (مروا) مع أن في معنى (لأنهم بهت)
غير أن (ب) فكه قال (بجته) ، ومن عمو عن سلك كونه فعلا ،
استمر الاسم المعرف عن من أصل واحد^{٣٠} ، لأنهم - ساء عراب الفعل
استمرح عصاره باسم^{٣١} ، وجعلهم اسم الفعل بصرية الفعل ، حتى أن الكوفيين
سموه (فعل المد) ، ومنما يشعرون بهذه السمة التي يسفي فيها الفعل بالاسم ، أن
من في عصر خصوص الحديث النبوي الشريف ما من على ذلك فقد قال ﴿فإن من

رأى شاة خير كسبيني ، فهذا من فصيح بهري^{٣٢} فصاف (لأنهم بهت) وهو اسم
أنى (فصيح) وهو فعل في (رأى فصيح بهري) ، ولما جاء صبيعه الفعل فليم يسمو
لما في الفعل من بيان قوة الحدث ، والتعبير بالماضي عما لم يقع بعد من الأحداث يرك

به في البيان العربي تحقق ذلك الحدث وتأكيد حتى كأنه قد وقع. ومثل هذا كثير في مشاهد يوم القيامة من مثل قوله تعالى: ﴿وَبُخَّ فِي الصُّورِ﴾ (٣٧).

المبحث الثاني

سلب النحو معانيه والقياس على غير أساس

وهو من أكثر مشكلات النحو إصراراً بالنحو، ومن أهم أسباب جشونه وصعوباته التي يعاني منها الدارمون في عصرنا والعصور التي سبقت، ويعني بها العصور التي صنعت فيها صلة النحو بمعانيه، ثم لم تزل تضعف حتى صارت المعاني بمأى عنه، وانتهت إلى علم البلاغة.

فقد كان المعنى قبل هذا الفصام، الذي أضفه دائماً بأنه (الفصام النكدر)، فربس النحو بمتزج به وبذل عليه، ويوضح صورته التركيبية، من تقديم وتأخير، وإثبات، ونفي، وتوكيد، ودعاء، وتمن، وترج، وتعريف، وتكثير، وما إليها من أساليب التعبير التي أعرض عنها النحاة - للأسف - ولم يعلوا منها إلا بما كان ماساً بالإعراب أو متصلاً بأحكامه، وفاتهم لذلك كثير من فقه العربية وتقدير أساليبها (٣٨). مع أن هذه الأساليب تمثل المعنى الذي هو المقصود من الكلام.

لقد اكتفى النحاة بالإعراب وحده من دون النظر إلى المعاني، مع أن لإعراب كسباً من أبواب النحو وليس النحو كله، ثم ما لبث أن استأثر بالنحو (٣٩)، حتى طمس عليه، وصار لدى المعاصرين - في التدريس خاصة - هم الدارس وغاية المدرس مع ما دخله من تعليقات وتفسيرات، أدت إلى تشقق الكلام، والحدل الذي لا طائر وراءه في كثير من الأحيان، فمضوا في جسد إلى غروص وهمية حتى عصفوا مصنفاتهم النحوية تعقيداً شديداً، وحتى غدا كثير من مباحثها شيئاً عسيراً (٤٠).

وبذا كان فردينان دي سوسير، أبو علم اللغة ومؤسسه الحقيقي في العصر الحديث، قد شبه وصور قوة الارتباط بين الدال والمندلول بوجهي عملة، من حيث أنه لا يمكن قطع أحدهما من دون قطع الآخر (٤١). فإن هذا التشبيه يصدق كذلك على النحو ومعانيه. لذلك فإن علم البلاغة حين استأثر بالمعاني وملحها من النحو غدا النحو كشجرة قطع عنها الماء الذي يمدّها بالحياة والرواء، حتى غدت كالجدع اليابس الميت.

على أن بيان التشيجة بين الإعراب والمعنى لدارس النحو، وتبنيها عليها في الكتب ولأساليب المختلفة، أخرى بأن تكون منه منزلة السليقة (٤٢)، وذلك إذا مارسها، وعبارة بالبرية والتمرر تدوقها، وليست سبب المرحوم إبراهيم مصطفى المشعشع بالنحو اليوم إلى أن يبعثوا إلى اللغة ويصوبوا فحصها وبعمومها في مراقبة أساليبها بجمعها خصائصها في التصوير والتعبير، وينبأ أساليبها من النفي، والاثبات، والدالكيد، والتوقيت، وغيرها من غراض اللغة، إلا أنه يرى مع ذلك أنه ليس بأن من سبب، لا من وهب دوقاً في اللغة وحسب بأساليبها وأنوع الدلالات المختلفة فيها (٤٣).

فك المرحوم إبراهيم مصطفى يرى أن من يهتص بهذه المهمة ينبغي أن يجمع بين ملكتين: دوق في اللغة وحسن بأساليبها وأنوع الدلالات المختلفة فيها (٤٤). وهو ليس لا سجد المتمكن من ذلك، إلا أديب مرهف الحس، صحيح الدوق، حتى تكون القواعد الجديدة (٤٥).

ولم يفت هذا الحوي الدابة المعاصر بطبيعته الحال، أن القرآن الكريم هو أصغر لآل الذي ينبغي أن يعول عليه في هذه المهمة الدقيقة، والمادة العينية التي سمعهم بما يربون، يقول: لأنه سيكون لهم البادية والخاصرة السليمة البقية، يتنعمون فيه أحكام العسارة وأساليب الأداء وينفعون بقرآته ورواياته (٤٦). بصرف السحر عن صحته وشذودها، فقد يكون ما سعى شاداً أسلم وأوثق مما روه في لآل وبصورته والشعر وقصائده (٤٧).

وهو يرد بهد ما يتة عليه قديم أبو الفتح بن جني (ت ٣٩٢هـ) في مقدمة كذبه (المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات و (بصاح عنها)، من أن انقراءات انسي سمها أهل زمانه شادة كنها "صارب في صحة الرواية بحرايه، أحد من سمعت العربية مهلة ميدانه"، وأن "الرواية تنمية إلى رسول الله ﷺ والله تعالى يقول ﴿وَمَا نَكُ لِرَسُولٍ فَخْصُهُ﴾"، وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ (٤٨). فهذا ما يرى وهو يصدق على كثير من عتوه شاداً في عصره، يد منه ما لا يصح القراءة به ثم بين انسي جني أن الشاذ من القراءات، وإن لم يقرأ به في التلاوة، إلا أنه مقبول في إعراب، ولو كان مجمع عليه أقوى منه إعراباً.

وهذا الذي نبه عليه وعنى به المرحوم إبراهيم مصطفى ، لم يفت قدامي النحاة في الواقع ، بل كان ضمن منهجهم في الدرس النحوي في كثير من كلامهم . وقد اعتاد الباحثون اليوم - ومنهم إبراهيم مصطفى - أن يجعلوا الأولوية في هذا المسحج المعدل المتكامل لعبد القاهر الجرجاني في (دلائل الإعجاز) ، مع أنه مسوق بذلك ، حتى إنه يستطيع أن نعت مبتدأ هذه النظرة المتكاملة في عدم فصل المعاني عن النحو لدى النحويين بن أحمد وتلميذة سيبويه ، ثم لدى غير واحد ممن ألف في إعجاز القرآن ، و مجازة ، كآبي عبيده ، والقاسمي عبد الجبار (ت ٤١٥ هـ) ، وعبد القاهر الجرجاني ، وجار الله الرمخشري ، وابن هشام الأنصاري .

فحين إذا رجعت إلى كتاب سيبويه ، وجدنا التحليل وسيبويه سابقين إلى هذا المسحج (الكاملي) في النحو في صناعة من علمهم النحوية . فقد علل التحليل التعبير عما لا يعنى بصميم المعنى (أو الصيغة) في مثل قوله تعالى ﴿كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبُحُونَ﴾^(١٠١) وقوله ﴿رَبِّهِمْ لِي سَاجِدِينَ﴾^(١٠٢) ، وقوله ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّخَذُوا مَسَاجِدَكُمْ﴾^(١٠٣) ، علته بظاهرة (الشخص) الأسلوبية " Personification " ، وهي حلق صفة العاقل على غير العاقل من المخلوقات ، فقال : "أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع ، لما نكرهم بالسجود ، وصار النمل بمنزلة المخلوق حيث حدث عنه ، كما تحدث عن الأساسي وكذلك في ﴿فِي فَلَكَ يَسْبُحُونَ﴾ ، لأنه جعلت في صفتها ، وفي أنه لا ينبغي لأحد أن يقول مطرب يوه كذا ، ولا ينبغي لأحد أن يعبد شيئاً منها ، بمنزلة من يعقل من المخلوقين ويصدر الأمور"^(١٠٤) وهذا التحليل النحوي بدء التحليل وسيبويه - رحمه الله - دون شك على المعنى الذي دل عليه التركيب والأسلوب .

ومن هذا الوادي تعليل سيبويه لتقديم الأسماء على الحيوانات والجسمانيات ، أو كما سماها (السموات) ، بالأولوية في الحلق ، وبالفعل - إذ الأسماء خلق الله الأول الذي حق كل شيء لصنعهم وصالحهم ، وهم أيضا المفصلون بالعلم والعقل على غيرهم^(١٠٥) وهذا التعليل وذلك جدهم النحو اليوم نكسب ، تاركاً إيها لعلم البلاغة ، بعد أن لحق به العلم المعروف بعلم المعاني . فهذا في علم البلاغة يتعلق بالتقديم والتأخير وأسبابها وهي أسباب كثيرة^(١٠٦) . وهذا ضرب منها : إذ هي يتناول الأولوية في ترتيب الأسماء والأشياء في سياق الكلام ونسقه ، وتقديم ما هو أولى وأفضل على ما دوله في الأهمية .

على أن النحو القديم لدى بعض النحاة كان ينظم أسلوباً رائعاً ومهماً في الكلام العربي ، ألا وهو (الإنشادات) ، وهذا الأسلوب فُصم كذلك على النحو وصار من موضوعات البلاغة . فراجع إلى (مقدمة حلف لأحمر في النحو) (ب ١٨٠ هـ) - وهو حلف من حيس اسصري ، ألفه دسبه على صهرة تعيب المذكر على المؤنث أو العكس - لاحظ أن القرآن الكريم جمع بين أربع يات من يات لله - إلهه على وجوده وفيره ، وهي : مكره ، ثم جاء بالصغير الدال على جمع إثبات بعد شك ، بدلاً من الصغير الدال على جمع انكور ، فاعل تعالى : ﴿لَوْ مِنْ آيَاتِهِ الْبَيِّنُ وَالْبَاهِرُ وَالشَّافِعُ وَالْمُفَرِّغُ لَا سَجْدُوا شَيْئاً وَلَا نَفْسُ وَاسْتَجْنُوا شَيْءَ الَّذِي حَقَّقَهُ﴾^(١٠٧) فحين حلف لأحمر أنه سجد لله جمع ههه بين المذكر والمذكر والمؤنث ، فجعل المحاطبة مؤنثاً وأن هذا غير ما أملاه النحويون^(١٠٨) . يريد الذين يعنون الرجال على النساء ، فجمع في سياق واحد ، على أساس الأولوية في الحلق أو الأفضلية .

ثم بين أنه نظر في النص الكريم ملياً ، فتبين له أنه سبحانه رد الصمير على إيجاب ، لا على مخلوقات السماوية لأربع المقدمة في السبق ، فقال : "كذلك من آيات ، والمؤنث والمنكر من آياته ، والآيات مؤنثات ، فرد ذلك على الآيات فأراد : واسجدوا لله حلف الآيات"^(١٠٩) .

أما أبو عبيدة ، فقد عده إبراهيم مصطفى رائداً في هذا المصراع ، وهو مرجع النحو بالمعنى ، على أساس أنه حاول أن يبين ما في الجملة العربية من تقيم وتأخير أو حذف أو غيرها ، ويقول الأستاذ^(١١٠) : "وكان باباً من النحو جديراً بأن يفتح ، وحطوه في درس العربية حزية أن نتبع الخطوة الأولى في الكشف عن علل الإعراب ، ولكن النحاة - وأساس من روايتهم - كانوا قد شغلوا بكتاب سيبويه وبحوه وقتوا كل الفسح"^(١١١) .

والذي تبين لنا من مجاز أبي عبيده أنه كتاب شامل في معاني القرآن ، لا في معاني النحو وحده ، وأن لشمعل على شيء منه . كإشارته في مقدمته إلى ظاهرة (التعليق) كتعليق للمذكر على المؤنث الذي رآه في قوله تعالى : ﴿لِلنَّاسِ تَحْيَوِيٍّ وَمَنْ يَنْبِئُ﴾^(١١٢) فقال : "بدأ أشرك فعل ذكر على فعل أنثى ، غلب الذكر وبكروهما"^(١١٣) يريد بذلك قوله (البيهس) بصيغة التذكير ، مع أن أحدهما وهي أمه أنثى ، فعلم أن ذكر على الأنثى ومن عناية أبي عبيده بمعاني النحو ، إشارته إلى ظاهرة (الإنشادات)^(١١٤) .

و (التكرار) لغرض التوكيد ، وإلى (التقديم والتأخير) . ثم يبين أن كل هذا جائز قد تكلموا به^(٦٢) يريد أنه مما ورد في كلام العرب أيضاً ، مثلاً ورد في القرآن الكريم . ومما عني به أبو عبيد (أسلوب الاستفهام) ومعانيه المختلفة التي يجرح إليها ، كالاستفهام المراد به للنهي ، وللتهديد^(٦٣) . ولا يريد أن نطيل في تقصي ما في مجاز أبي عبيد من النحو مرهوداً بمعانيه ، غير مجرد منها ، فقد كان الرجل من أوائل من كانوا يجمعون بين العلم النحوي والتوق الفني والمجاز للأسأل فيه مليء بهد السوق وهو أحد ما أثار عليه غير واحد من معاصريه كالفراء ، والأصمعي ، وأبي حاتم ، أو تاليه ، كسراج وإسحاس ولأرهري^(٦٤) ، لأنهم وحدوه صرب من الرأي الذي لم يكن يسمح به في تفسير القرآن إذ ذلك ، على هذه الشاكلة .

فالذي لا يجهد صوابه في منهج أبي عبيد النحوي : أنه كان يعتمد على حصة النحوي احصا في إعراب آيات أو أشعر بنون أن يقرر ما كانت تؤسسه المدرسة النحوية في عهده من قواعد تلتزم بها ولا تتعداها . ومن هنا جاء نكيرهم عليه^(٦٥) .

ثم ظهر على رأس السنة الخامسة للهجرة كتاب للقاضي عبد الجبار الهمداني (ت ٤١٥ هـ) . وهو (إعجاز القرآن) الذي يعد الجزء السادس عشر من موسوعته الكلامية (المعنى في أبواب العذب) ، وكان القاضي رأس المعتزلة في عصره . وأحد كبار مفكري الإسلام ومكتنبيهم في العصر العباسي . وكسبق القاضي عبد القاهر سرجاني في بيان علاقة النحو بالمعاني ، وفي هذا يقول الأستاذ الدكتور شوقي صيب في النظم . "وحقق أبو عبد القاهر حول تفسيره تنوحي معاني النحو فحسب ، ولكن حين تحول هذه المعاني بجدده تحول إلى نفس الكلام الذي حاول به عبد الجبار أن يشير إليه صراحة إلى حركات النحو ما ترسم من فروق في العبارات ، ولا شك أن مثله في ذلك مثل عبد القاهر ، فهو لا يريد الحركات الطاهرة ، إنما يريد معنى أعمق هو نفس المعنى الذي أورده عبد القاهر ، هو النظام للنحوي للكلام^(٦٦) .

غير أن عبد القاهر على الرغم من اعترافه بالثغرات القاضي عبد الجبار إلى معاني النحو ، لم يجعل ذلك منه مقصوداً ، بل جعله كأنه حدث من دون قصد ، وحمله عليه حملات من دون أن يعترف بفضل^(٦٧) . وكان حقاً يكفيه ، كما قال الأستاذ الدكتور شوقي^(٦٨) أيضاً : "أن يدع له أصل النظرية ، ويحور فصيلة تفسيرها بتفسيراً

دقيقاً بحيث أصبح فعلاً صاحبها الذي صورها وطبقها واستخرج على أسسها علم المعاني المعروف بين علوم البلاغة العربية " .

وكان عبد القاهر قد ردّ بتفصيل وبيان - إلى علم النحو ما أهمل من معانيه ، وأكد في كتابه : (دلائل الإعجاز) ، أن الإعجاز قائم على (النظم) ، وأن هو إلا معنى من معاني النحو ، وما فيه من فروق ووجوه من شأنها أن تكون فيه^(٦٩) . وذهب إلى أن لإعجاز يقوم على التركيب النحوي ، وأن فهم المعنى هو الذي يجلي هذا التركيب ويختلفه من صورة إلى أخرى ، ومن أسلوب إلى آخر جامعاً في هذا الصنيع بين المنطق والنحو واستقامة أصوله واعتدال قواعده من جانب ، وبين ذوق الأديب اللودعي الذي ينفذ به طبعه المرفه وحسنه الصائب عند مواطن الراسعة والإبداع في نظر الكلام وحسن تأليفه^(٧٠) . فكانت نظرية النظم عبده مبادئ النحو ولحماتها معانيه . وبره يدى ونحيد في بيان الصلة الوثيقة بين النحو ومعانيه ، ودلائلها على النظم ، فمعاني النحو ووجوهها إنما هي محصول النظم عبده . وهذه الوجوه كثيرة ومبسوغة ، لا تقف عند تركيب معين أو أسلوب مخصوص ، يقول عبد القاهر : "وإذا عرفت أن مدار النظم على معاني النحو ، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه ، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها ثاية تقف عندها ، وبهاية لا تجد لها رديداً بعدها^(٧١) .

ثم بصرب لذلك الأمثال التي توضع نظرية ، بضروب من التقديم والتأخير التي لا ينفك عند جمال لاستعارة وحدها ، بل تتناول التركيب في قوسه تعالى (أو شغل الرأس شيب^(٧٢)) ، وقولاً في الكلام شغل شيب الرأس أو محو معاً يقدم فيه الشيب على الرأس . ولكن عبد القاهر يصنع أديباً على ما هي التعبير الأول الذي ورد في الكتاب المعجز المبين من دلائل هذا الإعجاز ، الذي زاد من روعة الاستعارة فيه ، حين جعل سبحانه للشيب - الذي هو الأصل فاعل - تمييزاً ، بتأخير^(٧٣) ، وإسناداً الاشتغال إلى الرأس . فحين عبد القاهر أنه : "يفيد مع لسان الشيب في الرأس ، الذي هو أصل المعنى للشمول ، وأنه قد شاع فيه ، وأحد من نواحيه ... وهذا مما لا يكون إذا قيل : شغل الرأس ، أو للشيب في الرأس ، بل لا يوجب اللفظ حينئذ أكثر من ظهوره فيه على الجملة^(٧٤) " .

وبالمثل وقف الوقفة نفسها عند قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا الْأَرْضَ عِوَانًا﴾ (١٠١) مبيناً للمر في تأخير العيون ونصبها بدلاً من تقديمها على ما كانت عليه من الأصل (١٠٢) وهو للمفعولية هنا .

ونراه يعقد عند التقديم الذي يقع فيه متكامل اللفظ لقصد في نفسه دون آخر مبيّن دلالة للنظم وقيامه على معاني النحو . وهو يصرب لذلك مثلاً قولهم : قتل الخارجى ريد ، بتقديم الخارجى على الفاعل ريد ، دون العكس ، وسين أن ذلك يكون إذا علم أن ليس للناس جدوى في أن يعلموا من القاتل ، وإنما يعيدهم وقوع القتل بالخارجى المعسود وأنهم قد كفوا شره . فإن كان ريد ليس مطه لقتل أحد قدموه لما في ذلك من طرافه (١٠٣) وقد أشرنا إلى ذلك في كلام سابق .

وأخذ النحاة يعد هذا التصرفهم عن بيان هذه الوجوه المعنوية ، من حذف وتكرار ، وإظهار وإضمار ، وفصل ووصل ، وما إليها (١٠٤) .

وجاء الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، فإذا به يجعل المعنى أساساً للوجوه النحوية ، عليه تدرجاً منهجياً . وبذلك جعل الإعراب تابعاً للمعنى وليس العكس . وهو المصباح السليم الذي ينبغي أن ينبع ولا سيم في نحو القرآن . وهذا يتجلى مثلاً في التفعّات إلى التقديم والتأخير ، كتقديم المفعول على الفاعل في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (١٠٥) ، بصب لفظ الجلالة ورفع العلماء ، في العراءة المشهورة المجمع عليها (١٠٦) ، وإد بين بتحليل نحو دقيق أن هذا التقديم لعرض التحصيص ، لو أخر لكانت هذه العرض ، فالمراد : أن الذين يخشون الله من عباده هم العلماء دون غيرهم . وإذا عملت العكس انقلب المعنى إلى أنهم لا يخشون إلا الله ، كقوله : ﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ﴾ (١٠٧) . وكان هذا جوازاً من الزمخشري لو سأله سائل (هل يختلف المعنى إذا قدم المفعول في هذا الكلام لو أخره) (١٠٨) .

وبذلك جلتى الزمخشري ارتباط المعنى بوجود النحو ، وتباينه بتباين تلك الوجوه والتركيب . ولم يقصره على ملاحظة المعردات . وهذا المنهج في دراسة الجمل قبل المعردات ، مما دعا إليه غير واحد مما يسعى إلى إصلاح النحو وتيسيره ، وذلك أن دراسة الجملة أجدى وأنفع وأصم للفائدة من دراسة الألفاظ المفردة ابتداءً ، إذ ذلك أن فهم مفردات الجملة ومعرفة أحوالها ينبغي أن يتحقق من خلال الإبراك الكلية لتركيب الجملة ، وللملاحظة التي تقوم بين أجزائها (١٠٩) .

ولعل ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) من خيرة النحاة المتأخرين الذي جوا بمعاني النحو ، ويتجلى ذلك في بحثه عن (أحرف المعاني) في كتابه (معنى اللبيب) ، إذ بناء على ما يطبق به التركيب وتدل عليه الجملة والأسلوب . وقد أقامه على البصوص المعنوية لا الموضوعية ، أو المجهولة الدتل ، أو الشاهد . فهذا منهجه عموم . وكان ليسبب الأعلى . القرآن الكريم المكان الأسمى بين الشواهد التي اعتمدها ثم اتبع هذه الدراسة لأحرف المعاني بدراسة الجملة وصروبها ولحكامها ، ثم استخلص قواعد كلية - كما يقال - في معاني النحو ، كالذي جاء في الباب الرابع من المضي . . وهي دراسة قيمة حقاً ، حتى كأنها أساس لما يسمى معاني النحو . فكان عنه نحو عملاً رائعاً . إننا اليوم في حاجة ماسة إلى إبطال ذلك (العصام السكد) الذي فرق بين النحو ومعانيه ، وذلك بوصف نحو جديد يقوم على المنهج السليم الذي ترممه خير واحد من القدامى ، بدرس النحو من خلال معانيه .

• القياس على غير أساس :

فحين اد بطرب في كتب النحو الأولى ألغيت فيها (جمالاً مصطنعة) أجاز النحاة القدامى وضع القواعد على أساسها . مع أنها شهادة بعضهم ممن زعمى بالرواية ويحكي بها - كسيبويه مثلاً - لا شاهد لها من كلام العرب . فكيف إن يدس عليها ، وتتحد أنواع النحوية ؟ يقول سيبويه (١١٠) : "وما قول النحويين ، قد أعطاهوك وأعطاهوسي . فأنما هو شيء قسوه ، لم تكلم به العرب ، فوصعوا الكلام فسي غير موضعه ، وقياس هذا - لو تكلم به - كان هيناً" .

فحجة سيبويه في إنكاره هذا التمييز عليهم في غاية الصحة والعلمية ، وهو أن ذلك لم يرد في سماع ، وإنما هو قياس منهم ليس له ما يقاس عليه من كلام العرب .

وبهذا تعد هاتان المبرتان شائنتين في القياس والاستعمال جميعاً ، لأنهما لا أساس لهما بقياس عليه : إذ الأصل في القياس الصحيح المصوغ أن يبدى على شيء سابق في اللغة وورد في السماع واستعمال المتكلمين ، وهو ما يذهب إليه النحويون المحدثون أيضاً . يقول ج . فندريس (١١١) : "يطلق القياس على العملية التي يخلق بها الدهن صيغة أو كلمة أو تركيباً لأنموذج معروف" .

وكان بين مصاء القرطبي ممن أنكروا على النحاة هذا التصريح ، وقد أورد في (باب التتارخ) من أمثلتهم المخرجة : "أعلمت وأعلمانيهما إيهما الزيد بن المهدي منطقين" (٨٥) ، وهو كلام لصق بالرتانة منه بأسلوب العربية العصيح ، مما أثار تعليق تمام حسان فقال : "ولست أدري أن كان العرب الأولون يعترفون بعروبة هذه الحمسة عند سماعها ، أو لا ؟" ثم حكى عن بعض أساتذة أن هذه الجملة لو قيلت في غرفة مطلعة لحصر كل عريف ومارد في العالم (٨٦) .

ومن ذلك استعمال النحاة (عامة) تأكيداً معنوياً بقولهم : (جاء القوم عامتهم) على حين وردت في المأثور من كلام العرب اسماً غير تأكيد ، إذ كانوا يقولون : جاء عامة القوم ، وأخذ عامة المال ، وبقي عامة النهار (٨٧) .

ومع عدم السماع بهذا الأسلوب النحوي ، فإننا لا نزال نستعمله على هذا النحو اتباعاً من النحو القديم من دون تأمل في أمثلته ، والبطر في كتب النحاة ، ولا سيما المتحرون منهم بجدها صلبة بالأمثلة المصنوعة ليوضحوا قواعد معينة "قصت ضرورة المنهج الحاطي أن يصعوها" (٨٨) ، حتى أوصلوا صور الصفة المشبهة وحالاتها الإعرابية المختلفة إلى ست وثلاثين صورة وحالة . مع أن طبيعة البحث في اللغة - نحوها وبلاغتها وسائر علومها - ليست ، لا بحثاً استنباطياً سرفلي بقوم على ملاحظة واستخلاص النتائج ، لا على فرض وتصوير ما لم يقع (٨٩) ، أو يقل من كلام العرب .

• الجمود على النحو القديم :

على الرغم من أن تراثنا النحوي يُعد مفخرة من مفاخر تراثنا الكريم ، من حيث أن واضعيه من جهادة اللغويين سلوا فيه جهوداً كبيرة ، وأقوا في درسه ونحوييه ومناقشة مسائله أعصرهم ، إلا أنه يؤخذ عليه من الدين ورثنا ذلك التراث العربي من عهدهم ، جمودنا عندما انتهوا إليه من قواعد وأحكام ، من دون إعادة النظر فيها بعرضها على كلام العرب للنثري واهم الشعري الحالي من الضرورة ، فضلاً عن عرصه على كتاب العربية الأكبر : القرآن الكريم . وكأنه في هذا التصريح تجري على تلك المقولة المشهورة : (ما ترك الأول للأخر) ، أي ما لا يمكن أن يزيد عليه الأواخر وليس بعيد أن تكون هذه النظرة القاصرة هي التي حملت الأثر في مرحلة من المراحل على أن يسدوا باب الاجتهاد في الشريعة الإسلامية ، أو عبارة

أخرى : أن يحرموا البحث العلمي تحريماً تاماً (٩٠) . ولا شك أن النحاة بالعوا حين طلبوا أن النحو قد انتهت درسه ، وأنهم لم يتركوا فيه مجالاً للنظر ولا فسحة لمجتهدين ، إذ لا يزال فيه جزء غص صالِح للبحث فيه ونطويحه على أسس استقرائية وصعوبة على طريق العودة إلى سابق طبيعته واستنباط أصوله الأولى التي تعيد إليه مذاقه السائغ ، وتصله بالإفهام والأدهاش (٩١) . وكانت الدعوة إلى (إحياء النحو) و (تيسير النحو) هي العصر الحديث هي الحل المناسب لدى اللغائين بشؤون النحو - لعقده الجمود على النحو القديم في ثبوتيه ومقولاته ومنهجه . وقد لحص طه حسين في تقديمه لكتاب (إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى فكرة لإحياء هذه بأمرين : "إحداهما : تقريب النحو من العقل الحديث ليفهمه ويسمعه ويمثله ويجري عليه تفكيره إذا فكر ، ونسائه إذا تكلم وقلمه إذا كتب والآخر : أن تشيع فيه هذه القوة التي تحبب إلى النفوس درسه ومناقشة مسائله والجدال في أصوله وقروعه ، وتضطر الناس إلى أن يعنوا به بعد أن أهملوه وبحوصوا فيه بعد أن أعرضوا عنه" (٩٢) .

والمنهج الأمثل في التصور السليم المقبول ، أن ندرس النحو القديم ونطوره دراسة واعية متبعة لأسباب التعقيد والانحراف فيه ، ثم يأتي من بعد ذلك تقرير ما ينبغي حذفه منه ، من الأبواب والمواد والموضوعات ، مما لا لمس الحاجة إليه ، وهو ما لا يسد حاجة لغوية حقيقية واقعية ، وبما وضع ليسد قاعدة منطلعية وصفت أسد أو تصوراً أسلوبياً لم يقع في المأثور من كلام العرب ، أو ورد اعتراض متصور محتمل (٩٣) .

الهوامش

- ٢- الحولي : مناهج تدعى في النحو والبلاغة والتفسير والأدب . ص ٣١ .
- ٢- تمام حسان : مناهج البحث في اللغة . ص ٢٥ .
- ٣- المصنوع لقصده . ص ٣٣ .
- ٤- حسن ظنا ، كلام العرب . ص ١٦١ .
- ٥- ابن النديم : الفهرست . ص ٣١٩ .
- ٦- الأنيباري : لزعة الأديب . ص ٣١٩ .
- ٧- حبيب النحوي . ص ٦ .
- ٨- الأنيباري : الإحصاء ٣٠٣/٢ .
- ٩- الإحصاء ٣٢٥/٢ .
- ١٠- الإحصاء ٣٢٥/٢ .
- ١١- السبوت . ٦ .
- ١٢- الإحصاء ٣٢٣/٢ .
- ١٣- تيسير النحو . ص ٥٩ .
- ١٤- لا تشك : ١ .
- ١٥- الحو : ٥١ .
- ١٦- الرمشري : لكتشاف ١٤٨/٣ .
- ١٧- يقول ابن هشام : " (لو) خاصة بالفعل " وقد يلحقها اسم مرفوع لمحتوف ، بفعل ما بعده .
المعنى ٢٦٧/١ - ٢٦٨ .
- ١٨- مغني اللبيب ٢٦٩/١ . والآية من سورة يس : ٤١ .
- ١٩- مغني اللبيب ٢٧٠/١ .
- ٢٠- مغني اللبيب ٢٧٠/١ .
- ٢١- الإحصاء ٣١٤/٢ .
- ٢٢- المرجع السابق ٣١٤/٢ .
- ٢٣- المرجع السابق ٣١٤/٢ .
- ٢٤- المرجع السابق ٣١٤/٢ .
- ٢٥- الإحصاء ٣٢٣/٢ .
- ٢٦- المرجع السابق ٣١٣/٢ .
- ٢٧- المرجع السابق ٣١٦/٢ .
- ٢٨- مغني اللبيب ٩٣١ .
- ٢٩- مغني اللبيب ٩٣١ .

٣- المرجع السابق ١٧٥/١ .

- ٣١- مناهج البحث في اللغة - ص ١٢ ، ويظهر في ذلك . الرد على البعد لابن مضاء ، ص ١٠٣ .
- ٣٢- يوم : ٣٥ .
- ٣٣- الحواري : البحر . ص ٣٠ .
- ٣٤- الزجاجي : الإيضاح في علم النحو . ص ٧٧ .
- ٣٥- الإحصاء : ح : ص ٥٢ .
- ٣٦- أبو عبيد : غريب : ٧٣/١ .
- ٣٧- الكهف : ٩٩ ، يس : ٥١ .
- ٣٨- إحياء النحو : ص ٣ .
- ٣٩- الجولري : نحو التتميم . ص ٣٢ .
- ٤٠- ثولبي صيف : مقدمة (الإيضاح في علم النحو) سراجي ، ص (ج) .
- ٤١- فريش دي موسير : علم اللغة . ص ١٣٢ .
- ٤٢- حياء البحر : ص ١٩٥ .
- ٤٣- المرجع السابق . ص ١٩٦ .
- ٤٤- المرجع السابق . ص ١٩٦ .
- ٤٥- المرجع السابق . ص ١٩٧ .
- ٤٦- المرجع السابق . ص ١٩٧ .
- ٤٧- ابن جني : المعتمد : ٣٣/١ .
- ٤٨- المعتمد : ٣٣/١ .
- ٤٩- الأديب : ٣٣ .
- ٥٠- يوم : ٤ .
- ٥١- قل : ١٨ .
- ٥٢- سبوت : ٤٧/٢ .
- ٥٣- الك : ٣٩/٢ .
- ٥٤- تظهر هذه الأسباب في كتاب بصوت لغوية ، للدكتور أحمد مطلوب ، ص ٤١-٥٤ .
- ٥٥- فصلت : ٣٧ .
- ٥٦- خلف الأحمر : مقدمة في النحو . ص ٩٦ .
- ٥٧- مقدمة في النحو . ص ٩٦ .
- ٥٨- إحياء النحو . ص ١١٥ .
- ٥٩- الع : ١١٦ .
- ٦٠- مجاز الشعر : ١٨٤١ .
- ٦١- المرجع السابق ١٩/١ .

العمل الثاني

بحسب الفرائض بين تفسير القدامى وقصور المعاصرين

٦٢- المرجع السابق ١٩/١

٦٣- المرجع السابق ١٨٤/١

٦٤- مقدمة محقق مجاز القرآن - فؤاد سركيس ١٧٠/١

٦٥- مقدمة محقق مجاز القرآن ١٥/١

٦٦- شوقي صيف : البلاغة تطور وتاريخ ، ص ١١٧

٦٧- المصدر نفسه ، ص ١١٨

٦٨- المصدر نفسه ، ص ١١٨

٦٩- المصدر نفسه ، ص ١٢٣

٧٠- الجولري : نحو التيسير ، ص ٤-٥

٧١- دلائل الإعجاز ، ص ١٢٣

٧٢- المرجع السابق ، ص ١٣٣

٧٣- دلائل الإعجاز ، ص ٣٣

٧٤- اللغة ، ص ١٢

٧٥- دلائل الإعجاز ، ص ١٣٣-١٣٤

٧٦- المرجع السابق ، ص ١٣٨-١٣٩

٧٧- المرجع السابق ، ص ١٣٩

٧٨- فسطاط ، ص ٢٨

٧٩- إلا قراءة أبي حنيفة برفع لفظ الجلالة ، وقد وجهت بأنه يُريد بالخشية غير معنى الخوف هنا .

٨٠- الكشف ، ص ٥٧٦/٢

٨١- الكشف ، ص ٥٧٦/٢

٨٢- ترميز البحر ، ص ٥٦

٨٣- الكتاب ٣٨٣/١ ، وينظر كتبنا : هذه اللغة للعربية ، ص ٢٧٩

٨٤- اللغة ، ص ٢٠٥

٨٥- البرد على النحلة ، ص ١١٣

٨٦- تمام حسن : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٨٤

٨٧- مصطفى جواد : المباحث النحوية في العراق ، ص ٥

٨٨- المرجع السابق ، ص ٦٤

٩٠- تمام حسن : مناهج البحث في اللغة ، ص ١٢

٩١- نحو التيسير ، ص ٧

٩٢- طه حسين : معجم (حياء البحر) لإبراهيم مصطفى (س) ، ص ١١

٩٣- الجولري : نحو التيسير ، ص ١١

المبحث الأول

مشكلات عامة متعددة

لاشك في أن القرآن الكريم هو المصدر الأساس لحياة الأمة التشريعية والفكرية للنوعية ، إذ أنه المصدر الأول للغة الإسلامي ، كما أنه المصدر الأول للعقيدة الإسلامية ، وللمتكلمين من علماء الإسلام ، في جدلهم العقائدي ودفاعهم عن السير الحنيف . وهو إلى جانب هذا وذاك ، المثال الأعلى للغة العربية ، منه تستمد ، وبه تبقى ، قلولا القرآن لطعت اللهجات - وهي كثيرة بل ما أكثرها - على الفصحى المشتركة (الموحدة) ، وهي اللغة التي نزل بها بل سما بها إلى مستوى رفيع ، وكان هي (نظمه) وخصائصه لأخرى ، قد بلغ حد الإعجاز الذي لم تشهد له العرب نظيراً ، في بيانها وفيها القول الجميل . فهو بحق "كتاب العربية الأكبر" كما وصفه الشيخ أمين الحولي^(١) .

وبدا نقرأ جميعاً ، عربياً ومستعربين ، أنه لولا القرآن لما بقيت الفصحى المشتركة . فقد حفظها لنا وصانها من التمزق والاصمحلال ، بعد أن ترسنتها شعوي والأديب ، واتخذها مثلاً وقدره ، وبالتأديب به نبغ من نبغ من الكتاب والخطباء والشعراء .

غير أن الأمر في النحو أخذ طابعاً ومجرى آخر ، مما أصر به ، فنتجته وعقده وكثر قواعده ، ذلك أن النحاة لم يعتمدوا الاعتماد الكامل على النص القرآني في وضع قواعد النحو وأصوله ، بل اعتمدوا كثيراً على الشعر ، مع ما هو عليه من الضرورات ، والوضع ، والغلط ، والنصحيف والتحريف .. وما إلى ذلك مما يتنابث الشعر وسائر الكلام ، ولا يتناول إلى كتاب الله المجيد الذي تكفل منزلة سبحانه بحفظه من كل تحريف ونقص وزيادة بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرَبُّهُ الذِّكْرُ وَإِنَّا لَهُ لَاحْفَظُونَ﴾^(٢) ولم يكن خفياً على من سبر أغوار النحو من المعاصرين بأن دراسة النحو القرآني هي المنعاج الذي يفتح به كثير من مغاليق النحو التي استعصت على كثير ممن تصدى لتبسيره وتهذيبه وتمهيد سبله المتوعدة المتشعبة^(٣) .

وليس هناك من ينكر في العصر الحديث أنه قد حدث إسراف في القواعد نشأ عنه إسراف في الاصطلاحات^(٤) . وكان حرياً بالذين ينشدون إصلاح النحو وتيسيره في العصر الحديث ، أن يظفروا في أسباب صعوبته ، ثم يسلكوا بعد هذا المنهج ،

المنهج الذي يرذل عنه هذه الصعوبة ، ويحبيه إلى الدراميين ولا بد أنهم سيلاحظون في أول تأمل لهم أن من مظاهر هذه الصعوبة تعدد القواعد وكثرتها ، وتشعب أصولها وفروعها . ولو بحثوا في سر هذا التشعب لوجدوا أنه يعود إلى طبيعة المادة التي استقوا منها تلك القواعد ، يتصدرها الشعر العربي برواياته المتعددة ، وشواهد المتباعدة المستوى : من الشهرة إلى اللغنة والندرة والشذوذ .

وهذا ما جعل القواعد النحوية تتصاعف ، كما أن تصورهم لما لم يقل من الكلام وبداه قواعده عليه ، سبب آخر لكثرة هذه القواعد وتعددتها ، بل غرابتها في أحوال كبره . فحين يأتك في ما أورد من قواعد (النصبة المشبهة) أعيانهم أوصلوها إلى (الشر) وجهاً ، لكل وجه (ثلاثة) أحكام تتعلق بمعمول الصفة المشبهة هي . . . والنصب ، والجر . وبذلك غدت صورها (سناً وثلاثين)^(٥) . مع أنها لو استقرت في العرب لما وجدت إلا وجوهاً معدودة منها . ولو رجعنا إلى (كتاب العربية) لوجدناها أقل من ذلك ، إذ هي جارية فيه على الأخصح الأشهر ، متمثلة بهذه اللغة (المشتركة) أو (الموحدة) التي نزل بها .

ومن هنا فإن الدعوة إلى (نحو القرآن) عماداً لقواعد النحو العربي ، ليست إلا دعوة الحق الذي لا حق سواه : أن يعود إلىصوص القرآن الكريم وقراءاته المختلفة بمستوياتها المتعددة : المشهورة والأحاد للشاذة ، لترسم لنا وجوه النحو^(٦) . وهو ما لم يذكره سواه قديم كثر . لا أنهم اعتمدوا الطريق حين اعتمدوا قبل كل شيء على الشعر ، مع ما يتنابث الشعر من الضرورات وشاذ الروايات ، والوضع ، ومجهولية النذر ، فصلا عن أن يجب مع في تركيبه وأساليبه يرجع إلى لهجات في سبب محدودة ، بل قبائل معينة ، وليس من المفيد لقواعد اللغة إعدام قاعدة على أساسها ، بل في ذلك إصرار بتلك القواعد التي يدعي أن تحدد لا أن تمتد ، تيسيراً على المتكلم والخطيب والمشيئ والشاعر في كل زمان ، وفق صوب وطرائق (اللغة المشتركة) (الموحدة) التي نزل بها البيان الأعلى ، ومثلها بحق أحسن تمثيل .

فأما القراءات فهي كنز لغوي يقوم ، لما فيها من مادة لغوية عامة تصلح لأن نوصع عليها القواعد . وإذا كانت القراءات المشهورة قد أخذت عن إجماع هزلوها أجمع عليهم أهل أمصارهم من حيث العدالة في النقل والثقة في القراءة^(٧) ، فإن الذي لا خلاف فيه بين القدماء والمحدثين ، أن القراءات الأحاد والشواذ يحتج بها ليصفاً في

اللغة ، ومنها النحو وإن لم يفتح بها في الفقه^(١) . ولذلك أجازوا إدخال لام الأمر على الفعل المضارع المبني بقاء الخطاب ، احتجاجاً بقراءة من قرأ (فبذلك فلتعرجوا)^(٢) بدلاً من القراءة المشهورة : (فبذلك فليعرجوا) . أي أنه يصح أمر المخاطب ، خلاف لمن عدّه قليلاً في اللغة^(٣) ، بل يروى في الحديث ما يدل على جواز أمر المتكلم بنفسه فقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : (قوموا فإصل معكم)^(٤) . وهذا أصح كلام بشري على حين أننا إذا نظرنا مثلاً في صور الصفة المشبهة التي أشرنا إليها آنفاً لم نعلم القناعة بأن أكثرها موضوع متخيل ومفترس ، ليمر له من واقع اللغة وكلام العرب سند ، وإنما هو شيء وضعه النحاة أمّوه ما ذهب إليه الفقهاء في احتمال وتوقع ما لم يقع من الأحكام الشرعية تحزراً من وقوعها وعدم وجود حكم شرعي بها فاجتهدوا بهذا السبيل الذي توقعوه . وهذه الحال مبدية بحال اللغة ولا سيما النحو ؛ لأن أحكامه نبني على ما تحقق من كلام العرب النصحاء . وليس ثمّ كلام وراء كلام الله المبين ، وكلام العرب تؤخذ القواعد منه ، لاجتماعهم على عدم جواز ذلك إلا في عصور حدودها ورسومها الحارطة اللغوية التي تصوري فيها .

فمنهج الفقهاء إذن في التشريع ومسائل الفقه ، يختلف من حيث الأساس عن منهج النحاة ، من حيث أن مسائل الفقه مستمرة باستمرار الحياة وتجدد أحداثها ووقائعها . على حين أن مسائل النحو وقواعده قُيّدت بالمادة النصيحة التي لا يصح تجاوزها واستمداد القواعد من غيرها . ومعلوم أن المولدين لم يحتج بشعرهم ولا بكلامهم كيثار وأبي تمام والبحري والملتقي ، مع ما هم عليه من الإجازة في فن القول وفاقاً لهذا الأساس الذي وضعه النحاة ، والذي يتكاه أنفاً .

ومن أعجب العجب أن النحاة حكموا قواعدهم وأصولهم في نحو القرآن فحكموا على مواضع من آية بخروجها عن نحو العربية ، ووسموا بالفتور ! وركنوا إلى التأويل والتخريج في مواضع أخرى لتتسجم بأساليبها الرائعة وتراكيبها النقية مع ما افترضوه من تلك القواعد وما رسموه للنحو من حدود^(٥) . وكان المنهج العدل بقنضي منهم للعكس ، وهو أن يبينوا قواعدهم ابتداءً على نصوص القرآن ، ويجعلوه حكماً على ما سوى ذلك من كلام . فأنت ترى أنهم عكسوا القضية ، فأدخلوا بذلك في منهج الدرس النحوي وحملوه من القواعد ما لا يحتمل ، وما لا حاجة للدارس العربي به وإذا كانت هذه الشكوى تكاد تكون قديمة ، على ما رأينا في صرخة ابن مضاء

القرطبي منذ عدة قرون ، فهي صرخة الدارسين اليوم ، ودعوتهم لأن تعود إلى نحو القرآن . وقد تأولوا النصوص القرآنية بتقدير فعل محذوف بعد الشرطيات الثلاث : (إن) و (إذ) و (لو) ، وجعلوا الفعل المذكور ضمن جملة - لا محل له من الإعراب لأنه معتر لنحو المحذوف المقدر ! فاعتاصوا الإعراب والنحو على الدارس المتقدم ، وكيف بالشاذي الذي لم يثقل من النحو إلا ما تثنى ١٢ .

ولنصرب لذلك أمثلة من نحو القرآن الذي لم يلتفت إليه النحاة ، ولم يتقيدوا قواعدهم على أساسه ، بل غابروا إلى قواعد أخرى أعموها وأذاعوها في كتبهم ودروسهم . فمن القواعد العامة التي أطلقت في النحو ، ومارسنا نردها في دراستنا اليوم ، مع أنها لم تمت مطردة ، القول : (من) الموصولة للعاقل ، (ما) تعبر العاقل مضطرب مع أن (ما) ترد في نحو القرآن ، وكثير في كلام للعاقل ، وقد نصّ العلماء على ذلك ، وأورد عدة شواهد من القرآن عليه ، كقوله تعالى (فإني أخذك) ما طيب لكم من أنساء^(٦) (النساء من الآية ٣) وقال ولم يعل من طيب وكنك قوله تعالى (ولا تسبحوا ما يحج آبؤكم من النساء)^(٧) ما قد سنّف أنه كن فحشة ومفاد وساء سبيلاً^(٨) ، وقوله (وما خلق أشكر وأنسى)^(٩) . وقوله : (ووالد وما ولد)^(١٠) وقال : كل هذا جائز في العربية^(١١) .

غير أن أكثر النحاة مروا عليه سريعاً ، فلم يوصحوه ، على نحو ما نجد مثلاً في كتاب (الحسي السدي) لابن أم قاسم المرادي (ب ٧٤٩ هـ) ، فلم يذكر من (ما) الموصولة إلا قوله : وهي التي يصح في موضعها (أي) نحو : (أوله يسجد من في السموات والأرض)^(١٢) أعلى حين كتبي معاصرة ابن هشام الأصبهري في كلامه على (ما) وأنواعها معانيها ، بإشارة سريعة إلى إطلاق على (جماعة العقلاء) على حد تعبيره ، مستشهداً بآيتين قرآنتين^(١٣) . ومن أثار إلى ورودها للعاقل ابن مالك ، فقد أشار في (التسهيل) باقتصاب حرياً على منهجه في هذا الكتاب إلى أنها " في غالب الأحيان لما لا يعقل وحده ، وله مع من يعقل ، ولصفات من يعقل " .

واحتمل التزمحشري^(١٤) أن تكون ما في قوله تعالى : (هذا ما لدي عبيد)^(١٥) موصولة ، فتكون (عبيد) بدلاً منها ، أو لحير بعد حير أو حيراً لمبتدأ محذوف .

ونسب إلى ر... النحاة أشاروا إلى ورود (ما) الموصولة للدلالة على العاقل أيضاً ، ولكنهم لم يقرروا أنها لم يقعوا عندها الوقفة التي تجلبها جيداً نحو القرآن وتجعل العاقل باسمه مألوفاً لغير العاقل باستمرار بعيداً ، وهو الظن الذي حاصر اليوم جميع المدارس من أبنائها ، وخاصة في المراحل الدراسية الأولى : الابتدائية والمتوسطة ، إذ عرس في أذهانهم دائماً هذه العقولة المكررة : (مَنْ) اسم موصور للعاقل و (ما) لغير العاقل ، مع أن نحو القرآن يدلنا على عدم اطراد هذه القاعدة وهذه العقولة ، بل يتبين أنها .

• وفي القرآن أساليب نحوية كثيرة لم يولها النحاة حقها من الدرس والوصف ، كجواز الموازنة بصيغة (أفعل التماسي) بين شيئين متضادين من جنس واحد ، وهو ما كان المتكلمون يسمونه ، فلا يستجيزون مثلاً أن يقال عن الموازنة بين أحق وعاقل : وهذا أحق الرجلين ، ولا أعقل الرجلين . يقولون : لا نقول التعبير الأول إلا الأحمقين نفصل أحدهما على الآخر ولا نقول التعبير الثاني ، لا لعاقل فافصل بينهما . على حين أن أسلوب القرآن يدل على جواز ذلك السدي لم يستجبروه ، وكتب أنه قال في الموازنة بين أهل الجنة وأهل النار (أصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً وأحسن مقيلاً) (٢٣) وهذا يعني أن اسم التماسي يصح استعماله بموازنة بين المتضادين في الحدة أو متناقضين (٢٤) وهو ما لعبه الغراء فحمله بعد ذلك من غلط المتكلمين في سائر أساليب من الكلام على قواعدهم المنطوية المجردة ، من دون النظر إلى ورودها في النصوص العالية التي قيمها القرآن ، فيقول في خاتمة كلامه : فاعرف ذلك من حطهم (٢٥) .

وهذا وامثاله وينقل لدينا نحن المعاصرين ما ينبغي أن يلتزمه من العناية والدراسة ، لأننا شاربين في نحو ما قرره النحاة من قبل ، وببذره على قواعدهم المنطوية

• ومما لم يترسم فيه معاني القرآن من نحو القرآن (دعوى زيادة كثير من الأدوات) فيه ولا سيما الحروف . وهو ما ينبغي علينا حتماً إعادة النظر فيه ، إذ ليس في الكلام الصحيح الذي يقرره العقلاء والبلغاء ما هو زائد عنه ، لذلك أن الكلام ينبغي أن يكون موصوفاً على وفق ما يحتاج إليه المتكلم والسماع من

الإيضاح والبيان . ولا سيما حين يكون الكلام معجوراً بدائه ، صادراً عما لا تتألفه قلة العلط والريادة والحشو والإفحام ، وما إليها مما السرم النحويون أنفسهم بتسميته تسميات ما أنزل الله بها من سلطان .

نعم لا يبرأ الشعر من هذا الإفحام والحشو والتزويد ، لم يفتور من ضرورات يملئها عليه الورد والفاقة ، وما إليها مما يحل في نطاق الضرائر الشعرية . وما صدق ما رواه الأخفش الكبير علي بن سليمان عن المبرد ، من أنه لما سمع قول أعربي يرتجز : (أعرف منها الأنف والعينان) ، قال : إن كان مثقال هذا يجوز فليس بين الحق والباطل فرق ، يتركون كتاب الله جل وعز ولغات العرب العريقة ، ويستشبهون بأعرايي بوال (٢٦) .

فما عده النحاة - البصريون خاصة - زائداً في التكريل (ما) في قوله تعالى : (لَمَّا حَصَبَتْهُمْ أَغْرَقُوا فَنُحِلُوا لِرَبِّهِمْ) (٢٧) قال النحاس (٢٨) : ما راسيه لتوكيد ، ولا يجوز عد البصريين غير ذلك . والكوفيون يقولون : صلة ، ومصطلح الصلة الذي أحدثه الكوفيون بمرء مصطلح الريادة البصري ، يس على تخرجه الشديد من القول الزيادة في القرآن ، وهو تخرج يقوم على أن كل ما في القرآن لا بد أن له وجه ، وإلا كان لا فائدة فيه ، وهو ما ينزعه عنه كتاب الله . لذلك نجد الغراء يصف (ما) في هذه الآية الكريمة بأنه (صلة) . أي أنها مرادة وليس راسية ، ويضع في ذلك قاعدة مستفادة من استقراء كلام العرب ، وهي أن "العرب تجعل (ما) صلة فيما ينوي به مذهب الجزء" ويحتج لذلك بوجودها هذا الأسلوب في مصحف ابن مسعود رضي الله عنه ، ورجوه (٢٩) (النص ٢٨) ، في مصحفه أيضاً "أي لأجل ما قصيب فلا عبوان عي ، بل من الغراء انجمع عليها في بقية المصاحف" بما لأجبر قصيب فلا عبوان علي" ويذكر الغراء أدلة أخرى من الكلام سداً لقاعدته هذه بعد ما قدم من دليل (٣٠) بل أن الرجاء يسميها صلة أيضاً ولا يصفها بالريادة ، ويذكر أنها جيء بها لتوكيد المعنى (٣١)

ومع تعدد النحاس الركد على الكوفيين كثيراً ، وخاصة الغراء ، إلا أنه لم يكتف في تعليقه على ما ذهب إليه الغراء هنا ، استحصانه له بقوله : "ومذهبه في هذا حسن" (٣٢) أو أقل : منهجه فيه حسن ، لأنه لا يجازف بالقول في الريادة ، كما هو منهج البصريين بعمامة .

على أن الذي لابد من بيانه هنا ، أن الذين قالوا بزيادة (ما) أمثالها مما عدوه زائداً ، إنما أرادوا الريادة الإعرابية ، لا الريادة المعنوية . إذ إن استقرارها لاستعمال (ما) على هذا النحو من الأسلوب في نصوص القرآن دللنا على أنها تفيد "تفخيم ما تدخل عليه وتعظيمه عن طريق الجرس" (٢١) ، وهذا يصدق على (ما) في قوله تعالى ﴿لَبِيسَ فَعَصِهِمْ مِمَّا قَالُوا﴾ (٢٢) ، بدئت الأولى على عظم هذه الحبيبات التي أغرقت قوم نوح عليه السلام ، ودلت هذه على عظم نقض الميثاق الذي استحق بسببه بدو إسرائيل لللعن ، ويتضح هذا التفخيم الذي تشعر به (ما) في القرآن ، في قوله تعالى في محاطبه النبي محمد ﷺ ﴿لَقَدْ رَحِمْنَا مِنْ اللَّهِ نَبَأَ لِهَؤُلَاءِ﴾ (٢٣) ، فمع ما ذهب إليه النحاة من ريادتها هنا ، ذكر الزمخشري (٢٤) أنها أفادت مع ذلك "الدلالة أن لينه لهم ما كان إلا برحمة من الله" .

ولقد يستبد العجب بمن يجد نحويًا حاذقًا كالمبرد يسوي بين وجود (ما) ، هذه التي نعناها بالزائدة ، وعدم وجودها ، فيذكر أن "ما تزداد على ضربين : أن يكون نحولها في الكلام كالنحاة" (٢٥) ، وصرب مثلاً الآية التي تتحدث عن الرحمة السبوية : وهذا الذي ذهب إليه المبرد في (ما) أشبه بما ذهب إليه بعض المعسرين في سورة الفتح (٢٦) ﴿إِنَّكَ بَعِثْتَ إِبْرَاهِيمَ إِذْ طَرَأَ عَلَيْهِ نَقِصٌ مِنْ عِبَادَةِ عَلَى لَاسْتِعَانَةٍ أَوْ تَأَخِيرِهَا عَنْهَا وَاحِدٌ﴾ (٢٧) .

وهذا لا شك من العلة عن طبيعة التركيب القرآني وبنائه وذلك البناء الذي لا اعتبر فيه ، بل هو سبب محكم ، بكل لفظة في موضعها فيه دلالة وفائدة ليست لها بغير ذلك الموضع . وأية ذلك أن تقديم ضمير النصب (إِذَا) في الآية ، أريد به التخصيص ، وتخصيص العبادة بالله وحده ، ولو تأخر فقال : تعبدك ونستعبدك ، لما كانت له مثل هذه الخصوصية ، إذ يتيح التعبير في هذه الحال معنى عبادته سبحانه وعبادة غيره . كما أقول : إياك أعني ، فأخصك بالكلام وأقول : أعينك فيشملك ، ولا يجمع شمول ذلك غيرك .

على أن الذين قالوا بزيادة أحرف القرآن ، ربما حملهم على تصور ذلك عدم امتناع عمل ما قبلها في ما بعدها ، كالذي رأيناه في عمل الباء في العاط : الخطوطة والنقص ، والرحمة ، مع وجود (ما) بينها وبين هذه الألفاظ . ولم يقصد كثير منهم زيادتها المعنوية . إلا أن الذي يدعو إلى العجب حقاً أن تحمل أسماء من التثنية على الريادة ، بلا مسوغ قوي أو ضعيف (إد) ، فضلاً عن قوله آخرين بزيادة عدد من الحروف مثل (مر) و (الولو) و (لا) ... ، فقال بريادة (إد) ، وهي طرف لما مضى من الزمر ، وقوله تعالى ﴿وَأَيُّهَا قُلُوبُ الْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ (٢٨) فقال 'معناه' . وقلبت للملائكة ، وإذا من حروف الزوائد (٢٩) . وجعل مثل ذلك لـ (إد) الطرفية أيضاً ، واحتج بقول الأسود :

فإذا وذلك لا مهاة لذكره والدمر يعقب صالحاً بفساد وقال : 'معناه' : وذلك لا مهاة لذكره ، ولا طعم ولا فصل (٣٠) .

وكأنه نسي أن الشعر يخضع للضرورة ، وأنه قد يحم فيه لفظ ، اسماً كان أو حرفاً ، ليس ذلك مما يصدق على كتاب الله المجيد ، لأنه لا تتناهى الضرورات . على أن البيت الثاني الذي احتج به (٣١) ، وهو لعبد مناب الهذلي :

حتى إذا أسلوكهم في فائدة شلا كما تطرد الجمالة الشرد لا ضرورة فيه بلقول بريادة (إد) ، إذ قد تكون مراده بدلائها الطرفية انتهى للاستقبال ، ويكون جوابها محوفاً ، إذ هو يرد في الكلام كذلك (٣٢) . كما حذف في قوله تعالى ﴿وَأَحْسَىٰ رَوْحَهُمْ بِأُخُوحٍ وَأُخُوحٍ هَهُ مِنْ كُلِّ حَذْبٍ يَسْجُودُ﴾ (٣٣) واقترن الوعد نحو (إد) ، إذ الواو عند البصريين مراده وليست مقحمة في قوله (واقترن) خلافاً لنكوفيين . فيكون المحذوف على هذا جواب شرط (إدا) ، وهو الأجود كما قال الطوسي (٣٤) . وليس هذا الأسلوب غريباً على العربية ، إذ هو ضرب من الإيجاز الذي يعد أحسن خصائصها ، وإنما لغير بإبطال لفظ من دون ضرورة ولا سند .

ومع أن النحاة أنكروا على أبي عبيد قوله بزيادة (إد) و (إدا) ، فرد عليه الطبري وفق قاعدة عامة في نحو القرآن وهي : أنه غير جائز أن يكون في كتاب الله حرف لا معنى له (٣٥) ، ورد عليه النحاس ، بقعدة نحوية تتعلق في هذين الاسمين في أي استعمال ، فقال "هذا خطأ ، لأن (إد) اسم ، وهو ظرف زمان ليس مما يزداد" (٣٦) . أقول : مع أن النحاة أنكروا على أبي عبيد ما ذهب إليه ، إلا أنهم مع ذلك لم يمتصوا

القول بربادة أدوات أخرى لم يكن ثم موجب لحملها على الريادة هي القرآن الكريم ، إذ يتحمل أسلوبه بالقول بأصالتها .

وقد انتهى إشكال (إذ) و (إذ) بتقدير الحاجة فعلاً عاملاً فيها فقدر الرجاء
(ت ٣١١ هـ) : ابتداء خلقكم إذ قال ربك للملائكة (٤٦) . بعد أن نطق على أبي عبده
أيضاً قوله بربادتهما ، فقال : "هذا إقدام من أبي عبده ، لأن القرآن لا ينبغي أن يتكلم
فيه إلا بعبارة تجري إلى الحق . و (إذ) معناها الوقت وهي اسم فكيف يكون لعمياً
ومعناها الوقت" (٢٧) ١٢ .

على أن ولع أبي عبيده - وهو بصري - بالقول بالزيادة في القرآن ، جعل
بعض رايه يحذر الى آراء الكوفيين فلقد كان كوفيون يقولون بزيادة الواو في مثل
قوله تعالى : (لَأُحْيِيَنَّهَا إِيذًا جَدُّوهَا) وفُجِئت أبواؤها ، وقال لهم حريتها سلامٌ عليكم منتم
ونحوها حالين^(١٤) يفسرون الكلام : قال لهم حريتها ، وبعد جواب (ك) الشروعية
وهو ما كان يذهب اليه أبو عبيده أيضا ، مع ما بين منهج المدرستين من فارق في هذا
الموضوع . وقد عاد نلى لأصحاب من جديد^(١٥) بيت عبد مناف الهذلي الذي احتج به
على زيادة (إذا) كما تقدم بيانه .

وبالمثل ذهب إلى ريادة (من) في قوله تعالى ﴿ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مِنْ يَعْلَمُ مِنَ شَيْءٍ ﴾^{١٥٠} ، إذ قال "مجاراة - من يعْلَمُ من لمن شَيْءٌ (من) من حروف الرواء"^{١٥١} ، وأحسب أن حمنب على التبعيض مباح ، بل لعنه أقوى للمعبر ، إذ يكون المراد : لا أحد يفعل من ذلك ولو شيئاً قليلاً منه ، أو بعضاً منه . وإن كان من القرآنيين من سكت عنها فلم يذكرها بشيء ، على نحو ما نرى لدى النحاس^(١٥٢) ، ومنهم من لم يصريح بربادتها ، ولكن يقديره قد يشعر بذلك على نحو ما نجد لدى المحضري^(١٥٣) ، إذ قال "هل من شركائكم الذين اتخضوهم أنداداً له من الأصنام وغيرها (من يفعل) شيئاً قط من تلك الأفعال ٣"

ومهما يكن من أمر ، فإن أكثر الدخويين وقصماً غير قليل من المصترين
مساوق مع القول بالربذة الحرمة ، وأحبب للإسمية - كما رأيت لدى أبي عبيدة - في
القرآن الكريم .

غير أن الذي تستطيع أن نعدّه أقوى للواقفين بوجه هذا التيار هو المفسر الكبير والنحوي الكوفي^(٥٤) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣٢٠ هـ)، الذي ردّ على

عَلَى مَنْ قَالَ بِزِيَادَةِ اسْمِ أَوْ حَرْفٍ فِي الْفَرَاغِ الْكَرِيمِ ، فِي عِدَّةٍ مَوَاضِعَ مِمَّنْ نَفْسُهُ
وَبَعَثَ إِلَيْهَا عَيْنَةً حَاصَّةً ، فَرَدَّ عَلَيْهِ ، كَرَامًا أَحَدَهُمَا . سَوَدَّ
بُشَيْرٌ إِلَى رَدِّهِ عَلَى بَحَاةِ أَحَرِيٍّ قَالُوا : بِزِيَادَةِ أَلِفٍ وَانْوَاوُ . فَقَدْ أَنْكَرَ رِيَادَةَ أَلِفٍ فِي قَوْلِهِ
يَعَالَى ﴿ أَلِفٌ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مَعَهُ لَا تَهْوَى أُنْفُسُكُمْ ﴾ (٩٢) . وَزِيَادَةُ الْوَاوِ فِي قَوْلِهِ
يَعَالَى ﴿ أَوْ كَلَّمَ اللَّهُ مَلَكًا فَرِيقًا مِنْهُمْ ﴾ (٩٣) . وَكَانَ عَلَى وَفْقِ قَاعِدَتِهِ حَمَلُهُ أَلِفِي
مَوْضِعَ بِيٍّ أَيْ ، وَهِيَ "أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يَكُونَ فِي كِتَابٍ شَرْحٌ لَمْ يَلْحَقْ بِهِ وَدَهَبَ
إِلَى أَنْ يَصُوبَ أَنْ يَكُونَ أَلِفٌ وَانْوَاوُ هَذَا حَرْفِي عَطْفٍ لِحُلَّتِ عَلَيْهِمَا أَلِفٌ لِيُتَسَفَّهَ .
عَاصِمٌ رَأْيُهُ فِي الْأَوَّلِيِّ بِرَأْيِ أَحَدِ الْكُوفِيِّينَ فِي أَنَّهَا عَاطِفَةٌ ، وَمَوْضِعُهَا أَلِفٌ أَيْ فِي
ثَابِتِهِ يَقْوَمُ فَكَانَ سَبْحَانَهُ قَالَ قَالُوا سَمِعُوا وَعَصِيبٌ وَكَلَّمَ عَدُوَّهُ عَهْدَ بَدَاةِ فَرِيقٍ
مِنْهُمْ ، ثُمَّ نَحَلَ أَلِفَ لِيُتَسَفَّهَ عَلَى (كَلَمٍ) . فَعَالَ سَبْحَانَهُ ﴿ قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصِيبٌ ﴾
(نَحَلَهُ مِنْ آيَةِ ٩٣) ﴿ أَوْ كَلَّمَ اللَّهُ مَلَكًا فَرِيقًا مِنْهُمْ بَلْ أَخَّرْنَاهُ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾
(الْبَقَرَةُ: ١٠٠) (٩٧).

على أن هذا المفسر الكبير والنحوي الواعي ، لم يسلم من ذلك من الوقوع في ما لا يسعى لمثله أن يقع فيه من الوهم في هذا الموضوع ، إذ أكرر صراحة بحويته تكرار في العرب الكريم ، ولها ما يعصده من كلام العرب من الأمثلة الكثيرة ، وهي حوار ورود صيغة (فاعل) للدلالة على الواحد ، بدلا من دلالة على اثنين في فعل مشتركة ، ونحى ذلك في تفسيره لقوله تعالى : ﴿لَوْ مَا يَخْدَعُونَ أَلَا أَنفُسَهُمْ﴾ (النور من الآية ٩) ^(٥٨) ، في قراءة من قرأه بالالف (يخادعون) ^(٥٩) إذ أكرر أن يراد بصيغة (فاعل) هنا الدلالة على المتعدي من واحد ، وذلك في أثناء هذه لراي سي عبيد ، فقد قال أبو عبيد "يخادعون" في معنى يذعون ولا يكاد يجيء "يفاعل" لا من اثنين إلا في حروف هذا أحدهما ، واحتج بقوله تعالى في موضع حر (فأنتهم الله) ، وبين أن معناه قتلهم ^(٦٠) فرد عليه سطري ، وعد أنكملت اني ، وببصعته (فاعل) للدلالة على (فعل) "تمادة عن منطق العرب" ^(٦١) وكأنه وجد في سطر الواحد الذي هو ده أبو عبيد حجة للعدم ، حجة له في توجيهه ، والقول يشذوذ ما ورد منها في كلام العرب ، مع أن أبا عبيد في الواقع لم يقصد إلى شيء من كلام العرب ، بل أورد مذهباً من العرب الكريم ، وبين أنه لم يرد فيه شيء ولكنه لم ينف ورواه في كلام العرب وأقولهم بكثرة : إذ لا شك أنه وهو للنحوي

الراوي - يحفظ منه الكثير ، على نحو ما نهى لمن هو أقل منه رواية ، كالججاج ، والطوسي ، والزمخشري ، وغيرهم من المفسرين الذين ذكروا عدة ألفاظ وردت بهذه الصيغة والدلالة في كلام العرب .

فأما الرجاء ، فكان يرى مثال (بخادعون) كثير الوقوع في اللغة للدلالة على الواحد لا اثنين ، وصرب له مثلاً : عاقبت اللص ، وطارقت الدغل (١٢) .

وحكى مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) حجة اللويين في جواز ذلك ، وهو أن 'خادع' و'خدع' بمعنى واحد . والمفاعلة قد تكون من واحد كقولهم : داويت العليل ، وعاقبت اللص . ثم بين علة هذه القراءة ، وهي أنه لما كان (بخادعون) و'يخدعون' في اللغة بمعنى واحد ، أجرى الثاني على لفظ الأول ، إذ معناهما : 'يخدعون أولياء الله . فذلك حس في مطابقة والمشكلة بين الكمثرين ، أن يكون لفظ واحد' يعصد : أنتي في أول الآية ونسني في آخره . ثم حكى حجة المبرد وتوجيهه لهذه القراءة آتي بالألف ، وذلك بأن قال : معناه : وما يخادعون بذلك المخادعة المذكورة أولاً إلا أنفسهم ، إذ وبالها راجع عليهم (١٣) .

وهذه حجة نحوي كبير في جواز هذه القراءة على معنى الدلالة على الواحد هنا . ومثل ما بينه الطوسي (١٤) في حجة من قرأ بالألف من أن (فاعل) يرد بمعنى (فعل) في كلام العرب ، كقولهم : فأنله الله ، وعافاه الله ...

وبذلك يصبح أبو جعفر الطبري محجوجاً في ما ذهب إليه من شذوذ استعمال هذه الصيغة في كلام العرب بل واحد بدل اثنين ، إذ قد تبين أن أمثاله كثيرة ، فضلاً عن أن القراءة على هذه الصيغة جعلت للنص يحتمل أكثر من معنى فسي توجيهها ، كالذي روى عن أبي عمرو بن العلاء من أنه قال 'ليس أحد يخدع نفسه ، وإنما يخادعها ، فوجب أن يقرأ : "وما يخادعون إلا أنفسهم" ، إذ لا يخدعون أنفسهم ، وإنما يخادعونها' (١٥) . وهذا يعني أنه يرى بفعل هذا للواحد ، وكان يقرأ بهذه القراءة آتي بالألف دون التي بحيز الألف ، كما هو معلوم من قراءته ودال عليه كلامه هذا . وقبل في توجيهها أيضاً : 'معناه : أنهم يعملون عمل محادع ، كما يقال : فلان يسحر من حسه' . وكذلك قيل : إن ذلك على أسلوب المشاكلة والازدواج ، فقد قال في أول ذلك (بخادعون) ثم قال (وما يخدعون) بعد ذلك ، كما قال (فإن عاقبتهم فمأقبتهم) كما قال (فأجرء سينة سينة مثله) (١٦) إلى أمثلة كثيرة دالة على هذا النوع من

الأسلوب (١٨) . فاجتمع - كما ترى - لتصويغ ورود (فاعل) في الآية الكريمة تيسيراً متعاضدان ، أحدهما : استعمال العرب في أمثلة غير قليلة ، والآخر : تأويل المفسرين الآية في وجوه كثيرة محتملة فكيف يقال بعد هذا كله أن هذه الصيغة وردت في ألفاظ شاذة !؟

فإذا كان مفسر ثبت لغوي ونحوي مفكر كالبري ، يقع في مثل هذا ، فما بطلانك بمن يوجه ؟ ثم أين نحن - المعاصرين - من هذا كله ؟ ألسنا مارلنا مر على مثل هذه الطواهر النحوية التي شاهدها الأول القرآن الكريم من نوب أن نفد عدها في أمثالتنا المعربية وفقه مطمئنة ، بجلى بها للمادة وسعصد بها القاعدة . وهي أن (صيغة فاعل) يصح ورودها للدلالة على الواحد فضلاً عن دلالتها المعروفة على الاثنين ، بقصد المشاركة .

وليس قصدنا هذا استنباء ما يتعلق بسحو القرآن الكريم في هذا الموضوع ، وما هو شاكلته ، ولكننا أردنا هذا المثال للتنبية على غيره .

على أن أكبر إشكال وقع فيه الطبري هو - وهناك غيره أيمناً - رده لهذه القراءة المشهورة ، التي قرأ بها ثلاثة قراء كبار من السبعة بينهم أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) - وهو من هو في الوثاقة في الرواية - وقد كان لا يقرأ إلا برواية كما نقل عنه كلام في ذلك (١٩) - فوق أنه لغوي ونحوي حاذق .

مشكلة لقول يتناوب الحروف

ولعل من حاتمة المطاف في هذه المجالة عن نحو القرآن ، الإشارة إلى النظر
 يتناوب الحروف في القرآن ، بأن يستعمل حرف في موضع ويراد غيره . وهذا في
 رأينا محوج إلى كتاب يرأسه بزيل هذا الوهم ، مثلاً وضع كتاب بطون (تناول
 حروف الجر في لغة القرآن) (٧١) . أورد فيه مؤلفه منهج للنحاة البصريين في أن
 الحرف لا يقع في موقع حرف آخر ، على حين يجيز الكوفيون ذلك (٧٢) . وهو ما
 لوصحه ابن هشام الأنصاري ، إذ قال : "مذهب البصريين أن أحرف الجر لا يسوب
 بعضها عن بعض بقياس ، كما أن أحرف الجرم وأحرف النصب كذلك . وما أوهم ذلك
 فهو عندهم إما موول تأويلًا يقلبه اللفظ كما قيل في ﴿وَأُصْلَبَتْكُمْ فِي جُوعِ النَّحْلِ﴾ (٧٣) أن
 (في) ليست بمعنى (على) ، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع لئلا في الشبيبة
 وأما على تصميم الفعل معنى فعل يتعدى بذلك للحرف ، كما ضمّن بعضهم شرب في
 قوله : شرب بماء البحر ، معنى روي ، وأحسن في (وقد أحسن بي) معنى لطف ،
 وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى . وأخرى الأخير هو محمل الباب كله عند أكثر
 الكوفيين وبعض المتأخرين ، ولا يجعلون ذلك شاذاً . ومذهبهم أقل تصعفاً (٧٤) ، يقصد
 من مذهب البصريين .

ومن الواضح هنا أن ابن هشام يميل إلى رأي الكوفيين . وفي كل هذا نظر إذا
 أخذ على إطلاقه .

والحق في هذا ما قاله استاذنا الجوارح رحمه الله - من أن الذي ينعم النظر
 في كلام النحاة على حروف الجر ، يتبين أنهم معبرون بجانب الإعراب قبل كل شيء ،
 أما جانب المعنى فأمره عندهم هين ، إذ يقع الحرف عندهم موقع حرف آخر ، أو
 يصمم الفعل معنى فعل قريب من معناه . وهذا يدل بوصوح على تجاهل الجانب
 اللغوي وانعزال قواعد النحو ومسائله عنه ، كأنه مؤلف من مفردات تجردت عن
 منلوالاتها اللغوية (٧٥) .

نقول إن هذا هو الحق ، إذ ليس ثمة ضرورة في تأويلات العريقين سواء منهم
 الكوفيون في تأويلهم الحرف بالحرف ، أم البصريون في تصميمهم الفعل معنى فعل
 آخر . ذلك أننا إذا ولجنا باب النحو للقرآن لمستدل به على هذا المنهج ، فعلمنا بقاء

الحرف على معناه أدل على المراد وأقوى للمعنى على نحو ما مر من إشارة ابن
 هشام إلى بقاء (في) على أصالتها ودلالاتها على الطرفية من دون حملها على حرف
 (على) قال تعالى ﴿وَأُصْلَبَتْكُمْ فِي جُوعِ النَّحْلِ﴾ (٧٦) وهو ما يبه عليه ابن جني في
 (الخصائص) ، إذ كان يرى في القوم بنية حرف مكان حرف بعداً عن الصواب ،
 وبصرف ذلك مثلاً هذه الآية الكريمة ، فيكر أنهم يحتجون بها على بنية (في) عن
 (على) (٧٧) .

على أن ابن جني لا يعني وقوع ذلك مطلقاً ، بل يعني قياسه ، إذ يجوز عده
 أن يكون أحرف بمعنى حرف آخر في موضع دون آخر ، أما في جميع الأحوال فلا
 يلبس به . ذلك لو كان مطلقاً صبح القول "سرت إلى زيد" و"سرت عبيده" (٧٨) . وهذا
 كما ترى مذهب وسطيين من أباحوا ذلك ، وبين من منعه . وهو في ما يبدو والقبول
 لا في الفرس لا يراه ، بل يرى أن كل حرف فيه موضوع بمعناه الذي يقصده
 السياق . على نحو ما مر في أية الشعراء ، وعلى نحو ما نراه أيضاً في آيات أخرى .
 وإذا تتبعنا أقوال كبار النحاة والكوفيين ، وجدنا بعضهم يسكت عند أية
 شعراء ، فلا يشير إلى أصالة (في) فيها ، أو حمليها على معنى (على) وهذا ظهر
 من رأي عبيده (٧٩) ، والفراء (٨٠) . على حين رأى ابن قتيبة بعدد (ت ٢٧٦ هـ) أن (في)
 محال على ، وقدر الكلام ، أي : على جوع النحل " محتج بقول أحد الشعراء
 وهم صلبوا العبد في جذع نخلة . فلا غطت شيطان إلا بأجدعها

وسب حر العترة (٨١) ، من دون أن يلحظ سمع أنه قرأ في - دلالة الصرفية التي في
 الحرف (في) على معنى تمكن الصلب ، كما لاحظ ذلك البصريون .

وحسن ابن قتيبة (ع) على (الساء) ، في قوله تعالى ﴿وَمِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ إِذْ رَمَوْا
 قُلُوبَهُمْ بِأَلْهَوَىٰ ۖ وَاحْتَجُّوا بِهِ بِأَنَّ الْعَرَبَ يَقُولُ رَمَيْتَ عَنِ الْقَوْسِ ، أَي رَمَيْتَ
 بالقوس (٨٢) . ولا يبعد أن يكون قد تأثر في هذا رأي عبيدة ، إذ كلمة (في) (انحجار)
 يشعر أنها عده بدل البناء فقد قال " (وم ينطق عن أهوى) أي ما ينطق بألهوى (٨٣) .
 وتابع ابن قتيبة غير واحد من المصريين ، فقال الطوسي (٨٤) : أي : ليس
 ينطق عن الهوى ، أي بألهوى ، يقال : رميت بالقوس وعن القوس فهو كما تروى
 يستمد من ابن قتيبة التمثيل أيضاً . على أننا نجد أيضاً عبارة للفراء في (معاني

القرآن^(٨٤) مشعرة بمذهبه في جواز تناوب حروف الجر ، إذ يقول في تفسير الآية الكريمة : "ما يقول هذا القرآن برأيه إنما هو وحي" .

وإذا انتقلنا إلى المتأخرين ألفينا ابن مالك يرى ورود (عن) بمعنى (الباء)^(٨٥) ويحتاج بما احتج به ابن قتيبة ، من دون أن يحملها في الآية للكريمة على ذلك . أما المعاصرون ، فجدد هبهم من لم يشر مطلقاً إلى نياتها عن الباء ، كما في (جامع الدرر من العربية) لمصطفى العلاني^(٨٦) ، إذ أورد لها ستة معان ولم يذكر من معانيها الباء . وهذا يشعرنا أنه يرى (عن) في الآية باقية على دلالتها الأصلية من دون تأويل .

إلا أننا في رجوعنا إلى (كشاف) الرمضاني ، تبين لنا من عبارته أنه يرى (عن) في آية النجم مراده ، وليست بمعنى الباء . وهذا يرجع في رأينا إلى إدراكه حقيقة المعنى ، وأنه يتحقق (عن) من سور اللجوء إلى تأويلها بالباء ، فقد قال : وما أناكم من القرآن الكريم ليس بمنطق يصدر عن وراء رأيه ، وإنما هو وحي من عند الله يوحى إليه^(٨٧) .

ولم يفت ابن هشام الأنصاري^(٨٨) الالتفات إلى هذه الحقيقة ، فقد رأى في "الظاهر أنها على حقيقتها ، وأن المعنى : وما يصدر عن هوى" وهذا ما نراه مسجداً في نحو القرآن ، إذ لا يرى أن المعنى واحد في قوله تعالى ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ وقوساً في غير القرآن "وما يطق بالهوى" . فالمعنى في آية أقوى وأدل على معنى الساتية في انقول عنه - ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ - فكأن المراد : ما يصدر قول له عن الهوى ، بل هو وحي من الله تعالى .

ولسنا هنا بصدد استقصاء كل ما يمكن أن يقال في هذا الباب ، إذ هو كثير في القرآن الكريم ، ونعني به الذي رآه النحاة من الحروف نائبة عن حروف أخرى ، وإن كان بعض من خاص فيه بلغ غاية العجب ، على نحو ما ذهب إليه الزركشي (ت ٧٩٤هـ) عند كلامه على معاني (في) ، إذ عذما بمعنى (عن) في قوله تعالى :

﴿يَهْوِي فِي الْآخِرَةِ أَغْمَى﴾^(٨٩) معتمداً على سبب النزول ، وهو أنه لما فزلت : ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾^(٩٠) ، لم يسمع للكافرون ولم يصدقوا ، فزل : ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى﴾ فهو في الحجرة أعمى ، أي عن النعيم الذي وصفه في الدنيا ، فهو في نعيم الآخرة أعمى إذ لم يصدق^(٩١) .

ولا يحى ما في هذا للتأويل من بعد عن المعنى المراد بالآية إذ هو بقوت على قارئها روعة المجاز في إسناد المعنى في الآخرة ، إلى الكافر في الدنيا .

ومن هذا العيب الذي يثير العجب ، حملهم (في) على معنى (على) في قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكَ﴾^(٩٢) ، محتجين بقوله تعالى : ﴿وَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكَ﴾^(٩٣) ، مع أن الأولى تختلف من حيث الأسلوب عن الثانية . إذ نُسبت على أن الدرس حالين في الفلك وصاترين فيها ، فجاء (في) بدلالته الطرفية ملائم جيد للمعنى على حين أن (على) في آية الثانية هي لأنيق بالعبير والسباق . ومن ثم المعنى إذ تقدم في بدايتها فعل الاستواء ، فجاءت (على) مناسبة له ، لأن امرأه به الاعتدال^(٩٤) . وآية ملك أنه تعالى لما استعمل لاسنوء صفة به لبيان عظمته وسعته مكنه وسلطانه ، استعمل (على) معه أيضاً . فقال : ﴿الرُّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^(٩٥) . وذلك أن لاسنوء دال على التمكن والاستعلاء ، فدسبه الحرف الدال على هذا المعنى وهو (على) ، مثلما دسبه الحرف الدال على "الانتهاء إليه أما بالذات أو بالسبب" . وعلى الثانية قوله : ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ تَحَاوِي﴾^(٩٦) .

وبذلك يبطل ما ذكره النحاة من الاستدلال بقوله تعالى : ﴿وَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكَ﴾ ، بمعنى (على) لما نباه من اختلاف السياقين والمعنيين . ومن مشكلات النحو القرآني المتعلقة بالحروف تقدير النحاة حروفاً عدوها محذوفة من نصوص قرآنية ، وبأنين ذلك التقدير على أساس قاعدة عامة بنوه ، هي أنه يجوز حذفها ، إذ تعين الحرف ومكان الحذف^(٩٧) والحديث في هذا إذا استقصينا بطول ، ولكننا نجترئ منه ببعض ما يوضح منهجهم فيه .

فمن ذلك أن البصريين - الأخفش - أوجبوا في قواعدهم النحوية دخول (قد) على الماضي الواقع في جملة الحالة ، كما في قوله تعالى ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نَحْنَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا^(٩٨) . فإن لم تظهر في نص قتروها ، ولو كان نصاً من التبريل ، على نحو تقديرهم لها في قوله تعالى ﴿هَذِهِ بَصَاعَةٌ رَدَّتْ إِلَيْكَ﴾^(٩٩) وقوله ﴿أَوْ جَعَلَكُمْ حُسْبِيَ صُنُورُهُمْ أَنْ يَدْخُلُوكُمْ﴾^(١٠٠) . وحالفهم في هذا الكوفيون ولاخفش فقالوا : "لا يحتاج لذلك لكثرة وقوعها حلاً بدون (قد) والأصل عدم التقسيم ولا سيما فيما كثر استعماله"^(١٠١) .

فوق الكوفيون والأحفش موقفاً وصفيّاً ، إذ لم يتجاوزوا ظاهر النص ، ولم يتكلموا بتقدير (قد) فيه نصيراً لجملة الحال الفعلية التي فعلها ماضٍ مستبين في سياق إلى دليلين قويين : أحدهما أصولي ، هو استصحاب الأصل وهو عدم التقدير ، إذ هو الأصل وللتقدير تالٍ وطارئ ، والآخر استقرائي ، وهو كثرة الاستعمال الذي يعتد به في التقيد اللغوي .

ومن هنا نستطيع القول : إن ما جاء في القرآن الكريم - وكذلك كلام العرب - يدل على أن (قد) ربما تدخل على جملة الحال التي فعلها ماضٍ ، وقد لا تدخل ، فلا موجب إذن لتفسيرها بعد حبو الجملة منها ، لأن الأصل في قواعد اللغة أن تقوم على الاستقرار ، انحصار المعاني الواقعي للنصوص ، وليس على القواعد الموضوعية ابتداءً ، ثم تكيف النصوص عليها بتقديرات لا سند لها .

وقد نبّه استاذنا الدكتور أحمد عبد الستار الجوّاري - رحمه الله برحمته - على طعنة من مصوص انقرية التي قدر فيها النحاة حرّفاً غير واردة في تلك النصوص كقوله تعالى ﴿وَيَعْبُوبُ عِوَجًا﴾^{١٢} فقال الزمخشري^{١٣} : "تعبيره منصوبٌ لِمَا عِوَجَجَ مثله" ﴿وَأَفْعَلُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾^{١٤} ، يرى الزمخشري^{١٥} أن (كل) منصوب على الظرفية بقصد اتساع في الكلام ، اندي يشير عليه النحاة بقولهم أسقط حرف الجر توسعاً .

وهذا لا شك يشعر بالاطلاق وعدم التقيد بحرف جر على معنى من المعاني ، في حين أن تفسير حرف كـ (في) بدلالاته الظرفية يعوت هذا العرص ، لأنه يحصر المعنى بدلالة خاصة معينة ، كما فعل الزمخشري ، حين فتره حدفاً .

وبعد ، فهذه لمحات من نحو القرآن الكريم وما أحاط به من مشكلات كثير منها فندم سببه منهج النحاة في التقيد والتفكير النحوي ، ومنها ما هو حديث سره عباد القديم واستمراره مع أن ذلك التراث النحوي العربي ، لم يعدم صيق نظرية وفكر ، إلى نحو القرآن ، متملاً تلك آراء التي لم تكن لتعسف لإعراب والتأويل والتقدير ، بل نظرت نظرية وصفيّة واقعية ، فكانت بحق جذيرة بالأكابر

والشعر

وفي الوقت الذي تكثر فيه الشكوى وتكبر من النحو نجد في منهج القرآن وبصوصه وأساليبه ما يمد النحوي بمادة القواعد ، مثلما يمد اللغوي بمادة اللغة السليمة العالية ، ويمد الأديب والبلاغي بكل هون التعبير الرائعة والصور الجميلة المعبرة ولعلنا ندرك في ما نستقبل من أيامنا همة جادة صادقة من لحن المعبرين بالنحو والمختصين به والقاتمين على شؤونهم ، تقوم على اعتماد البيان الأعلى ، القرآن الكريم أساساً لقواعد النحو العربي ، في دراسة وصفيّة استقرائية بعيدة عن قواعده المنطقة الموضوعية ابتداءً ، وبعيدة عن كل تعسف في استنباط تلك القواعد كالتقديرات والتأويلات البعيدة ، والله سبحانه المسؤول بتحقيق هذه الأمان ، وهو نعم المولى ونعم النصير .

- ١- مباحث تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب ، ٣٠٢ .
- ٢- الجليلي : ٩ .
- ٣- الجليلي : نحو القرآن الكريم ، ص ٦ .
- ٤- مباحث تجديد ، ص ٤١ .
- ٥- ينظر في هذا : شرح ابن عقيل على آية ابن مالك ٢٢١/٢ ٢٢٢ .
- ٦- مباحث تجديد ، ص ٤٥ .
- ٧- مكي : الإبداء عن وجوه القراءات ، ص ٤٧ .
- ٨- مباحث تجديد ، ص ٤٦ .
- ٩- بوس ، ٥٨ ، وقد قرأ بعض من روى عن دافع وغيره (رويس والمطوع) ينظر : تحف فضلاء البشر ، ص ٢٥٢ .
- ١٠- الديميطي : تحف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر ، ص ٢٥٢ .
- ١١- الديميطي : تحف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر ، ص ٢٥٢ .
- ١٢- نحو القرآن الكريم ، ص ٧-٨ .
- ١٣- النسيب : ٣ .
- ١٤- النسيب : ٢٢ .
- ١٥- النسيب : ٣ .
- ١٦- معاني القرآن ٢٦٣/٣ .
- ١٧- من لم قاسم المرادي الجني الدالي في حروف المعاني ص ٣٣٤-٣٣٥ ، و آية من السجل ٤٩ .
- ١٨- معني التلييب ٣٠٨/١ .
- ١٩- من مالك : تسميى العوائد وتكميل المقاصد ، ص ٣٦ سجل .
- ٢٠- الكشاف ١٦٢/٣ .
- ٢١- ق . من الأربعة ٢٣ .
- ٢٢- الفرقان ٢٤ .
- ٢٣- ينظر عرض رأي المتكلمين في هذا الموضوع في : معاني القرآن للقراء ٢٦٧/٢ .
- ٢٤- معاني القرآن ٢٦٧/٢ .
- ٢٥- النسيب : إعراب القرآن ١٥٣/٢ .
- ٢٦- مباحث ٢٥ .
- ٢٧- إعراب القيسر ١٥٣/٢ .
- ٢٨- معاني القرآن الكريم ١٩٠/٣ ١٩١ .
- ٢٩- المرجاج : معاني القرآن وإعرابه ٤٩٧/١ .
- ٣٠- النحاس : إعراب القرآن ٥١٨/٢ .
- ٣١- ينظر بحث الجرم والإبداع في تفسير القرآن في مجلة ديب الزائفين العدد ٩ لسنة ١٩٧٨ ، ص ٣٤ .
- ٣٢- المعاني ١٣ .
- ٣٣- آل عمـرـان ١٥٩ .
- ٣٤- الكشاف ٢٥٧/١ .
- ٣٥- المبرد : الكامل ٣٤٢/٢ .
- ٣٦- الإيسـة ٥ .
- ٣٧- الطوسي : التبيان ٣٩/١ . ينظر رسالتنا للدكتوراه : منهج الطوسي في تفسير القرآن الكريم ، ص ١٥٧-١٥٨ ، مطبوعة بالبرونيو .
- ٣٨- البقرة : ٢٤ .
- ٣٩- مجاز القرآن ٣٦-٣٧ .
- ٤٠- مجاز القرآن ٣٧/١ .
- ٤١- معني التلييب ٩٦/١ .
- ٤٢- الأنبياء : ٩٦-٩٧ .
- ٤٣- التبيان ٢٧٩/٧ .
- ٤٤- الطبري : جامع البيان ٤٠٠/٢ ، طبعة دار المعارف .
- ٤٥- النحاس : إعراب القرآن ١٥٦/١ .
- ٤٦- معاني القرآن وإعرابه ٧٥/١ ، وقد ذكر أبو البركات "وأذكر إذ قال" البيان في غريب إعراب القرآن ٧٠/١ .
- ٤٧- المرجاج : معاني القرآن وإعرابه ٧٥/١ .
- ٤٨- قرمز - ٧٣ .
- ٤٩- مجاز القرآن ١٩٢/٢ .
- ٥٠- قروم ٤٠ .
- ٥١- مجاز القرآن ١٢٣/٢ .
- ٥٢- ينظر : إعراب القرآن ٥٩٢-٥٩٣ ، إلا لم يبق عند آية لزوم : ٤٠ .
- ٥٣- الكشاف : ٥١٠/٢ .
- ٥٤- أوضح لب على كونه راء على البصريين في النحو مراراً في تفسيره فضلاً عن استعماله بمصطلحاتهم النحوية ، كالزود والتفسير وغيرهما .
- ٥٥- البقرة ٨٧ .
- ٥٦- البقرة ١٠٠ .
- ٥٧- الطبري : جامع البيان ٤٠٠/٢ .
- ٥٨- البقرة ٩ .
- ٥٩- مصم لواء وكسر الدال مع ألف ، قرأ بها الحرمان (ابن كثير ودافع) ولو عرو ينظر الطوسي التبيان ٦٨/١ .
- ٦٠- مجاز القرآن ٣١/١ .
- ٦١- جامع البيان ٢٧٤/١ .
- ٦٢- المرجاج : معاني القرآن وإعرابه ٥٠/١ .
- ٦٣- مكي : الكشاف عن وجوه القراءات السبع وظلها وحجمها ٢٢٤/١-٢٢٥ .
- ٦٤- التبيان ٦٦/١ .
- ٦٥- الكشاف ٢٢٥/١ .
- ٦٦- التبيان ٦٩/١ .
- ٦٧- التبيان ٦٩-٧٠ .
- ٦٨- التبيان ٦٩-٧٠ .
- ٦٩- الذهبي : معرفة القراء الكبير ٨٥/١ .
- ٧٠- من تأليف لستاد لربني هو الدكتور محمد حسن عواد ، وطبع سنة ١٩٨٢ في دار للقرآن .
- ٧١- محمد حسن عواد : نبذة حروف الجر في لغة القرآن ، ص ١٢ .
- ٧٢- من هشام : معني التبيان ١١١/١ .
- ٧٣- نحو القرآن ، ص ٦٠ .
- ٧٤- الشـمـراء ٤٩ .
- ٧٥- ابن جني : الحـصـنـصـ ٣٠٦-٣٠٧ ، وينظر : تناوب حروف الجر في لغة القرآن ، ص ١٨ ١٩ .
- ٧٦- الحصانص ٣٠٨/٢ .
- ٧٧- في لم نجد في المجلد ٨٥/٢ إشارة إلى ذلك .
- ٧٨- لم يشر القراء في معاني القرآن ٢٧٩/٢-٢٨٠ إلى ذلك .
- ٧٩- ابن كتيبة : تأويل مشكل القرآن ، ص ٥٦٧ .

الفصل الثالث

نقد لغوي قديم وحديث

- ٨٠- النجاشي : ٣.
- ٨١- تأويل مشكل القرآن ، ص ٥٦٩ .
- ٨٢- مجاز القرآن ٢/ ٢٣٦ .
- ٨٣- التبيين ٩/ ٤٢١ .
- ٨٤- ٩٥/٣ .
- ٨٥- المرادي : فحني قداني في حروف المصافي ، ص ٢٦٣ ، للدلالة على الاستعانة .
- ٨٦- جامع الدروس العربية ٢/ ١٧٤-١٧٧ ، الطبعة الأولى .
- ٨٧- الكشف ٣/ ١٧٦ .
- ٨٨- معني للذبيب ١/ ١٤٨ أسفل .
- ٨٩- الإسمراء : ٧٠ .
- ٩٠- الإسمراء : ٧٠ .
- ٩١- الزركشي : البرهان في علوم القرآن ٤/ ٣٠٣-٣٠٤ ، وينظر : كتاب حروف الجر ، ص ٣٩ .
- ٩٢- يونس : ٢٢ .
- ٩٣- الزركشي : البرهان ٤/ ٣٠٣ . الآية من سورة (المؤمنين) : ٢٨ .
- ٩٤- إسماعيل : مفردات لغات القرآن ، ص ٢٥٧ (سوا) .
- ٩٥- طه : ٥ .
- ٩٦- فصلات : ١١ .
- ٩٧- نحو القرآن ، ص ٥١ .
- ٩٧- التفسير : ٢٤٦ .
- ٩٩- يوسف : ٦٥ .
- ١٠٠- التيسار : ٩٠ .
- ١٠١- ابن هشام : معني للذبيب ١/ ١٧٣ .
- ١٠٢- الأعراب : ٨٦ .
- ١٠٣- الكشف ١/ ٣٣٨ ، وينظر نحو القرآن ، ص ٥٣ ، وقد ورد قولاً مماثلاً للزمخشري في الآية ٣ من سورة إبراهيم .
- ١٠٤- التوبة : ٥ .
- ١٠٥- الكشف ٢/ ٢٨ . وينظر نحو القرآن ، ص ٥٥ .

المبحث الأول

النقد اللغوي والنحوي .. عند ابن جني

بعد أبو الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢ للهجرة ، لغويًا ، وبحوثًا وصرفيًا نادرًا ، وبعد كذلك باقًا في هذه العلوم اللغوية ، فصلاً عن العلوم العقلية ، من منطق وكلام وغيرهما ، وقد نبأ ذلك كله في كتاب كتبه ، ولا سيما كتابه القند الشهير (الحصائص) ؛ إذ هو هذا الكتاب الرابع بألوان من النقد في شتى العلوم اللغوية ، مراعيًا في ذلك الدقة والإيجاز غالباً

وكان ابن جني يصنع النقد في موضعه السليم من القلوب ، مادام يجري فيه النقد على مسر الحق ، ويحجوه به طريق الصدق ، من غير أن يحيف على أحد من السلف - رحمهم الله - أو يتكثر على أحد من الخلف ، يتجاوز الواقع وطعن الحقائق ، فيه فعل الدقة تلك يقول ابن جني : كان رأيه سديداً وحاطره صواباً ، وقد عمد رأيه هذا يقول أبي عثمان الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) : "ما على الناس أصراً من قولهم ، ما ترك لأول للأحر شيئاً" .

ثم حكى عن أبي عثمان المارسي بعد ذلك ، أن العالم إذا قال قولاً متقدماً ، فإن للمتعلم الاقتداء به ولا نصار له ، والاحتجاج بحلقة ، إن وجد إلى ذلك سبيلاً . وكنت قد كتبت بحثاً عن جهود ابن جني في تفسير القرآن الكريم ، وحين كنت أستاذاً في جامعة الموصل ، ألفت في (النوأة المنحصصة عن ابن جني) التي أقيمت هناك سنة ١٩٨٩ م ، ثم لفتني بعد ذلك موضوعات أخرى حربية بأن يكتب فيها ، وهي مهمتها كونه باقاً ، في شتى صروب المعرفة العقلية والعقيدة ، وقد وقع اختياري منها في هذا ، لأوان علي ما يتعلق بموضوع (النقد اللغوي والنحوي) وهو حصيلة قراءة دقيقة في كتابه : (الحصائص) ، والذي نبى فيه هذا النقد على . نقد الكتب ، ونقد النحاة واللغويين ، من نصريين ، وكوفييين ، وبعثانيين .

(١) فأما نقد الكتب : فقد تناول فيه ابن جني معجمين شهيرين هما (العين) و(الجمهرة) والعين للتحليل بن أحمد الفر هبدي (ت ١٧٠هـ) ، موقع ابن جني بما وقع فيه الأزهري (ت ٣٧٠هـ) ، صاحب معجم (تهذيب اللغة) ، من نسبة (العين) إلى غير التحليل ، مع اختلاف الدواعي لهذا التصريح ؛ إذ يطلب الطر على أهل العلم أن الأزهري دفعه إلى ذلك الحسد ، فصحاً لإعمال عمل التحليل ، واشتهار عمله هو . على حين لم يكن لابن

جني مثل هذا القصد به بل كان يصدر عن ظن لديه ، وهو على أنه حال لا معجم لديه ليؤال أنه حسد على التحليل إبداعه المتمثل في معجمه ، الذي هو رائد المعجمات كلها ، وأساس مادتها على اختلاف مدهجها وعصورها

لهذا سبب الأزهري كتاب (العين) إلى تلميذ التحليل المعروف باسم (اللبث بس المصنف الحرسني) ، وهو مما يعجز عنه مثل هذا الشخص الذي لم يعرف له علم ولا فصل ، ليصح القول أنه هو الذي صنف مثل هذا المعجم . وهذا مع الإقرار بأنه لم سم من طبه إقدام ما ليس منه أصلاً ، إذ لك واضح في مواضع منه وأعب الطوب أنه مما صيف إليه بعد عصر التحليل ؛ إذ فيه من الأوهام والمهات ما لا يمكن صدوره عن التحليل في علمه وفصله الكبيرين .

غير أن ابن جني - غير الله له - بالغ في نقد (العين) ، إذ وصفه بأنه "فيه من سخط والظلم والفساد ما لا يجوز أن يحمل على أصغر أتبع التحليل ، فصلاً عن نفسه" . وحكى ذلك أيضاً عن شيوخه أبي عني النحوي ، فلم يكن لهم بذ إلا أن يعرفوا ما فيه من انحلال لأحرين جاعوا من بعده . وقد عثر ابن جني عن ذلك بقوله : "ولا محانه أن هذا تحليط لحق هذا الكتاب من قبل غيره ، رحمه الله" . ثم بين أنه "إن كان للتحليل فيه عمل ، فإنما هو أوماً إلى عمل هذا الكتاب ليعام ولم يبه بنفسه ولا قرره ، ولا حرره .. فهذا ما يتعلق بكتاب العين .

وأما كتاب (جمهرة اللغة) : وهو المشهور بالجمهرة ، فهو لابن دريد الأردني المتوفى سنة ٣٢٢ هـ ، فقد نقده أبو الفتح لادعاً ، وعزا إلى مؤلفه جهله سبب ما كتب فيه ، وأنه "فيه من اضطراب النصيب ، وفساد التصريف ما أندر وأصعب فيه ؛ سببه - فيما يرى - عن معرفة هذا الأمر" . وبين أبو الفتح بعد ذلك أنه لما كتب الجمهرة ، أنه في متونه وحواشيه على هذه المواضع ، ثم وضعها بما يدل على كثرتها وحكى مثل ذلك عن شيوخه أبي علي . ومع ما أجد على الجمهرة من مهات ، إلا أنه يمثل في الواقع مرحلة من مراحل التطور المعجمي ، حتى إن الدكتور حسين نصار عذ على رأس ما سقاها (المدرسة الثانية) ، وهي المدرسة التي عدلت عن المدرسة الأولى ، مدرسة التحليل ، فلم ترتب الحروف على المحارج ، بل رتبها حسب الترتيب لألفبائي المتابع ، الذي يستفتح به كل طالب علم دراسته ، يقول الدكتور حسين "فكس ذلك أهم خطوة للتيسير" .

وقد درس هذا المعجم في كتابات ، ودرسه أحد طلبة في رسالة دكتوراه سنة ١٩٩٩ بعنوان : (المشاهد القرآني في تأليف ابن دريد) وذلك في كلية التربية للبنات بجامعة بغداد ، إذ كان ابن دريد كثير العساية بالشاهد القرآني في تحرير معجمه ، فسي جملة ما عني به من الشواهد .

ومن الكتب التي نقدها ابن جني الكتاب الذي حرره أبو العباس المبرد (ت ٣٨٤هـ) وسماه (مسائل غلط سيبويه) ، إذ وصف ابن جني هذا الكتاب بالجاز ، بأنه قد تتبع فيه المبرد كلام سيبويه ، غير أنه لم يلبث أن تخطى عنه - فيما نقله ابن جني عن أبي علي عنه - ، إذ قال للمبرد لأبي علي : "هذا شيء كنا رأيناه في أبيهم للحداثة ، فأما الآن فلا " . فهذا ما يتعلق بنقد الكتب في خصائص ابن جني .

(٢) وما نقد النحاة واللغويين فهو قائم على حقيقتين لا تعلل عند المدرس : إحداهما أن ابن جني لوتي من المعرفة اللغوية ما ينهض به إلى نقد كبار النحاة واللغويين الذين سبقوه أو عاصروه . و الأخرى : أنه كان غالباً مقتصداً في النقد ، لا يعسف المتحفظ فيه اعتسافاً ، ولا يتكلمها تكبهاً . وكل من نقد من جهادة اللغة ، لم يجور بعده نه موضعين أو ثلاثة ، يقبل ذلك من الإكثار والنشاء ما هو أصعب ذلك . إذ أن انقراض لغة لا يحطى استعمار إجلاله عموماً لمن يفقه . وهو فوق ذلك يفهم بعده على الأصول المعتبرة في النقد لدى أهل العلم ، وفي مقدمتها : الإجماع ، الذي هو حجة في اللغة والنحو على السواء ، فضلاً عن السماع والقياس واستصحاب الأصل .

ولنصرب لذلك مثلاً : النحوي اللغوي أبا العباس المبرد ، الذي يعد من كبار البصريين والذي قد عني ابن جني إنكاره جوار تقديم حيز (لبن) عليها ، فيبين أن أحد ما تحتج به عليه في ذلك مذهب سيبويه والأحفار وكافة أهل البلدين من البصريين والكوفيين بإجارتهم ذلك الأمر الذي يلزم المبرد في رأيه الأحد بما ذهبوا إليه من جوار ذلك ، فعال "فأما كانت إجازة ذلك مذهباً للكافة من البلدين ، وجب عليك - يا أبا العباس - أن تقرر من خلاصه .. ولا تأمن بأول خاطر يبدو لك فيه" .

ومن مؤلفاته على المبرد تغليظه قارئ الكوفة للكثير حمزة بن حبيب التريفي (ت ١٦٩هـ) أحد السبعة المشهورين ، حين جز (الأرحام) في قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ ، إذ قرأ الآخرين بصيها عطفاً على لفظ الجلالة

وتعلق ابن جني على هذه للتخطنة بقوله : لم يمت هذه القراءة عندنا من الإحصاء والصعب على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس ، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وهو أن حمزة لم يرد حمل (الأرحام) على العطف على المحرور المصمر ، بل أن تكون هناك باء ثانية مقدرة ، فكانه قيل : (وبالأرحام) ، ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها في الكلام . واحتج لذلك بالشعر وكلام العرب .

والمعروف عن النحويين أنهم لا يجيزون عطف الاسم الظاهر على المصمر المجرور ، إلا بعد إعادة الجار . فلا يجوز عندهم : مررت بك وريد ، بل يجب : مررت بك وريد ، وما ورد بخلاف ذلك فحائر عندهم في الشعر فحسب . وأيضاً فإن غير واحد من قدامى النحاة كآبي حيان الأنطلسي يرون القراءة أصلاً للنحو ، وليس العكس . وعليه معاصرون أيضاً .

وممن نقدهم ابن جني من البصريين أبو اسحق الزجاج (ت ٢١١هـ) ، شيخ شيوخه أبي علي ، ذلك أن الزجاج يذهب إلى أن (النشاء) في (التحدث) ، كشاء (سبب) و(أثرت) ، وأن الهمزة أجريت في ذلك مجرى (الواو) ، على حين يراهب ابن جني أصلية ، وليست بدلاً من شيء ، فهي عنده بمنزلة (تبع) من (تبع) . وحين لاراه هذا بيت شعر أشده لأصمعي وبين أن عليه قوله تعالى : ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَكُنَّ عَلَيْهِ أَجْزَاءُ﴾ بتخفيف الناء في قراءة الحسن البصري بدلاً من القراءة المشهورة (لا تكت) بتشديدها . ثم وصف ما ذهب إليه الزجاج في هذا بأنه (ضعيف) ، لم يلبث منه إلا ما هو شاذ في كلام العرب .

ومن البصريين الذين نقدهم ابن جني شيخه أبو علي النحوي ، فممن بحالته لعمه والنشاء عليه كثيراً ، إلا أنه لم يعنم نقده في بعض المواضع ، سالكاً في ذلك التزام الأدب وحسن العبارة . فمن تلك نقده بقاء تدهابه إلى أن تء (تجاف) للإحق باب (قرطاس) ، واحتججه لها بما انصاف إليها من ريادة لألف معها . وهو رأي لم يرنصه ابن جني ، بل علق عليه قائلاً : "ويبعد هذا عدي" ، وعقله بأنه "يلزم منه أن يكون باب (إعصار) و(إسمام) ، ملحفاً بباب (جئبار) و(هلقم) . وهذا غير جائز عنده ؛ لأن باب (إفعال) لا يكون ملحفاً " .

وقد ابن جني شيخه أبا علي في دهايه إلى أن (الحركة) تحدث مع (الحرف) لا قبله ولا بعده ، على حين يرى هو أنها تحدث بعد الحرف ، وهو ما حكاه عن شيخ

النحاة سيبويه ، إذ قال بعد عرص أكلة : فهذا كله يشهد بصحة مذهب سيبويه ، في أن الحركة حادثة بعد حرفها المتحرك بها . ثم انبرى ابن جني بعد ذلك بنقض الأكلة على لقوليين الآخرين المحالين للرأي الذي تبناه ، فقال : " فهذا بقصد قول من قال : ير الحركة تحدث مع حرفها المتحرك بها أو قبله أيضاً " . وهذا الذي ذهب إليه ابن جني من تأخر عن الحرف ، هو الذي يراه جمهور المعاصرين اليوم . فهو أقرب إلى واقع اللغة من الرأيين الآخرين للمحالين .

وبالمثل نقد ابن جني على البغداديين أقوالاً ، مثلما نقد على البصريين والكوفيين أقوالاً لهم وسماههم بهذه التسمية . (البغداديين) ، وهي تسمية صحيحة وواقعية ، إذ هناك مدرسة ظهرت بعد المدرستين : البصرية والكوفية من علم المدرستين ، وبها قال شيخه أبو علي أيضاً ، إذ سماها بهذه التسمية : (البغداديين) في كتابه (التكملة) وغيره من كتب . وكان أستاذنا العالم الجليل الدكتور شوقي صريف قد درسها في كتابه (المدارس النحوية) ، ورد على من شك في وجود هذه المدرسة . وهو الدكتور مصطفى الصاوي الجوبي - رحمه الله - في مناقشة رسالة للدكتوراه في كلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٩٧٦ م ، كنت الممتحن فيها .

أما ابن جني ، فقد قال : " ومن ذلك قول البغداديين " ، ورد عليهم في موضع قالوا فيه " إلى الاسم يرتفع بما يعود عليه ، نحو زيد مررت به ، وأحوك أكرمته وبسر أن الذي يرد هذا القول الذي ذهبوا إليه ، وجود عائد في تعابير ، وهو غير رافع له " . وبعد ، فهذه الإمامة يسيرة بالنقد النحوي والنحوي لدى أبي الفتح بس جني ، استفيد من كتابه الرائع : (الخصائص) ، راعينا في إيجاره استيعاب المكان الذي ينشر فيه ، ونفعاً للاطلاع والمأم .

المبحث الثاني

نظرات في أساليب التعريب

لم يقتصر أثر احتكاك العربية باللغات الأعجمية (الأجنبية) على انتقال معرّفات من تلك اللغات إليها ، بعد تطويعها لقوانين العربية وأساليبها ، صوتاً وبنية ، وهو الذي عرف عند اللغويين العرب باسم (المعرّب) ، ولا يقتصر على انتقال ألفاظ من تلك اللغات من غير تعبير وهو الذي عرف باسم (الدخيل) ، وإنما كان من نتائج ذلك الاحتكاك وآثاره ، انتقال طائفة من أساليب هذه اللغات الأعجمية إليها .

وإذا كان هذا التأثير قديماً من الوجهة التاريخية ، على ما هو معروف ، وبخاصة في العصر العباسي الراهل ، عصر النقاء الثقافي للعربية بالثقافات الأخرى المصنوية تحت ظل الإسلام ، أو المتصلة به عن طريق الترجمة ، فإن التأثير الأسلوبي الذي يلحظ على أفلام كتابنا في العصر الحديث ، قد انتقل معظمه من اللغات الأوروبية ، وبخاصة الانكليزية والفرنسية .

ومع أن من هذه الأساليب ما يمكن إرجاعه إلى أصول غير عربية ، حتى إنه يمكن أن يقال عند النقاش إن هذا الأسلوب لم يعرف في العربية ، وغرف في اللغات الأجنبية ، من مثل قول لكتاب معاصرين : "تبادلاً التهامي" و "تبادلاً بعض الكلمات" (١) .

غير أن هذا الأسلوب - في الواقع - ليس أجدياً محصاً ، لأن استعمال الفعل (تبادل) فصيح ، ووارد في كلام البلغاء ، كقولهم : "تبادلاً ثوبيهما" ، فاستعماله في كلامهم كان للدلالة الحسية ، ثم استعمل حديثاً في الأمور المعنوية كالتهامي ، جريئاً على أساليب العرب في استعمال المجاز . وقد استعمل العرب في الأمور المعنوية ، فعلاً قريباً من هذا الفعل هو "تقارص" ، فقالوا : "هم يتقارصون التّاء بينهم" (٢) .

ولو استعمل المترجمون مثلاً الفعل "تقارص" بدل الفعل "تبادل" ، لكانوا قد وقعوا على اللفظ العربي نفسه والمستهمل في هذا المقام (٣) .

وإلى جانب هذا تسربت إلى أفلامنا - نحن المعاصرين - أساليب لا خلاف في أنها ليست عربية ، كقولهم : "إنه لا يرى أبعد من أربعة أمتار" ، و "إنه يتصدّ في الماء العكر" ، و "ساد الجهل أو القوصي" ، و "صبّ عليه جام غضبه" (٤) . وما إليها وهذه الأساليب وإن لم ينطق بها العرب ، جارية على طرائق كلامهم في المجاز ، سواء أكان هذا المجاز كناية ، كما في العبارتين الأولى ، لم كان "استعاراً" كما في

العبارةين الأخيرتين . وقد امتازت العربية من بين سائر اللغات بقدرتها على النمو والانتعاش بطرائق كثيرة ، منها على تعبير المرحوم الدكتور مصطفى جواد^(٥) : مجازها العريض .

وقد انعقد إجماع اللغاة من العلماء - كما يقول علي عبد الواحد - : "على قياسية المجاز والكتابة ، وهو بإباحة استعمال اللفظ في غير ما وصح على طريق المجاز ، أو نقله من معناه الأصلي إلى معنى اصطلاحى ، متى تحقق بين المعبرين علاقة من العلاقات المقررة في علم البيان ، التي جرت عادة العرب أن يعتمدوا عليها في تعبيرهم المجازي"^(٦) .

وعلى هذا سار القدامى وكذلك المحدثون ، وبفضل هذا المنهج اتسع فن النبش العربي ، وأحررت اللغة ثروة كبيرة ، واتسعت للعلوم والفنون ، ومختلف مظاهر الحضارة^(٧) . فعم قياسية المجاز جمود لا يلائم روح العربية وقدرتها العنيفة على التطور والتجديد والتبويد ، لأنه لا يصح - على رأي الدين لا يجبرون قياسية اللغة - أن نقول مثلاً ، "كان القمر يسبح في بحيرة صافية من الماء" ، إلا إذا ثبت أن العرب استعملوا هذا الأسلوب للتعبير عن انعكاس صورة القمر على صفحة الماء الجميلة ، حتى بد كأنه سابح فيه . وهذا ما لا يقره ولا يرتضيه الدين يريدون لهذه اللغة الكريمة النمو والثراء .

فاستعمال هذه الأساليب إذاً ، لا يضير العربية في شيء ، بل على العكس من ذلك ، إنه يمتد بها . ولكن اشترط اللغويون المعاصرون أنه إذا وجد لتعبير من هذه التعابير بطير في كلام فصحاء العرب ، كان الأفضل والأصح ، العُدول عنه إلى ما يمتثل من كلامهم^(٨) . غير أن كثيراً من الكتاب والأنباء والمترجمين المعاصرين ، وخاصة المؤلفين في العلوم فيها ، قد يستعملون أساليب لا تتفق أحياناً من أساليب العربية ، وذلك لعدة أسباب ، نجلها بما يأتي :

١- عدم كفاية تعود الأساليب الفصحى العالية ، وذلك يرجع إلى عدم كفاية العناية بقراءة الأساليب الرفيعة ونراستها ، التي يجعل بها تراثنا العربي الاسلامي ، كالقرآن الكريم ، وأقوال النبي الكريم محمد ﷺ وخطب الفصحاء ورسائلهم ، وأنب للكتاب البليغ ، وشعر الشعراء المبدعين ، وبخاصة شعراء العصر العباسي ، فصلاً عن عدم اطلاع كثير منهم على أنب الكتاب المعاصرين المجيدين ، مثل طه حسين ،

ومصطفى صادق الرافعي ، وعبد الحفاد ، وأحمد حسن الزيات ، وإبراهيم عبد القادر المازني وأمثالهم من مشاهير الكتاب وابعيهم .

ولم يكن ذلك ليعوت المترجمين في الجدل السابق ، أو الذي قبله ، ولذا كانت أغلبيتهم من أنباء ذوي أساليب متينة ولغة سليمة ، على نحو ما نجد في ترجمات فؤاد صروف وعبد المسيح وزير^(٩) وغيرهما .

إن الإلمام - إن جار التعبير - على قراءة المتن الأدبية الرفيعة ، وطبع أسلوب (المعرب) بطابع السلاسة والمنة (استغنية) ، الأمر الذي يجعل هاتين السمتين من خصائصه .

٢- عدم الإلمام الكافي بأساليب العربية وطرائقها في صوغ مراداتها وهنات تراكيبيها وهما فيما بينك - سبب أساسي لكثير من الأوهام التي يقع المعربون في استعمال اسمرات والتراكيب ، وفي سق العبارات وتلازمها . وهذا باب كبير لا مجال لتفصيله ، لكن يكفي بإيراد مثله وشواهد منه ، مستغاة في أغلبيتها من النصوص المعربة في جامعاتنا العربية ، من خلال الكتب المؤلفة أو المعربة عن طريق الترجمة :

أ- فمن ذلك ما لاحظناه من عدم ارتباط الأسماء المتعاطفة -حي كثير من الأحيان - بحروف العطف ، والاكفاء بعطف الاسم لأخير منها فحسب . وهذا يغلب عند العداد كقولهم "وكانت المدارس مستنيرة في العصر العباسي في مدن العراق المختلفة ، كبغداد ، الموصل ، البصرة ، وواسط" . والصحيح أن يكون كله بـواو ، فيقال : "وكانت المدارس مستنيرة في العصر العباسي في مدن العراق المختلفة ، كبغداد ، الموصل ، والبصرة ، وواسط" . ذلك أن إضافة (حرف العطف) في النص المعرب ، ليس تزايداً من لدن المعرب ، بل هو أمر جائز ، تلمبه خصوصية العربية ، ولذلك يسميه أحد أساتذة الترجمة المعروفين^(١٠) في جامعنا : "الحشو المبروع" .

ب- التأثير بالترجمة (الحرفية) للنصوص ، تأثراً قد يحيل الترجمة العربية إلى جمل تبدو مفككة مضطربة -لا رابط بينها يجمعها - مما يجعل المعنى يعم على "التحوير اللغوي"^(١١) ، والذي هو عادة مختص باللغة العربية احتصاصاً عالياً ، حين يكون من الجامعة . فإذا عم عليه معاني تلك الجمل ، وهو بالوصف الذي وسعها ، فكيف حال الطالب المبتدئ الذي سيقروها في الكتاب المعرب الذي سيزود به بعد طباعته ؟ لا شد أن المعادة لديه تكون أشد ، إذ سيجهد نفسه وفصي وقتاً غير قليل في فك رموزه

بعد أن اعتناصت العبارات عليه . وقد لا يجديه ذلك تعماً ، بل قد يؤدي به إلى فهم خاطئ للنص غير مراد أصلاً من كُدن معربه .

وبين ذلك أن من الاحوة المعربين من يتناول الفكرة عند التعريب مجزأة - فيما يبدو - فيعربونها جملة جملة ، أو تركيباً تركيباً ، أو لفظه لفظه ، من غير النظر على وجه لإجمال إلى صياغة تلك الفكرة ، فكأنهم - سدد الله خطاهم - يترجمون ترجمة حرفية مجردة ، ولو أنهم رعوها أثناء قراءتهم للنص معناه العام ، ورتبوا آخر الكلام على أوله ، وربطوا بين أجزائه وفقراته ، لوجدوا أن تعريبهم أكثر إصابة للمراد . وقد مر بي وأد أقرأ كتباً معربة في الجامعة أو حارجها شيء من ذلك ، والإخوة الذين عربوها ، وكنت حبيرها اللعوي يتذكرون ذلك

ومن أمثلتها هذه الترجمة : " . لذا بالنسبة لمشاهدة على الأرض ، والمساحة المتحركة في السفينة الفضائية ، تظهر تعطي إشارات بسرعة أبطأ من سرعة سماعات الإشارات " .

ج- ومما يلحظ على أساليب التعريب أيضاً ، عدم الدقة في "الاستعمال اللعوي" ، إلى الحد الذي يجرح فيه إلى "الغلط اللعوي" وهذا في الواقع له مظهر كثيره وصور متنوعة ، منها عدم الدقة في استعمال الحروف ، ولا سيما حروف الجر ، مما يسبب أغلاطاً في الجمل ، ولا سيما الفعلية منها ، التي هي لب اللباب في الجملة العربية ، موضع القوة فيها . وهذا الاستعمال الخاطئ له ثلاثة مظاهر وصور رئيسة في الحروف :

أحدها : استعمال حرف مكان حرف ، لا يصح استعماله في موضع ، كاستعمال (على) في موضع (عن) أو العكس ، على نحو ما نجد في قوله : "تكلم عن" ، إذ هو كثير الشبوح ، والصحيح أن يقال - "تكلم على" ، ما دام لا يريد بذلك النيابة ، ومن هذا القبيل في ألوههم قولهم : "أجاب على" ، والصحيح : "أجاب عن" .

وثانيها : إبدال حرف جر في الكلام الذي لا يحتمل دخول هذا الحرف فيه ، بحسب أساليب العربية ، وذلك حين يكون هناك فعل يتعدى بنفسه لا بحرف الجر ، أو كما يقال في الاصطلاح اللعوي "لا بالوساطة" فيعذبه المعرب بحرف جر لا يتعدى به في ذلك الموضع والاستعمال .

فمن ذلك الفعل : (لاحظ) ، الذي كثيراً ما يعتيه المعربون - لهما تبين لي - بحرف الجر (الباء) ، لأنه لا يقال : رأيت بذلك الشيء ، بل يقال : رأيت ذلك الشيء ، ومثله قولهم : "يسمى بعلم اللغة" ، والصحيح "يسمى علم اللغة" من غير باء ، والشاهد عليه القرآن الكريم ، فقد قال تعالى : ﴿وَأَنِّي مَعْرُوفٌ بِمَرْيَمَ﴾^(١) ، فعذى فعل بنفسه لا بالباء ، فلم يقل : "وَأَنِّي مَعْرُوفٌ بِمَرْيَمَ" . وكان الدكتور مصطفى جواد يحتج بهذه الآية الكريمة على تعدي الفعل (سمى) بنفسه ، لا بالباء كما هو شائع بين الناس .

وثالثها : تعدية الفعل إلى مفعوله مباشرة بعبر حرف جر . مع أن المعنى يقتضي تعنيته إليه بهذا الحرف . ولنصرب مثلاً بفعل (وصل) ، الذي يتعدى إلى مفعوله بـ (إلى) ، إذ إريد به بلوغ مكان أو شيء ما . فيقال : "وصلت إلى شاطئ السلام" ولا يقال : "وصلت للسلام" . لأن هذا الفعل من "انصلة" ، كما كان يقال قديماً "فوصلت للخلقة" ، أي أعطاه صلة ، وهي العطية^(٢) والرفد من مال وغيره .

ومن استعماله في أحد الكتب المعربة في الجامعة هذه العبارة : "إن أشعة الشمس تصل الأرض بمعدل . . . والصحيح أن يقال : تصل إلى الأرض" ، والدليل على ذلك قوله تعالى ﴿فَلَمَّا رَأَى أَنِّيهِمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِمْ يَكْرِهُهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾^(٣) والمعنى : لم تصل إلى الطعام الذي قدمه إبراهيم عليه السلام إليهم ، ولم يتسولا منه ، إذ كانوا ملائكة .

ومن أمثلة عدم استعمال حرف الجر في موضع يقتضي استعماله ، هذه العبارة : "لكي يُسمح للالكترونيات أن تصل" ، والصحيح : "بأن تصل" ، إذ لا يقال في العربية : "يسمح له الوصول" ، بل يقال : "يسمح له بالوصول" .

وينبغي أن نعتزف بأن استعمال حروف الجر وخاصة في العربية - ليس شيئاً يسيراً ، بل هو يحتاج إلى إحاطة كافية بمعاني تلك الحروف وطرق استعمالها . ولا شك في أن للممارسة والدرية ومدومة القراءة في كتب التراث لأدبي الحادثة ، أثر في تيسير هذه المهمة .

د- ومما يلحظ على كثير من أساليب التعريب تكرار عدد من الألفاظ أو التراكيب من دون أن يكون لتكرارها حاجة ، حتى أنها لتندو عند قراءة عدد من الصفحات كاللزمة ومن أظهر ما لعتنا عدداً من الزملاء المختصين ، هذا التكراب : (فإن) ، الذي استعمال

في أكثر من كتاب زائداً في الكلام ، بحيث أنه لو حذف منه لما أثر في المعنى ومجرى التعبير . وقد تبين لي أن عدداً من العربيين كانوا يستعملون هذا التركيب للتعليل ، وكذلك (حيث) ، فهي ترد كثيراً في الكتب العلمية المعربة مصممة معنى : (لأن) أو (إذ) ، وكلامهم نعتيل . مع أن هذه الأداة تستعمل في اللغة للصرفية للمكانية بلا خلاف بين النحاة ، قولنا : "اجلس حيث يجلس أخوك" ، وفي التنزيل : ﴿فَحَدِّثْهُمْ وَاقْلُوبَهُمْ حَيْثُ تَقْعَمُوهُمْ﴾^(١٤) وتحدث عليها (س) قولنا "عاد من حيث لي" ، كما تدخل عليها لباء أيضاً ، كقول وصاح اليمن :

سبوا قلبي فحلّ بحيث حلوا
ويعظم إن دعوا ألا يجيبا^(١٥)
وعنه قوله تعالى : ﴿فَكَلَّا مِنْ حَيْثُ شِئْنَا وَلَا نَقُورُ هَذِهِ الشَّجَرَةُ﴾^(١٦) . وتستعمل (حيث) قليلاً لظرفية الزمانية وتتضمن معنى الشرطية إذا دحيت عليها (م) الكافية^(١٧) كقول الغاني : "حيث تسافر في يدك تجد ما يسرك" . وقول الشاعر حينما تسعم بقصر لك الله نجاحاً ..

هذه استعمالات (حيث) في الكلام النحوي . غير أن الذي يلحظ هو استعمالها لدى العربيين للتعليل ، كما بينا آنفاً ، كقول أحدهم في كتاب معرب عن الانكليزية مطبوع^(١٨) : "لأن ما يمكن أن يبرز ذلك التعريف ، الإشارة إلى أفكار أو أعمال معينة ، والعكس صحيح أيضاً ، حيث لا يوجد أي تعريف صحيح تماماً ، أو مريض بصورة نهائية"^(١٩) .

ومثله قوله في موضع آخر : "وهذان المظهران للحركة الرومانتيكية - التجديد في القيم الجمالية وفي كتابة - يتداخلان تداخلاً كبيراً ، حيث أن إعادة التقييم النظرية ، سعت وراء افتت وصاغت أشكال التعبير الشعري"^(٢٠) واستعمال المعرب (حيث) للتعبير ، والصحيح أن يستعمل بدلاً منها (إذ) ، لأن هذه الأداة قد تستعمل للتعليل ، كما في قوله تعالى : ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فِي الْمَدَابِقِ﴾^(٢١) . وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿وَيَذَلُّ لَمْ يَهْتَكُوا بِهِ فَيَقُولُونَ هَذَا إِنْكَ﴾^(٢٢) ، وكذلك قول الشاعر :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم
إذ هم قريش وإذ ما ملّهم بشر^(٢٣)

هـ - للتأثر بأسلوب اللغة الأجنبية ، المنقول منها النص المعرب ، تأثراً يجعل التعبير يذ عن سنن الأسلوب العربي السليم . وله صور وأمثلة متعددة منها :

تقديم الاسم على الفعل في الجمل من غير أن يكون هناك داع بلاغي معنوي لهذا التقديم ، ويرجع ذلك في الواقع إلى طبيعة صوغ الجملة - الانكليزية مثلاً - إذ تبدأ عادة كما هو معلوم بالاسم ، حين تكون خبرية كما في (Ali Sent a Letter to his father) ، فإذا ترجمناه بحسب صيغتها وتركيبها في النص الانكليزي ، قلنا : "عليّ أرسل رسالة إلى والده" ، وإذا ترجمناها بحسب تركيب الجملة العربية ، قلنا : "أرسل عليّ رسالة إلى والده" ، فقلنا : "أرسل عليّ رسالة إلى والده" . فهذا هو الأصل في تركيب هذه الحصة . ويجوز في العربية تقديم الاسم على الفعل ، لأغراض بلاغية متعددة ، كالتخصيص ، والتأكيد ، وهو : علام السمع - كما في هذا المثال أن عليّ هو الذي أرسل الرسالة إلى والده وليس سواه . يقال عندئذ : "عليّ أرسل رسالة إلى والده وهذا مرتبط بعلم المعاني في العربي .

وهذا هو أسلوب العربية . وعلّة تقديم الفعل على الاسم في العربية ، هو أن الفعل أقوى من الاسم ، لأنه يمثل الحدث . أية ذلك اشتقاق لأوصاف المعروفة .. (المشتقات) منه . كاسم الفاعل واسم المفعول والصيغة المشبهة ، واسم التخصيص ، بل المصدر أيضاً - على ما يقرره علم اللغة الحديث^(٢٤) - ، وعلى أساس ما هو مقرر في هذا العلم من أن اللغة تنشق من الحمن إلى المعنوي . ومن التجسيد إلى التجريد^(٢٥) .

وعلى هذا فليس قوياً ما ورد في عدد من الكتب العربية من تقديم الاسم على الفعل ، تأثراً بترجمة الحرفية ، كائدي ورد مثلاً في النص الذي يقول "في هذه الحال ، مشاهد في المرجع (S) يرى الجسم (B) يقترب من (A) بسرعة" والصحيح أن يكون تركيب العبارة بهذه الصورة "في هذه الحال يرى مشاهد في المرجع (S) الجسم (B) يقترب من (A) بسرعة" .

ومن مظاهر التأثر بالأسلوب الأجنبي عند الترجمة ، قولهم مثلاً : "إن هذا الموضوع كان قد درس من قبل عدد من الباحثين" ، ترجمة للعبارة الانكليزية وهي (The subject was studied by many researchers) . والصحيح أن يقال بحسب أسلوب العربية النحوي : "وكان هذا الموضوع قد درسه عدد من الباحثين" ، بدلاً من "درس من قبل عدد من الباحثين" .

و- ومما يلاحظ على أساليب التعريب ، استعمال طائفة من الألفاظ والمصطلحات الأجنبية بصيغتها الأعجمية ، التي وردت بها في اللغة المعربة ، فتكتب كما وردت فيها ، غير مشعوعة باللفظة العربية للدالة عليها ، أو تكتب بالعربية مع وجود يدل عليها فمصطلح (الفيزياء الكلاسيكية) مثلاً ، يمكن أن يبدل به مصطلح (الفيزياء التقنيّة) ، ومصطلحات : (الفوتونات) ، و (الالكترونات) ، (النيوترونات) ، وما ترال تترد في الكتب المعربة بهذه الصيغ ، فتكتب بالعربية على هذه الصور التي ذكرناها آنفاً ، أو تكتب بصيغتها الأجنبية من غير أن يذكر لها نظير بالعربية .

فكلمة (الفوتونات) مثلاً تكتب (Photones) ، وكلمة (Anode) تستعمل بالعربية بصيغتها الأجنبية : (أنود) ، حتى أن أحد المترجمين يقول متحدثاً عن الظاهرة "الكهرو-صوتية" في الفيزياء الحديثة : "الصموحة المعدنية المشققة تعمل كابود (Anode)" وكان من الصحيح إيجاد لفظة عربية لها وقد ترجم رميلان في جامعة الموصل (Photones) بـ (الكلمات) ^(٢٥) ، بدلاً من الفوتونات التي هي تعريب للكلمة وليست ترجمة لها ، وهي في معايير التعريب والدخيل ، تعد لفظاً دخيلاً ، لأنها لم تصنع بحسب أساليب العربية وطرائقها في التعريب ، إذ ليس في صيغتها (فوعول) و (فوعولات) ، وبطريقتها (الفولتية) ، تعريباً لكلمة (Voltage) .

إنما في هذه المرحلة العلمية الجديدة ، مرحلة التعريب ، أو لنقل : مرحلة بهضة التعريب ، مطمح كثيراً في أن يستغني العربون عما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً- عن الألفاظ الأجنبية ، وذلك بالبحث عن بطريقتها العربي ، سواء في العوص في بطون المعجمات أم في نواوين الشعر وكتب اللغة والأدب والعسفة والمنطق وغيرها من كتب التراث وقد كان اللغويان السوريان الأصل العراقيان الموطن : عز الدين التتوحي ومطبع الحصري ، من الرواد الأوائل في هذا المصمار ، فقد ترجما وعربا عدداً من الألفاظ العلمية وغيرها مال جهدهما للتعوي هذا الاستحسان ، وقد كتب لكلية (الفيزياء) ترجمة للمصطلح الفرنسي (Phys que) ، كتب لها بقاء في معاهد العراق الثانوية والجامعية إلى هذا اليوم ، فهي اللفظة الشائعة المتداولة . وكانت من تركمات الأستاذ التتوحي رحمه الله ^(٢٦) ولم يجد اعتراض الأب أنسان ماري الكرملاني اللعوي العراقي- على هذه الترجمة فعماً ، بلا أحد أهل العلم بترجمة التتوحي ، لأن قياسها سليم ، إذ قيس على لفظة علمية ظهرت في العصر العباسي الزاهر ، صبر

العلم والتقدم الحصري ، وهي (الكيمياء) ، فكان ما اقترحه الكرملاني من ترجمة اللفظة الفرنسية بـ (فوسيفي) على غرار (موسيفي) ، قياساً مع الفارق ، كما أوضحنا ذلك في تعليقا عليه ^(٢٧) إذ أن الفيزياء علم والموسيقى فن ، فلا يحسن القياس إلا على التطوير وكان هذا الجهد الذي بذل في الترجمة والتعريب قد سبق بعضه تأسيساً (المجمع اللعوي العراقي) في سنة ١٩٢٦ ، وبعضه بعده ، فكان بلارة حير ، في بهصتا اللغوية الحديثة ، مثلاً كان المجمعان المصري والسوري .

ومن المعجمات الحديثة التي تنيد في الترجمة والتعريب . (معجم المصطلحات العلمية في اللغة العربية) لمصطفى الشهابي ، وقد نشر في دمشق سنة ١٩٦٥ ، و (معجم المصطلحات الأثرية) لبحي الشهابي ، وهي فرنسي-عربي- . طبع في دمشق سنة ١٩٧٦ ، و (قاموس المصطلحات الاقتصادية والرياضية) لمحمد لبيب ، وغيرها من المعجمات الحديثة ، فضلاً عما نشرته مجلة (اللسان العربي) الدورية التي تصدرها المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي ، التابع لجامعة الدول العربية إذ كان يصدر أكثر الأعداد بجرأين أحدهما يتعلق بالبحوث ، و الآخر بالمعاجم ، فقد تضمن المجلد السانع مثلاً الصادر في دي القعدة سنة ١٣٨٩هـ ، شباط ١٩٧٠ ، ما يأتي من المصطلحات وألفاظ اللغة : (المصطلحات الرياضية في اللغة العربية) للدكتور محمد واصل الظاهر ، وهو أستاذ في جامعة بغداد معروف ، و (الجديد في ألفاظ الحصار) لمحمود تيمور عضو مجمع اللغة العربية في القاهرة ، و (مستحدثات) لعبد اسحق فاضل ، وهو من المعنيين باللغة في العراق . وقد أقم الأخير لهذه المستحدثات بكلمة قال فيها : "تعرض لنا في القراءة والكتابة كلمات أعجمية لا مقابل لها في العربية وقد وصفا لبعضها ألفاظاً مشتقة من صيغ عربية .. مع بعض الألفاظ المعجمية المهمة التي نقترح إحلالها" ^(٢٨) .

فهذه الأستاذ عبد الحق من عمله اللغوي هذا فكتان عليتان رئيستان :
إحدهما : وضع صيغ عربية بإزاء ألفاظ أجنبية .
والآخر : إحياء عدد من عالم التعريب ، وهو مطمح شط له غير واحد من العربيين فكان مما أورده عبد الحق في (مستحدثاته) عدد من الصيغ ، التي صمت أورائاً لأسماء الآلة فكان منها : (الفاكورة) آلة التفكير ، أي العفل الإلكتروني ، وهي برسة (فعولة) من قبيل (الطاحونة) و (الداعورة) ، ومنها (المندار) ، وهو الرادار ، برسة

(مفعال) أذال على الآلة في العربية . ومنها (الحاسوب) . الحسية الالكترونية الكبيرة ، وأما الصغيرة فهي (المحسنة) ، برة (مفعلة) وهناك أيضاً (الحطيطه) ، وهو ما يحط من الثمن ، وقد اقترحها بدلاً عن (Discount) ومنها : (الأرصانيات) ، وهو علم طبقات الأرض بدلاً عن اللفظة الأجنبية (Geology) .

وهذا الذي قلمه الأستاذ عبد الحق فاضل في بحثه هذا ، يمثل مطمحاً من مطامح العيارى على العربية في العصر الحديث ، لأنه يصع اللفظ العربي في مكان الأعجمي (الأجنبي) ومع أن أكثر الألفاظ التي اقترحها لم تزل الشهرة والشيوخ لأن ، إلا أن للرسم قد يتكفل بذلك في سنين مقبلة . وإن كانت لفظة (حاسوب) شائعة اليوم بصيغتها المذكورة (حاسوب) فهذه إحدى مقترحاته التي شاعت ، وإن لم يكن أول من اقترحها .

ويعز يؤكد هنا ما ببناء آناً ، من أننا نطمح إلى أن يستعني العربون في أقطارنا العربية عن كل لفظ أجنبي له نظير في العربية ، وجد في عصور الاحتجاج ، لو استعمله المؤلفون في مختلف العصور ، أو أدخله باحثون في العصر الحديث في كتبهم المعربة والمؤلفة فإن لم يتم ما يعتز عن معنى اللفظة المبرراد نقلها إلى العربية ، بدقة ووضوح وكفاية ، عمدوا إلى (التعريب) ، والوسيلة القيمة-الحديثة-في نقل ألفاظ كثيرة إلى لغتنا الكريمة . وذلك بتعريب في الصور أو البنية أو كليهما . خير مثال على ذلك (دراهما) اليونانية الأصل (الرومية) ، إذ عربها العرب بعد نقلها ، فجعلوها (درهم) ، برة (فعلل) ، قياساً على (هجرع) كما ذكر سيويوه^(٢٩) ، ومن ذلك في العصر الحديث (تلفزيون) ، إذ عربتها المعاجم للنوعية العربية ، ومنها المجمع العراقي^(٣٠) إلى (تلفاز) ، تكونها دالة على اسم آلة ، وأمثال ذلك كثيرة في عصرنا هذا . أما استعمال اللفظ الأجنبي ، مع إمكان ترجمته إلى العربية أو تعريبه ، فهو محطور ، وقد قرر مجمع اللغة العربية في القاهرة عدم جوار استعماله ، لأن في العربية غلبة عنه ، ولأن في بطون معجماتنا مئات الألف من الألفاظ المهجورة الحسة النعم والجرس ، الكثيرة الاشتقاق مما يصلح أن يوضع للمسميات الحديثة من غير حدوث تشراك ، لأن بحثها من مرافد الإهمال والنسيان بصيرها كأنها موضوعة وضماً جديداً^(٣١) .

فهذا ما قرره المجمع المصري ، وغنى بتطبيقه ، فوضع عدداً كبيراً من الأسماء العربية ، لمسميات حديثة جرت العادة باستعمال ألفاظ أجنبية في التعبير عنها . غير أنه حاسط للحالة التي قد تدعو فيها الضرورة التي استعمال لفظ أجنبي في الشؤون العملية والعلمية ، ويتعذر إيجاد لفظ عربي يحل محله . فأجاز في هذه الحال فقط استعمال اللفظ الأجنبي معرب أي بعد صفه صوتي وبنيوي بما يلائم أساليب العربية وطرائقها في التعبير ، وذلك بقرارة الذي يقول فيه : "يحير المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة ، على طريقة العرب في تعريبهم"^(٣٢) . ففصر الجواز على المعرب دون التحيل . وهذا مبني على أن العربية غير عاجزة بحال ، عن تصويب اللفظ الأجنبي وفق أساليبها ، وهي حقيقة لا شك فيها . ولستك عمد التوجيه إلى الترجمة ، فاستعمل (مكاف) و (محرار) و (محماص) ، لألفاظ أجنبية فاستحق تلك

استد

وحيث بدأ (المجمع العلمي العربي) بدمشق أعماله عام ١٩١٩ ، توخى في ذلك حمله اللغة العربية بإصلاح لغة الرواين ، وبعة التعليم والدريس وكتيب المصرية . وموجهة مقصد انحصارة الواسعة ومطالب الحية المعصرية في القرن العشرين^(٣٣) . ولم يكن منهج (المجمع العلمي العراقي) مختلفاً عن منهج المجمعين المصري والسوري ، إذ كان يؤثر اللفظ العربي على ما صوره من اللفظ مولده ، ويؤثر على الحديث ، إلا إذا اشتهر واستعمل اللفظ العربي لأصل إذا كان المصطلح لأجنبي محوياً عنه ، مثل لفظة (الكحول) (Alcohol) ، وقد يجب تعريب اللفظ الأجنبي ، لا في أحوال معينة^(٣٤) .

٢٨- مجلة (اللسان العربي) م ح ج ٢ ، لسنة ١٩٧٠ ، ص ٥٢ .

٢٩ الكتاب ١/١٣٠ .

٣٠- تنظر بشرة المجمع (مصطلحات وألفاظ حصرية) الصادرة سنة ١٩٨٧ .

٣١- ينظر مثلاً ج ١ من مجلة المجمع المصري ص ٣٨ - ١٢٨ و ج ٢ ص ٦٣-٧٩٥ ، و ج ٣ ص

٢٥-١٩١ و ج ٤ ص ٨-١٦٦ ، وينظر لفة لسة للكتور علي عبد الواحد ص ٢٠٢ .

٣٢- مجلة المجمع المصري ج ١ ص ١٢٢ ، و ص ١٩٩-٢٠٢ ، وينظر لفة لفة لوفي ص ٢٠٢ .

٣٣- ينظر بحث أ.د. محمود أحمد السيد : المبادئ الأساسية في وضع المصطلح وتوليده - مجلة

العريب ، العدد ١٩ ، السنة ١٤٢١ هـ ، حزيران ٢٠٠٠ م ، ص ١٥ .

٣٤- المصدر نفسه ص ١٩-٢٠ ، وينظر بحثاً : من جهود المجمع العلمي العراقي في التعريب ،

مجلة التعريب ، العدد ١٩ و ٢٠ ، فبهما تفصيل لجهود المجمع العراقي في التعريب ، في ضوء

بشرته : (مصطلحات وألفاظ حصرية) الصادرة سنة ١٩٨٧ .

١- الدكتور علي عبد الواحد وافي : في فقه اللغة ، ص ٢٣٤ وما بعده .

٢- ابن منظور : لسان العرب ، مادة (قرص) ٨٢/٩ .

٣- وافي . فقه اللغة ، ص ٢٣٥ .

٤- التاجم : إيد من فصة ، عربي فصيح ، ينظر لسان العرب ١٤/٣٧٩ ، مادة (جوم) .

٥- المباحث اللغوية في العراق ، ص ٣٨ .

٦- فقه اللغة ، لوفي ص ٢٢٦ .

٧- المصدر نفسه ، ص ٢٢٧ . وينظر ما كتبه في ص ٢٢٤ أيضاً .

٨- فقه اللغة : لوفي ص ٢٢٧ .

٩- عبد المسيح وزير : مترجم عراقي حديث لامع ، برز في بداية النهضة الأدبية ، ترجم كثيراً من

الألفاظ ، ومنها الرتب العسكرية العراقية عند تأسيس الدولة العراقية ، عام ١٩٢٠ .

١٠- وهو الدكتور يوبيل يوسف عزيز ، رئيس قسم اللغة الانكليزية في كلية الآداب بجامعة الموصل

سابقاً ، ومترجم كتاب (علم اللغة العام) لفيرديان دي موسير .

١١- وهو شخص مختص في العربية يختار من بين التدريسين في الجامعة ، ويكون على مستوى

لعمري معتد به ، يهدف إليه إصلاح ما في الكتاب المترجم ، أو للمؤلف من أخطاء أو ضعف في

التعبير والأسلوب ، ولا تعتبر لهذه المهمة عدد غير قليل من الأكفاء في كل جامعة في العراق

١٢- سورة آل عمران : ٣٦ .

١٣- لسان العرب ١٤/٢٥٤ (وصل) .

١٤- هود : ٧٠ .

١٥- النساء : ٣١ .

١٦- أبو الفرج الأصفهاني : الأغاني ٦/٢١٧ .

١٧- للمفرد : ٣٥ . (X) ابن هشام : مقني للبيب في كتابه الأعراب ١/١٣٢ .

١٨- وهو كتاب (الرومانتيكية) للبلان فيرست ، وترجمة الدكتور هادي خالد - الموصل .

١٩- كتاب الرومانتيكية ص ٨٠ .

٢٠- كتاب الرومانتيكية ص ٨٠ .

٢١- لرحر ص ٢٩ .

٢٢- الأحص : ١١ .

٢٣- معني للبيب ١/٨٢ .

٢٤- التهجئات العربية ، للدكتور إبراهيم أنيس ، ص ١٤٤ .

٢٥- المباحث اللغوية في العراق ، ص ١٤/١٣ .

٢٥- ينظر كتاباً : فقه اللغة العربية ص ٣٢٦ ، عند كلامنا على التعريب في العصر الحديث .

٢٦- ينظر كتابنا . فقه اللغة العربية ص ٢٨٦ و ٣٢٢ .

الضاد - كما يصفه علماء الأصوات^(١) - صوت مجهور ، رخو ، مطبق ، مستعل . وهو في الترتيب الأبجائي للأصوات ، الصوت الخامس عشر ، وفي الترتيب لأبجدي السادس والعشرين ، من بين أصوات العربية البالغة تسعة وعشرين صوتاً . وقد سميت العربية به ، وكُنِيَ به عنها ، فقل : " لغة الضاد " ، تمييزاً لها من بقية اللغات إذ احتضنت هذه اللغة الكريمة به في النطق ، هذه اللغة التي وصفها من يمس من أهلها وهو المستشرق الفرنسي ماسينيون ، بوصف يدل على عظم إعجابه بها . وبكباره لها . وذلك حين قال عنها : " الضادية المعجزة " ^(٢) .

وقد وصف هذا الصوت : (الضاد) ، الذي تميزت به العربية من غيرها من لغات العالم القديم والحديث ، بأنه لا يستطيع أن ينطقه بصورته السليمة ، غير العربي وغير من تعلم العربية وثب عليها ، بل لا بد أن يحرفه من لم يعتد على النطق به ، عن مخرجه الصحيح ، الذي يلفظ به العربي ، إلى مخرج آخر هو في أغلب الأشهر (الزاي) ، إذ مهما تكلف غير العربي محاولة نطقه ، لم يستطع أداءه بصورته السليمة فإذا قيل له مثلاً : " قل هذا ضروري " قال " زروري " . وقد جرّبت ذلك بنفسي ، حين غيبتني - من عشرين عاماً - سعيماً ، لأساتذة الأجيب العربية في جامعة الموصل ، وكانوا من الأوروبيين والهنود والباكستانيين .. فهذا يلحظ لدى العمالة (الهنود الأوروبية) وغيرها عادة .

بل إن هذا الصوت " الفريد " ، على فرض وجوده في اللغة الجزرية^(٣) الأم - أو كما يسمونها السامية - قد اختفى من بقية الجزريات ، ولم يبق إلا في العربية .

وقد ذكر ذلك من القدماء ابن منظور في معجمه^(٤) ، إذ قال "الضاد للعرب خاصة ولا توجد في كلام المعجم" . ومن المعاصرين الأجانب المستشرق برجنتراسر^(٥) فقد قال : "الضاد القديمة حرف غريب جداً ، غير موجود حسب ما

أعرف - هي لغة من اللغات إلا العربية . ولذلك كانوا يكونون عن العرب الناطقين بالضاد"

لقد اقتصت لغتنا العربية بالضاد إذن واستأثرت به ، حتى أن اللغات الجزرية الأخرى ، كانت تنطق أصواتاً قريبة منه في الصفة والمخرج ، أو يعوده عنه ، من دون أن تقدر على النطق به . وهذا جلي في عدة ألغط لها عين الدلالة ، استعملت في عدة لغات جزرية . فكلية (أرض) مثلاً في العربية ، بجدها (أرض) - الضاد في العربية ، وبجدها : (أرسينو) - بتخميم المسين أحياناً - في الأكدية (البابلية الآشورية) ، وتنطق : (أرد) في الحبشية ، و (أرعا) أو (أرق) في الحبشية^(٦)

وهذا الذي قدم من كلام أهل العلم ومن تعدد صور الضاد في اللغات الحرة في كلمة (أرض) . يردّ رعم من يرى أن صوت الضاد يختص به العرب ، وينفع استثناء ابن منظور في كلامه الذي أورده أعلاه حين قال ، " ولا يوجد كلام المعجم ، إلا في القليل " ، إذ لا يعرف علم اللغة ولا تاريخ اللغات قديماً أو حديثاً - أحداً كان ينطق هذا الصوت ، غير الناطقين بالعربية .

ووصف العربية بأنها (لغة الضاد) قديم ، وثمة رواية يتناقلها الناس منذ عدة قرون ، ويعربها إلى النبي ﷺ ، أنه قال : " أنا أفصح من نطق الضاد " ، أي : أفصح من نطق العربية ، وذلك بنكر الجراء وبراءة الكل وهو اللغة ، على أسلوب في العربية معروف به (المجار المرسل) . غير أن هذا الخبر لم يثبت عن النبي ﷺ فلم تذكره كتب الحديث المعروفة ، ومنها الكتب الستة ، ولذلك استبعد ابن الجوزي^(٧) وجوده وصحته ، بقوله . . . والحديث المشهور على الألسنة (أن أفصح من نطق بالضاد) ، لا أصل له ولا يصح . وقد ذهب الدكتور حس طاط إلى أن من أقدم الإشارات إلى لغة الضاد بيت المتنبي :

وَبِهِمْ فَخَرُ كُلُّ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ

دَعْوَدُ الْجَانِي وَخَوْتُ الطَّرِيدِ^(٨)

مع أن المتنبي عاش كما هو معروف في القرن الرابع للهجرة ، ثم استترك الدكتور حس طاط قائلاً : " ولكن لعل التسمية بلغة الضاد كانت من قبل جارية على السنة اللعوبية ، بل لعلها كانت شائعة بين العامة " ^(٩) ، من غير أن يعتد بالأثر الذي ذكرناه سابقاً ، ولعل علم بعدم ثبوته عن النبي ﷺ ، فأهمل الإشارة إليه .

الضاد في نطق القدامى

أقدم من حثت موضع الضاد من جهاز النطق سيبويه^(١٠) المتوفى سنة ٢٨٠ للهجرة . وكان تحديده لها دقيقاً ، إذ بين أنها تخرج من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس^(١١) ، على حين حددها بعده الجاحظ المتوفى سنة ٢٥٥ للهجرة ، تحديداً عاماً حين بين أنها تخرج من الشق الأيمن أو الأيسر بحسب اختلاف الناس في استعمال أيديهم ، كما ستوضح ذلك .

وقد تابع علماء القراءات والتجويد سيبويه في هذا التحديد الدقيق لمخرج الضاد من الفم . ولم أجدهم قد أصافوا شيئاً إلى ما قاله ، اللهم إلا ملاحظاتهم الدقيقة في وضعها كوصفها مثلاً بالاستطالة^(١٢) ، والشيجة التي تقرأ بها من اللام^(١٣) المفخمة

وهذا التحديد توارثه علماء القراءات والتجويد ، وتناقلوه خالفاً عن سالف من افواه أهل الإقراء والتجويد من الأئمة والعلماء ، على نحو ما جدد في وصف مكي بن أبي طالب القيسي الأندلسي المتوفى سنة ٤٣٧ للهجرة له ، ووصف أبي عمرو الداني المتوفى سنة ٤٤٤ للهجرة ، وابن الحرري المتوفى سنة ٨٣٣ للهجرة وغيرهم .

ويبين من كلام علماء القراءات والتجويد ، أن الضاد صعبة للنطق على ألسنة الناس ، وأن عدم مراعاة نطقها بدقة ، نتيجة لصعوبتها ، قد يحولها إلى صوت آخر بل أو أصوات أخرى ، تنطق في بيئات مختلفة . وهي الطاء ، أو اللام ، أو ما يقرب من الطاء (الذال المفخمة) ، أو صوت ممزوج بالذال ، أو صوت أشبه الزاي .

ولسنا هنا في مقام تفصيل هذا الانحراف الصوتي الذي لحق (الضاد) ، ولكن الذي لا بد من بيانه هو أن أصوات الطاء والطاء والذال ، تشارك الضاد في عدد من الصفات ، لا تشاركها فيها اللام ، وبما تشارك اللام الضاد في المنحرج ، حيث تنحرف إلى جهة الأضراس اليمنى ، لانحراف الضاد في نطقها القديم الصحيح .

وقد علل علماء القراءات والتجويد هذا الانحراف الذي في الضاد ، بأن فيها استطالة مما لو تومت هذه الصفة جعلها ، تنقلب الضاد طاء أو ذالاً ومرادهم بالاستطالة خروج الهواء منها بقدر أكبر^(١٤) من خروجه من الطاء . فكان الوقت الذي تستغرقه

الضاد عند النطق بها أطول من الوقت الذي تستغرقه الطاء . وهذا يحتاج في الواقع إلى مراعاة على النطق بالضاد لتحقيق هذه الاستطالة فيها .

يقول مكي بن أبي طالب^(١٥) : "فإذا تمادى المجود بذلك ، ومرن عليه ، صار التجويد بلفظها عادة وطبعاً وسجية" . وهذه حقيقة يعرفها القائمون بتعليم أصول التجويد والتلاوة ، وهو واضح جداً لدينا -أساتذة الدراسات القرآنية- في تلقين ذلك لطنتنا ، إذ يحتاج ذلك -غالباً- إلى جهد وتكرار من أجل حمل المتلقي على الأداء الصحيح لهذا الصوت للفريد .

وكلام مكي يشعرنا برغد عاشر في النصف الأول من القرن الخامس - أن النطق بالضاد صار في العصور المتأخرة ، يحتاج على درجة ومبران على أدائه صحيحاً من مخرجه ، مع سلامة صفة . وذلك بعد أن ذهبت السليقة من الألسن ، وهو ما يتبينه في أيامنا هذه في عدة أقطار عربية .

ويبدو أن صعوبة النطق بالضاد ، تصاعدت بمرور العصور ، حتى غدا المران عليه في نظر بعض أئمة الإقراء والتجويد ، أمراً مشوباً بالصعوبة ، على نحو ما جدد في كلام ابن الحرري المتوفى في النصف الأول من القرن التاسع للهجرة ، إذ يذكر أن "هذا الحرف خاصة ، إذا لم يقدر الشخص على إخراجها من مخرجه بطبعه ، لا يقدر عليه بكلفة ولا تعليم"^(١٦) . وهذا الرأي يراه ابن الجزري لا يسلم له ، ذلك أن الناس بعد عصر العصاة ، فقدوا السليقة في نطق الضاد ، وصار الاعتماد على الدربة والمران في عصور سبقت عصره بعدة قرون ، كعصر مكي مثلاً . وقد مر عب سالك كلامه في أثر بعض المجوز في الصق بالضاد من مخرجه الصحيح ، في صيرورة ذلك بمنزلة طبعاً وسجية .

وكان بعض من عاشر في القرن السابع من أئمة القراءات ، يذكر أنه قل من يحكم نطق الضاد من الناس^(١٧) . ولعل هذا الحكم قد بنى على ما يدور على الألسنة في الحياة اليومية ، لا على ما يؤيد المجود ، الذي سمع الضاد وحقق نطقها ، فصار لا يحيد عنها عند التلاوة والأداء .

وكان الجاحظ قد تردد بوصف الجهة التي يخرج منها الضاد في الفم ، بدقة وتفصيل ، ولم نجد أحداً قبله قد نبه عليها ، في ما رجعنا إليه من المصادر وذلك

ونطق العرقيين ، الذين يصفونها اليوم طاء خالصة . وهو نطق وضعه الدكتور عبد الصبور شاهين وصفا مصيبا حين قال : "إن ما سمعته من نطق أبناء الجزيرة العربية والعراق للطاء ، هو أقرب الوجوه للنطقية إلى القديم ، ولكنها تلتبس في نطقهم كثير بالطاء" (١٥) ولو قال : إنها هي الطاء بعينها لم يعد الصواب . ولذلك كان احتمالنا مقبولا ، وهو أن يكون هذا الالتباس الذي نشأ عن تقارب هذين الصوتين ، هو الذي أدى إلى تطور الصاد المصرية المعاصرة إلى صورتها الحاضرة ، كي تتميز من الطاء ولا تلتبس بها عند النطق (١٦) ، فهذا تعليل ليس ببعيد .

فهذا لعوي عربي معاصر بحث في الضاد ، فاصاب في شيء ، وأبعد في شيء وهو الدكتور إبراهيم أنيس ثم هذا لعوي آخر وهو تلميذه الدأب الدكتور عبد الصبور شاهين ، يحتمل ما هو مقبول في ضوء دراسة هذا الصوت اللعوي العريق ، فيبال بذلك التأيد .

وبقي لنا رأي مستشرق كبير ، وهو برجنتراسر . يمثل وجهة نظر مفكر عربي ، يذهب في تصور الضاد العربية القديمة مذهب آخر ، غير الذي ذهب إليه سابقوه أو معاصروه ، إذ يرى أنها قريبة جدا في النطق من (اللام) المقفزة ، أو كما سماها : المقفزة . وسنكتل على ذلك بنطق أهل حصر موت لها نطقا قريبا من السلام المقفزة . وسنظهر أن الأندلسيين كانوا ينطقون الصاد مثل هذا النطق ، يقولون : وكذلك استبدلتها الإسبان بـ (LD) في الكلمات المستعارة في لغتهم . ومثل لذلك بكلمة (القاضي) . التي صارت في اللغة الأسبانية : (alcalde) (١٧) . واحتج هذا المستشرق لكون نطق الصاد كان قريبا في العربية من نطق اللام ، بما ذكره الريحاني في كتابه "المفصل في النحو" من أن بعض العرب كانوا يقولون : (الصجع) بدل (اصطجع) (١٨) وهذه في الواقع احتمالات لا يمكن القطع بها بعير بين وجهة ، إذ من اليسير أن يقال : إن العرب الذين كانوا يقولون : (الطجع) ، إنما يبدلون بذلك الصاد لاما ، بما بين اللام والصاد من الاشتراك في جزء من المخرج ، وهو حافة اللسان وإنما تكون للصاد من جهة اللسان التي في أقصى الحنك مما يلي الأضراس ، وتكون اللام من اللثة مع انحراف قليل نحو الأضراس . ولهذا وصفها سيبويه بأنها صوت منحرف ، لانحراف اللسان مع الصوت (١٩) .

الضاد الضعيفة :

وهي فرع من الضاد ذكرها سيبويه ، ووصفها بأنها : لا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر (٢٠) ، وأنها كغيرها من الأصوات اللعوية "لا تتبين إلا بالمشاهدة" ثم حدد موضع هذه الضاد الضعيفة بأنها : تتكلف من الجانب الأيسر ، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر ، وهو أجمع .

ثم عالج حفة تكلفتها من الجانب الأيسر ، بأنه يتنقل بها من هذا الجانب إلى الجانب الأيسر ، فيسهل عنك ، وأنها تستحسن حين تحنط حروف التناس (٢١) وهذا ما أورده ابن مودر ما يفهم من كلامه في قول ، لا يجوز من عموصر ، كما لاحظ الدكتور حسن ظاظا بحق (٢٢) .

غير أن الذي يفهم مما كتبه سيبويه عنها ، أنها لا تخرج مخرج الصاد المعهودة القوية ، من اعتماد مؤخر التناس على أصراس في مصفة أقصى الحنك ، ولكن يرتكز على نقطة أكثر غمما نحو سف الحنك . وهذا ما فهمه الدكتور حسن طاب (٢٣) من وصف سيبويه لهذه الضاد التي وصفها بالضعف . وسواء أكانت قريبة من الصاد الحنكية التي سمعها أيضا أضعف من القوية ، وذلك بعد أن صارت تنطق في هذه المنطقة من مخرج الطاء لا من أحد جانبي الفم .

غير أن الدكتور حسام النعمي (٢٤) يرى أن الضاد الضعيفة لا وجود لها في نطق أحد من العرب اليوم ، وكان شيخنا الدكتور مصطفى جواد يرجع الله - يصور الضاد العربية القديمة القوية ، بما يشبه وصف سيبويه للصاد الضعيفة ، في يدبر لسانه عند تمثيلها من جهة اليسار إلى جهة اليمين ويقول ، هكذا كانت العرب العاصفة تنطقها وكانها اشتبهت عليه بذلك الصاد الضعيفة التي وصفها سيبويه بالضعف ، لأن أحد لم يقل بتحويل القوة من جهة إلى جهة ، على النحو الذي وصفه سيبويه ، ويمتد الإجماع على خروجها من أحد جانبي الفم ، من أول حافة اللسان ، وما يليها من الأضراس ، كما وصف سيبويه ، في ما نقلناه من كتابه ببالف .

الهوامش

- ١- ينظر في وصفهم لها : الأصوات النغمية للدكتور إبراهيم أنيس ، ص ٤٨ وما بعدها .
- ٢- خواطر مستشرق في التصنيين ، بحث لمسيحيون ، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ٦١/٨ ، ص ١٩٥٥ م .
- ٣- لأن أصلها من الجزيرة العربية ، أما تسميتها بالسامية ، نسبة إلى سام بن نوح ، فلا تثبت للدليل العلمي ، إذ ليس هناك شعوب تسمى السامية ، ينظر : المنخل إلى تاريخ اللغات السامية للدكتور سامي سعيد الأحمد . ومن تراثنا اللغوي القديم لم يلمح إليه باقر وينظر كتابنا : لغة اللغة العربية ، ص ٦٩ وما بعدها .
- ٤- لمسان للعرب ، ٢٥٥/٤ (صود) .
- ٥- التطور اللغوي ، ص ١٨ .
- ٦- حسن طاطا : كلام العرب ، ص ٢٩ .
- ٧- النشر ، ٢١٨/١ - ٢٢٠ .
- ٨- حسن طاطا : كلام العرب ، ص ٢٩ .
- ٩- المرجع نفسه ، كلام العرب ، ص ٢٩ .
- ١٠- الكتاب ، ٤٣٤ .
- ١١- ينظر مثلاً الكشف عن وجود اقراءات للمجع لمكي بن أبي طالب ١/١٣٧ .
- ١٢- والنشر في الفراءات المشتمل على ٢١٩ - ٢٢٠ .
- ١٣- ينظر في تفصيل ذلك : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد للدكتور غانم كنوري ، ص ٢٦٧ وما بعدها .
- ١٤- الرعاية ، ص ١٥٨ - ١٥٩ . وينظر جهود علماء التجويد ، ص ٩٦٨ .
- ١٥- ينظر الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، ص ٢٦٨ .
- ١٦- ينظر الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، ص ٢٦٨ .
- ١٧- الجاهل : البيان والتبيين ١/٦٢ .
- ١٨- المصدر نفسه : المكان نفسه .
- ١٩- البيان والتبيين ١/٦٢ .
- ٢٠- ابن جني : مر صداعة الإعراب ١/٥٢ ، وينظر : الدكتور حسام النحوي : أصوات العربية بين التحول والثبات ، ص ٥٠ (*) لاألكي المشية في المقدمة الجبرية / مخطوط وهو كتاب له شرح فيه مقدمة ابن الجبري في التجويد .
- ٢١- ابن الأثيري : يوضح الوقت والابتداء ١/٥٠ .
- ٢٢- ابن الأثيري : الزاهر في كلام النحويين ٢/٢٥٩ .

٢٣- ينظر كتابنا : لغة اللغة العربية ، ص ٢١٣ ، عند الكلام على التخصص من الهمز في لهجات

العرب .

٢٤- الدكتور إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ص ٤٩ ، وينظر : لغة اللغة العربية ، ص ٤٦٣

٢٥- الدكتور عبد الصبور شاهين : علم الأصوات لبريتون مالبوج ، ص ١١٧

٢٦- المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

٢٧- التطور الحضري ، ص ١٨ - ١٩ .

٢٨- التطور الحضري ، ص ١٨ - ١٩ .

٢٩- الكتاب ، ٤٣٥/٤ .

٣٠- الكتاب ، ٤٣٦/٤ .

٣١- الكتاب ، ٤٣٦/٤ .

٣٢- كلام العرب ، ص ٢٨ .

٣٣- المصدر نفسه ، المكان نفسه .

(٥) - أصوات العربية بين التحول والثبات ، ص ٤٧ .

٣٤- ابن الجبري : التمهيد في علم التجويد ، ويظهر الدراسات الصوتية عند علماء التجويد .

٢٦٩ .

٣٥- وهو ما ينطبق به اللبانيون والسوريون أيضاً .

٣٦- التمهيد ، ص ٤٢ - ٤٣ . وينظر الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، ص ٢٦٩ .

٣٧- أصوات العربية بين التحول والثبات ، ص ٥١ .

يراد بمصطلح (اللغات الجزرية) : مجموعة من اللغات التي نطقت بها شعوب كانت تسكن الجزيرة العربية ، مثل اللغة الأكدية - البابلية - الآشورية - والعربية - والآرامية - والعيبية - والحشبية - والعبرية^(١) وهي التي يطلق عليها العربون اسم (اللغات السامية)^(٢) .

وهذا الاصطلاح الأخير غير دقيق ولا صحيح من الناحية العلمية ، بل الصحيح الذي ينبغي أن يسمى به هذه اللغات هو (اللغات الجرمنية) ؛ نسبة إلى (الجرية العربية) ذلك أن الشعوب التي كانت تنطق بهذه اللغات ، كانت تسكن الجزيرة العربية ثم هاجرت منها إلى العراق ، ودول أخرى مجاورة له ، طلباً للحصص ورغد العيش فسميتها (اللغات السامية) إذن لا وجه لها ، ولا يعضدها دليل يعتد به .

وكان أول من أطلق عليها هذه التسمية الحاطنة الأكماني شلوتسر في بحثه عن التاريخ القديم عام ١٧٨١ م ، مستمداً ذلك من جدول تقسيم الشعوب الواردة في (سفر التكوين)^(٣) من كتاب (العهد القديم)^(٤) ، الذي يسمى خطأ (التوراة)^(٥) ذلك الجدول الذي يرجع كل الشعوب التي عثرت الأرض بعد الطوفان إلى أولاد نوح عليه السلام ثلاثة : سام ، وحام ، وشيث وهو أقدم ما وصل إلينا من أسباب هذه الشعوب^(٦) .

فهذه فرصة لا تمتد إلى حقيقة تاريخية ، ولذلك قال فيها المستشرق الأكماني الشهير تيورنر موسكه^(٧) "ينبغي على العلم أن يصطنع لها اسماً" ، أي : يختار لها تسميه ، عبر تلك التسمية التي اعتمدها الباحثون بعد وضع شلوتسر لها ، والتي شاعت ولا تزال للأسف لدى عدد غير قليل من الباحثين العرب أيضاً ، وإن عدت مرفوضة من عند جز من عرب ومستشرقين ؛ ذلك أنه يلحظ على (سفر التكوين) من كتاب (العهد القديم) ، الذي تحدث عن هذه الشعوب جملة أخطاء في علاقة بعضها ببعض

فقد عذ (العيلاميين) (E. amens) من الساميين ، مع أنهم حي حيفة الأمر لا صلة لهم بهم ؛ إذ يعلب على ظن العملاء أنهم من سكة إيراني ، فضلاً عن أن هذا السفر عذ (العيبقيين) من الشعوب الذين سماهم (حاميين) ، وذلك بناءً على الصلات

التي تربطهم بالشعوب الأفريقية : المصرية والبربرية^(٨) . مع أن العيبقيين لا صلة لهم البتة بهم من الناحية العرقية .

وإذا كان الأمر كذلك ، فبماذا ينبغي تسمية هذه الشعوب والأقوام التي سموها (ساميين) ؟

الجواب : هو أنه ينبغي تسميتهم (الجزريين) أو (الجزيريين)^(٩) ، بناءً على الرأي الذي صرح حقيقة لدى جمهرة الباحثين ، من عرب ومستشرقين ، في تلويح اللغات والشعوب العبية ، من أن (الجزيرة العربية) كانت مهد تلك الشعوب والأقوام . فيها عاشوا ، ومنها انطلقوا في هجرتهم إلى العراق ودول أخرى مجاورة له فأسست تلك الجموع ملك وحضارات راقية ، ولا سيما في وادي الرافدين ، حيث حل الآشوريون على مقربة من بحلة عدد نبوي ؛ وحل البابليون على مقربة من الفرات في بابل ، وحل الكنعانيون والآراميون في العراق وسورية وفلسطين ومصر^(١٠) ، فالاسم الصحيح من الناحية التاريخية والجغرافية ، أن يسموا بـ (الجزريين) لما يتواءم أنما من ثبوت نسبهم إلى أرض الجزيرة العربية . وكذلك سمي كثير من المستشرقين والعرب هذه الشعوب - كما بينا هنا - (الجزريين) وسموا لغاتهم (الجرية) .

فمن العرب الذين اعتنوا هذه التسمية طه باقر^(١١) والدكتور سامي سعيد الأحمد^(١٢) أستاذ التاريخ القديم في كلية الآداب بجامعة بغداد ، والدكتور كامل مراد^(١٣) الأستاذ في كلية الآداب بجامعة القاهرة ، والدكتور عامر سليمان^(١٤) أستاذ التاريخ القديم في كلية الآداب بجامعة الموصل ، وكاتب هذا البحث فسي كتابه (فقه اللغة العربية)^(١٥) المعتمد اليوم في الجامعات العراقية .

ومن المستشرقين شير نجر ، وشرادر^(١٦) ، ونولكه^(١٧) ، وولغسون^(١٨) الذين لم يحتفلوا في أن جزيرة العرب كانت الموطن الذي انطلقت منه هذه الأقوام إلى موطن هجرتها حيث الحصص ورغد العيش .

وقد لقي استعمال مصطلح (اللغات الجرمنية) ، بدلاً من (اللغات السامية) ، لدى الباحثين والدارسين العرب في أيامنا هذه ، ومدد بصع مسير استعمالات كبيرة . تحلى بوصوح لدى أساتذة فضلاء في المملكة العربية السعودية^(١٩) ، حين انطلقوا على

ما كتبناه في كتابنا المذكور آنفاً ، من استعمال هذا المصطلح وعظميته وصدق واقعيته ، بدلاً من المصطلح الغريب والبعيد عن الواقع ، وهو (اللغات السامية) .

ومع سطوع هذه الحقيقة التي ذكرناها في التسمية ، وكونها بُنيت على حقيقة وأسس تاريخيين ، إلا أن من المستشرقين وبعض من يأخذون بمقولاتهم من غير تمحيص ، حاولوا صمس هذه الحقيقة ، فأوقعوا أنفسهم في خطأ ، كانوا في عى عنه ، لو كانوا موضوعيين في بحثهم وحكمهم . فقد زعم المستشرق الشهير (جوردي Ignazio Guidi) ، أن موطن هذه الجموع كان بابل^(١٢) . وأبعد منه في الزعم المستشرق الجيكوسلوفكي (كارل بترجاليك)^(١٣) ، إذ ذهب إلى أن موطنها أفريقية وخاصة المنطقة الشمالية .

ووقع جرجي زيدان في خطأ ، حين زعم أن موطنهم ما بين النهرين متأثراً - في ما يبدو - بما ورد في (سفر التكوين) من (كتاب العهد القديم) ، إذ سكن الآشوريون والبابليون -بعد الهجرة- على مقربة من نهرى العراق الكبيرين دجلة والفرات ، كما ذكرنا سالفاً ، إلا أن موطنهم الأصلي كان هناك . وإنما سكن (السومريون) ، وهم غير جزريين ، جنوب العراق قبل أن يسكنه الجزريون من آشوريين وبابليين وار سبيس وغيرهم . وكانت لهم حصارة شامحة أقد منها البابليون ، وأثرت فيهم بوصفح ، ومنها التأثير اللغوي في الأصوات ، كالفاف والعين^(١٤) ، لعدم وجودهما في لغة السومرية .

وقد أجمع الباحثون المصنفون من المستشرقين وغيرهم ، على أن العربية أقرب النعمت الجررية إلى (اللغة الجررية الأم) ، وهي اللغة التي كانت تلك الشعوب تتحدث بها ، في موطنها الأصلي : جزيرة العرب ؛ وذلك لما في العربية من خصائص امتازت بها من غيرها من الجرريات ، كظاهرة الإعراب ، التي بقيت محتفظة بها . وإلى عرفها الشعر العربي قبل لاسلام ، وكلها القرآن المجيد يبيسه المعجز المدين ، فضلاً عن أن للعربية أتم الجزريات في الحروف ، إذا حلت العربية من عدد من الأصوات ، وكذلك البابلية ، على ما قلنا سالفاً . فضلاً عن احتفاظ العربية بعدد كبير من الصيغ التي تبدو صليغاً قديمة^(١٥) ، مما جعل العربية توصف منذ أقدم العصور بأنها (لغة شقاقية)^(١٦) وهذا إلى أن العربية تمثل العقيدة الجررية

"بأكمل وجه وأتم صورة" على حد قول المستشرق والفتنمون^(١٧) ، معطلاً ذلك بلنا معها "بإزاء مادة غريبة تمكننا من البحث الدقيق ، والنأمل العميق"^(١٨) فالعربية تحتفظ بعناصر جررية قوية ما زالت تحتفظ بها إلى اليوم . وبذلك تكاثرت لغتنا الكريمة الحبيبة بكل معاني السمو والارتقاء ، فضلاً عن العز والشرف ، لأنها وعاء لسنراث أمنا العربية الاسلامية ، في حصارته السابقة ، وتاريخها المشرق المجيد . وسبقى بإذن الله حيه منظوره موكبة لروح هذا العصر وكل عصر ؛ لما لها من الحصانص والمرايا التي تبونها هذه المنزلة الرفيعة .

الهوامش

- ١- تيودور نولدكه ، اللغات السامية ص ٨٠ ، ترجمة د. رمضان عبد التواب ، دار النهضة - مصر
- ٢- أ. ب. ب. ب. : تاريخ اللغات السامية ص ٢ . دار القلم - بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٠
- ٣- لإصحاح العاشر ٢١-٣١ ، والحادي عشر ١٠-٢٦ . ٤- تاريخ اللغات السامية ، ص ٢
- ٥- حقيمة (التوراة) الأسفار الخمسة الأولى ، وهي التي أنزلت على موسى عليه السلام . وهي مع ذلك لم تعلم من التعبير والتحرير في جملة ما تعرض له كتاب (العهد القديم) من ذلك . وقد صنف ذلك علماء الإسلام في حين ذلك كالإمام القرطبي المالكي ، والإمام ابن القيم ، ومن المعاصرين الأستاذ (أحمد محمد شاكر والدكتور فؤاد حسين علي ومن الغربيين هـ . ج . ويلز وغوستاف لوبون وغيرهم) وينظر في تفصيل هذا كتابنا (الطبيعة في القرآن الكريم) ص ١١١-١١٣ ، دار الرشيد بغداد ١٩٨٠ م .
- ٦- تاريخ اللغات السامية ، ص ٢ .
- ٧- اللغات السامية ، ص ٩
- ٨- د. علي عبد الواحد والسي : لغة اللغة ، ص ٢ ، ط ٦ ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م بمصر .
- ٩- والأولى أصبح لأل النسبة إلى (فعل) (فعل) ، فيما هو علم أو كالعلم . وللجزيرة العربية مثل هذه الصفة إذ صارت علماً أو شبه علم على هذه الأرض العربية الشهيرة .
- ١٠- تاريخ اللغات السامية ، ص ٦ .
- ١١- في كتابه : من تراثنا اللغوي القديم ، ما يسمى في العربية بالندخل ، ص ١٧ ، بغداد ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ١٢- في كتابه : المدخل إلى تاريخ اللغات الجزرية ، بغداد .
- ١٣- في كتابه : اللهجات العربية الحديثة في اليمن ، ص ٥-٦ ، القاهرة ١٩٦٨ .
- ١٤- اللغة الأكديّة ، ص ٦ ، دار الكتب الموصليّة ١٩٩١ م .
- ١٥- ص ١٥ ، وقد طبع سنة ١٩٨٦ م ، في دار الكتب ، جامعة الموصل .
- ١٦- نولدكه : اللغات السامية ص ٢٣-٢٤ ، ١٧- نولدكه . اللغات السامية ص ٢٣-٢٤ .
- ١٨- تاريخ اللغات السامية ، ص ٥ ، حيث صرح أن أرض الجزيرة كانت منطلق هجرات نحو بلدان الممصرة في عصور مختلفة ، ومنها العراق حيث الحضارة البابلية .
- ١٩- حيث طلبوا قبل نحو خمس سنوات من رئيس قسم اللغة العربية في كلية الآداب ، الدكتور حاتم صالح لقصاص ، نسخة من كتابنا (لغة اللغة العربية) بحث لهم أكثر من نسخة ، وكنت إذ ذاك في جامعة الموصل .
- ٢٠- نولدكه : اللغات السامية ص ٢٥ .
- ٢١- وذلك في مقال له في مجلة الاستشرق بطول (لغات شبه جزيرة العرب ما قبل التاريخ) .
- ٢٢- تاريخ اللغات السامية ، ص ٢٠ .
- ٢٣- اللغات السامية ، ص ١٤ .
- ٢٤- د. إبراهيم ليس من أمراء اللغة ، ص ١٢ ، ط ٣ ، القاهرة .
- ٢٥- اللغات السامية ، ١٩-٢٠ .
- ٢٦- اللغات السامية ، ١٩-٢٠ .

المجلد الثالث

البحر في معاصرها التعليمية ... طرائق تدريسه وحديثه

انتهت التجربة التعليمية الطويلة لصاحب البحث ، إلى القول بوجود استعمال العربية الفصحى عند التدريس ، ابتداء من المرحلة الابتدائية ، وإن (مادة النحو) التي اعتقد عليها البحث ، ينبغي أن يراعى فيها أمور أحدها : العدول عن استظهار القواعد من غير فهم ، والثاني : إبعاد الطلبة - ولا سيما المبتدئون - عن تحكيم القواعد المسطوية في فهم النحو . والثالث : وجوب التأي عن التعقيد على ما لا شاهد له . والرابع : ضرورة البناء على نحو (القرآن الكريم) وقراءاته المشهورة بما فيه الكفاية . الخامس : وجوب التأي عن الأعراب المبينة على تأويلات بعيدة ، لا ضرورة لها إلا في عمدة وصعوبة النحاة ، وعدم المجازفة بالقول بزيادة عدد من الأدوات وتأويلها في القرآن بلا ضرورة ، ووجوب إعادة معاني النحو إليه عند دراسته .

تمهيد :

كانت تجربتي الطويلة في التعليم العام بفرعيه : الابتدائي والثانوي ، وفي التعليم الجامعي ، قد أمتنى ببعض من الملاحظات ، ووجهت النظر المتعلقة بتدريس علوم العربية ، من لغة ونحو وصرف وبلاغة ، إذ مارسها جميعاً ، وألفت في (النحو) و(فقه اللغة) حصصاً ، واجتمعت لي بذلك تجريب التعليم والتأليف في المراحل الثلاث . وقد انطوت تجربتي في التأليف النحوي على كتابين . الأول لطبقة السنة السابعة الابتدائية سنة ١٩٥٦ م ، وهو (في إعراب الابتدائي) ، والآخر طبقة السنة الأولى المتوسطة سنة ١٩٦٥ م ، بتكليف من وزارة التربية ، ومعي زميلان ، وأما المرحلة الجامعية فهي فيها كتابان : أحدهما منهجي معروف في جامعات قطرنا ، وجامعات عربية ، وهو (فقه اللغة العربية) للسنة الرابعة في أقسام اللغة العربية والكتابات الأحرر شامل جامع طبع قبل نحو سنة في انكلترا واسمه (منهج أبي عبيد في تفسير غريب القرآن) ، وقد ضم كلا الكتابين مادة نحوية في جملة ما صمما .

وحين كنت في جامعة الموصل ، كتبت مقالات في جريدة (الحدياء) ، بعنوان : (مشكلات جامعية) ، تناول أحدهما (المستوى العلمي للغة) ، وآخر كان بعنوان : (الحفاظ على سلامة العربية وفاء للغة الضاد ، وإخلاص لهذه الأمة) ^(١) ، وكان الثالث بعنوان : (الضاد .. لغة أم وجود) ^(٢) ، والرابع بعنوان : (قرارات المجمع .. أثر هي

لم ضرورة) ^(٣) ؟ ثم كان الخامس : (معنى استعساكنا بالقرآن الكريم) ^(٤) وغير ذلك . وكانت هذه المقالات تتوخى التنبيه على التفريط في الالتزام بالعربية الفصحى ، ولا سيما في نطاق التدريس الجامعي ، ومسميات معاهده يعد تعريب طائفة منها مثل (معهد التكنولوجيا) الذي صار (معهد التقنية) بعد هذا التنبيه ، وذلك في جامعة الموصل . في حين بقيت (الجامعة التكنولوجية) ببغداد محتفظة بتسميتها من غير أن تحذف التعريب فيها ، وهو (التقنية) ، ولعلها تفعل ذلك قريباً بإذن الله .

وما أنا ذا مستجيب للدعوة الكريمة من لدن أمانة المجمع العلمي ، بالمشاركة في هذه الندوة ، بحث يتناول أحد علوم العربية وطرائق تدريسها وسأهجها بنحو : للوصول إلى مقترحات عمدية ، تكون مطلقاً لتدريس لغة الضاد ، كما جاء في تلك الدعوة .

ولقد احترت مادة (النحو) لهذا البحث ، إذ هي أكثر مواد العربية صعوبة لدى الدارسين ، قديماً وحديثاً ، وأكثر ما يشتكي منه في مراحل التعليم المختلفة ومنها الجامعية . في أيامنا هذه اسحو ، فهو - لنك - جري بأن يعود له بحث ، لا يشكو الطلبة من صعوبته ، ويشكو الأسادة من عدم استيعاب الطلاب لمساته ، الأمر الذي يلحم إلى الحفظ والترتيب من غير فهم .

وسندور البحث - بحون الله - على ضوء الموضوعات الآتية وهي :

لغة التعليم ، ومادة التعليم مصممة مسائل وموضوعات فرعية متعددة وهي : استظهار القواعد من غير فهم كلف لها ، وتحكيم القواعد المسطوية ، واحتلال التقدير والأعراب المختلفة ، ثم تشعب القواعد النحوية وبصاعفها ، وقبول الشواهد الشعرية ، مع قلته وندرتها ، بل مجهوليتها ومثوبها ، وعدم الأخذ بشواهد الحديث الشريف الثابت عن رسول الله ﷺ ، بدعوى متعددة ، إلا ما ندر . وعدم البناء في التعقيد النحوي على نحو انقراص بما فيه انكفاية ، والقول بزيادة عدد غير قليل من الأدوات الحرفية والإسمية ، ومنها القرآنية ، مع إمكان حملها على الأصالة ، فصلاً عن فصل النحو عن معانيه ، وعدم كفاية التطبيقات النحوية . فهذه الموضوعات أهم ما بلغت نظر الباحث في مشكلات النحو .

المبحث الأول

لغة التعليم ومادته

أولاً : لغة التعليم

وهي الإطار الذي توضع فيه الصورة . فالمادة اللغوية تصاغ بأساليب ، وتقدم إلى الطلبة بتعابير . وقد تبين لي من تحريتي السليم أن هذه اللغة التعليمية تدور في مرسد ابتدائية على الكلام العامية عاكف ، وفي المتوسط والاعدادية والجامعة على الوسيطى وهي التي تجمع بين العامي والفصحى ، والتي يتكلم بها المتعلمون عادة^(١) . تكون تلك اللغة التعليمية فصحة غير أن هذين المرحبتين - لاعدادية والجامعة - لم تعدا يستعمل العامية في تعليم العربية ، سواء أكان ذلك عن عمد أم سهواً أو عجز .

وقد رايت تدريسي في الجامعة محصيا باللغة العربية واديب ، لا يكاد يحكم حملة فصحة بل وجدته إذ تطلعت الحال انكلام بالفصحى في محاضره أو سدة أو مجلس علم ، أو تكريم شخص ، يتكأ ، وبدأ ويعيد ، حالط العامي بالفصحى ، ثم لا يلت أو يلوذ بالعامية .

وقد نبتت مدرسا شابا يدرس مادة إسلامية ، على ضرورة الكلام بالفصحى لا العامية ، بعد أن وجدته يتكلم بأحيرة ، فكلفه وقتاً ما ، ثم ما لبث أن عاد شبه السى العامية . ويبدو أنه اليوم يحتج إلى احتشام عمي في التعبير يقوم على حصار قدرة التدريس - ولا سيما في الجامعة - على التعبير الفصحى ، وإن يكون ذلك تمهيداً لتفريق العامية . وقد يبدو ذلك أول وهمة أمر صعب السيف مستعرباً ، إلا أن الواقع الذي وصفت ، يجعله شيب ضرورياً ، إذ لا يحصى ما فيه من بعث لحياة العربية الفصحى ، في ذات كل من لا قدرة له على أدائها .

ونذكر أني حين كنت معصاً في الابتدائية سنة ١٩٥٤م ، كان طالب ناه يعطى من (أه) ^(٢) عند انكلام في السرس ، أو مع شخص يهبه أو يحشاه فجعلته عريفاً للحفل الأسى الذي كان يقام إذ ذاك عصر كل يوم اثنين ، فيسهم فيه الطلبة وغير واحد من المعصير ، بكلمة أو قصيدة أو توجيه أو نحو ذلك .. ولم يشي عر هذا العزم اعتراض مدير المدرسة على ذلك ؛ إذ كان يرى أن ذلك بالبعث الذي لا طائل وراءه

لا تعريض الطالب الجاد (عبد العظيم) ، وهذا اسمه ، لمتحرية زملائه ، صمد عجرة عن الكلام بيسر ، في تقديم تلك النشاطات المدرسية . وكانت النتيجة - بحمد الله - كما خدمت وتوقعت ، إذ زال عنه ذلك العيب

السطحي ، ويبدو أن إحساسه بهذه الثقة العالية به ، هو السبب في ذلك . وقد علمت عدد لنقال الطالب إلى مرحلة المتوسطة ، أنه تفوق في الخطابة ، قال جائرة صمن مبرة أجريت فيها في ثانوية النصر - وقد التقية قبل سفره إلى أكثر لأكمال سراسمه العليا في الهندسة ، وكنت إذ ذاك مدرس في بغداد فوجدته قد شفى تماماً في نطقه من تلك (الثأنة) .

تسوية اللحن بدعوى الحدائنة :

وهناك من يموّغ للحن - وهو العلط في كلام الفصحى - بدعوى (الحدائنة) ، فيبيح العلط الشائع ويعدّه صحيحاً ، وربما احتج أمك بعدد من الشعراء والكتاب والادباء المعاصرين سا ، في - عوه - هذه ، أن يخدمهم حجة وديعة لتسوية غلطه ، ولا سيما حين يكون الأمر متصفاً باستعمال ألفاظ عامية بل نصيحة ، فبدأ قيل لسك المدرس : إن هذا لا يجوز ولا يسوغ في العربية ، احتج لذلك بما يتداوله عدد من الشعراء من عامي لألفاظ في أشعرهم ، كاستعمال شاعر معروف بكلمة (هلاهم) ، بدلاً من الكلمة الفصحى المستعملة مما استعملته العرب ، وهي (رغاريد) ، إذ (الرغز) معروفة في كلامهم ، وهي في أصل استعمالها ، نعى أبها هدير للإبل يرسده في جوفه^(٣) ، فاستعاره المعاصرون بهذا الصوت الذي يطلق به السائل تكريماً عند الفرح ، واستعمل الشاعر المعاصر العمي المندلوف ، وهو ما لا يسوغ . وقد يحتج هذا المصيح للعامي بقول بعض الشعراء السبائين (يا هلا) .

للتعبير عن الترحيب بالعدم ، من غير أن يكون له علم بأن ذلك مستكراً لدى شعراء كبار معاصرين ، غير أولئك الذين يراهم صاحبنا مبرحين ، ويكفي أن الشاعرة الكبيرة والناقدة المحببة برك الملاكمة ، قد استكرت مثل هذا التعبير ، وألفت بانوم على النعد اللبنانيين ؛ لأنهم ثم يكرروا على أشاعر الذي استعمل (يا هلا) ، هذا التعبير^(٤) ؛ إذ الفصحى المروي عن العرب هو (يا مرحباً) بألف غير مبنية عند الوقف ، فأهمله هذا أشاعر السبسي ، عاند إلى عطف عامي بمأله في الدلالة ، ويعيد به في المهية ، أو اصول استعمال المفردة في ما هو فصيح من الكلام ؛ شعراً كان أو نثراً .

وقد صار منه لدى المعلمين والمدرسين ، وأمانة الجامعات المختصين بالعربية ، استعمال ألفاظ شتوا على استعمالها مع غلطهم فيها ، كاستعمال (بينما) وسط الكلام لا في بدايته ، واستعمال (التكنولوجيا) بدل (التقنية) ، التي هي معربات (المجمع العلمي العراقي)^(١) ، واستعمال الفشل وهو الجس في فصيح الكلام - بدل (الحيلة) إلى ألفاظ أخرى .

ثانياً : مادة التعليم

حين يتأمل الباحث في مادة (النحو) في مراحل التعليم الأربع الابتدائية ، والمتوسطة ، والإعدادية ، والجامعية ، يتبين له عدة أمور منها ما يعم هذه المراحل الأربع كلها ، ومنها ما يتعلق بأكثرها ، ومنها ما يتناول مرحلة منها ، وذلك :

١- استظهار قواعد النحو من غير تفهم كلف لها :

وهذا ما يلحظ في التعليم الابتدائي خاصة ؛ إذ يتعلم الطلبة عادة قواعد العربية في السنين الأخيرتين ، ويتلقونها من معلمهم من غير إدراك لكثير من معانيها وحدتها بكيفية ونفهم تم . فإذا أعرب المعلم مثلاً (يكتب ربة الدرس) غلب المعلم بعبارة يقولها التلاميذ ولا يفهمونها غالباً ، وهي : " لتجرده من الناصب والجزم " مع أن فكرة "التجردة" ذات مدح عني منطقي مبني على مبدأ المجازفة ، وهي لا تناسب عقول وفهوم الصغار في الابتدائية ، ولذلك يعتمد هؤلاء إلى حفظها كم هو ، من غير أن يسأل أحدهم مدرس النحو عن دلالتها . فذلك ما لا يجزو أكثر الطلاب عليه ، خوف من اتهام المعلم لهم بالعبء وقلة الإلمام للعبارة النحوية . ولو كان الإعراب : "لأنه لم يسحر عليه ناصب ولا جزم" ، لكان الأمر أهون على الصغير مما أثقله به الإعراب التقليدي الصعب الموروث .

وما يزال الطلبة في مراحل التعليم كلها - ومنهم طلبة الجامعة - لا يستطيعون أن يركبوا معاني كثير من المصطلحات والعبارة النحوية مثل : (المفعول المطلق) و (الصفة المشبهة) ، و (المطلق) من أي شيء و (المشبهة) بأي شيء ؟ وهكذا الحال في مصطلحات نحوية أخرى .

٢- تحكيم القواعد المنطقية :

يوجب المنهج العلمي السليم عند وضع القواعد استقراء دقيقاً وشاملاً للمادة العلمية^(١) ، وذلك لإحراز جانب الصدق في القواعد ، وانطباقها على الواقع النحوي

غير أن الحاجة القديمة تأثروا بالمنطق الأرسطي ومقولاته ، فانتقل هذا التأثير الذي يخلط بين اندامات النحوية ، والدراسات المنطقية والمبتذرية ، إلى اللغة العربية ودراساتها ، وبالأخص أصل اللغة والدراسات النحوية^(٢) . ويبدو هذا التأثير في النحو العربي من جانبين اثنين (أولهما جانب المقولات وتطبيقها في التفكير النحوي العلم ، وثانيهما الأقيسة والتعليلات في المسائل النحوية)^(٣) .

وقد ترتب على ذلك تعدد الحلل على درجات ، فكانت (الحل الأول) و (الحل الثاني) و (الحل الثالث) .

وكان من نتيجة التأثير بالمنطق الأرسطي ، أن عمدوا إلى (المنطق الدرامي) ، وهو المنطق الذي يعكس القصة ؛ إذ يوجد الفعدة أولاً ، ثم يكتب النصوص على أساسها . مع أن البحث العلمي - ولا سيما في اللغة - على عكس ذلك تماماً ؛ إذ يستعمل (الأسلوب الاستقرائي) الوصفي ، ويبني عليه بعد ذلك القاعدة^(٤) ، بلا تكلف . ولما أدى اتخاذ هذا المنهج الذي عمد إليه النحويون ، إلى صعوبة النحو على الدارسين ، ولا سيما في عصر رب الحديث ، وفي أيامنا هذه بحاصة . مع أن الهدف من النحو كس "وقاية الألسنة من الخطأ في صياغة الجملة" وكانت أبوابه تنحوي ما هيته الكفاية ؛ لتقويم الألسنة^(٥) .

وقد عقد ذلك النحو ، فاشتهر بذلك النحاة قدامى ، مثل علي بن عيسى الروماني (ت ٣٨٤ هـ) حتى قال عنه أبو علي الحوي المعروف بالدرسي^(٦) : إن كان النحو ما يقوله الروماني ، فليس معنا شيء منه ، وإن كان النحو ما نقوله ، فليس معه منه شيء^(٧) ، وذلك أنه كان يمزج كلامه بالمنطق^(٨) .

فإذا كان المنطق لا يجوز أن يأمر المرء نفسه ، لأن الأمر في المنطق يكون في الحرح ، فلا يصح عند هؤلاء الواقفين عند حدوده ، أن يكون الأمر والمأمور واحداً ، بل يقتضي ثنائيهما . مع أن لاستقراء النحوي يجبر ذلك ، فيسوغ أن يكون المرء مرأ لنفسه ، والدليل على ذلك من النصوص النحوية ما ورد عن النبي ﷺ أنه قال لأصحابه (قوموا فأصل معكم^(٩)) . فهذا أفصح كلام بشري ، وأفصح كلام على الإطلاق بعد كلام الله ، يرد في العربية . فظنوه في الجواز "هي العائب" ، مع عدم بصتهم على ذلك ، وشهد القرآن كذلك إذ قال تعالى ﴿وَلَا تَأْتِ بِنَفْسِكَ عَلَى نَفْسِهِمْ حَسْرَاتٌ﴾ .

وكان من نتيجة ذلك تشعب القواعد النحوية وتضاعفها ، حتى تصوروا عبارات لم ينطق بها ، وأحروا استعمالها في الكلام . فقد نقل سيبويه عن النحاة أنهم جوزوا أن يقال (أعط فوك وأعطاً فوني) ، وقد أنكر ذلك عليهم ، لأنه وحده لا شاهد له من كلام العرب ، فقال : «فإنما هو شيء قاموه» ، لم تكلم به العرب ، فوضعوا كلام في غير موضعه ، ثم بين أنه لو كان له بطير من كلامهم لكان بناءً على هذا الأساس ممكناً وجائزاً ، فقال : «وقيل هذا لو تكلم به - كان هيئاً»^(١٩) . وهذا ما قال به في عصرنا هذا كبار اللغويين ، كقول ج. فخرى^(٢٠) : «يطلق القياس على العمية التي يخلق بها ذهن صبيغة ، أو كلمة ، أو تركيباً لأنموذج معروف» .

وكان ابن مضاه قد أنكر قديماً على النحاة ، هذا الصنيع ، الذي أنكره قبله سيبويه ، في الكلام الذي أورده له أنه (إد أورد في (سبب التنازع) من أمثلتهم المحترقة ، التي لا شاهد ولا بطير لها من كلام العرب . (أعلمت وأعلمانيهما أرباب الترياق المبرية مطلقين)^(٢١) . وهو كلام الصق بالترطانية منه بأسلوب العربية الفصحى ولسان سحرية الشعوب المعاصرون ، على نحو ما نجد في كلام الدكتور تمام حسان ، وكلام نقله عن بعض أساتذته فيه سخرية ومبالغة^(٢٢) .

ومن دلائل تشعب القواعد وتضاعفها ، أنهم حين وضعوا قواعد (الصيغة المنسوبة) أوصلوها إلى إثني عشر وجهاً ، لكل وجه ثلاثة أحكام تتعلق بعمل الصيغة المنسوبة رفعاً ، ونصباً ، وجراً . وبذلك عدت صورها ستاً وثلاثين صورة^(٢٣) ، ليس لأكثرها من الواقع اللغوي ، الذي عليه مدار وضع القواعد كما هو معلوم فيما ينبغي "مع أن طبيعة البحث في اللغة ، نحوها وبلاغتها وسمات علومها ، ليست إلا بحث استنباطي استقرائياً ، يقوم على الملاحظة واستخلاص النتائج ، لا على افتراض وتصوير ما لم يقع أصلاً"^(٢٤) .

وبعضد الشعور بهذا التزايد ، أننا لو رجعنا إلى القرآن الكريم ، وهو النصح كلام عرفته العرب ، وأبلغه ، لوحد قواعد الصيغة المنسوبة ، وأمثلتها الدالة عليها ، أقل من ذلك ، إذ هي جارية فيه على اللغة الفصحى ، التي ليس لها واقع في كلام العرب^(٢٥) لا على ما هو قائم على اللحن والتخمين ، إذ لم طى تلك اللغة (المشتركة) لو الموحدة كما هو معلوم .

عدم البناء على نحو القرآن بكفاية

ومن هنا ، فإن الدعوة إلى اعتماد نحو القرآن للتعميد النحوي ، ليست إلا دعوة الحق الذي لا حق سواه في هذا المضمار . وهو أن نعود إلى القرآن الكريم بقراءته ، ونخص منها المشهورة - عند وضع القواعد - لنلا نتعدد ونتشعب - لو أدخلنا الأحاد والثواب معها - ؛ إذ في المشهورة منها - وهي العشر - كفاية . ولا عبرة بمن علق قارئاً كحمره ، أو ابن عامر ، أو غيرهما من القراء السبعة المشهورين الذين أجمع عليهم أهل مصرهم ، وعرفوا بالأمانة والوثاقة والندى ، كقراءة حمزة - من حسب التريات (ت ١٥٦ هـ) بحر (الأرحام) من قوله تعالى ﴿لَوْ تَوَلَّى اللَّهُ شِئًا﴾ تساعون به والأرحام^(٢٦) ، بصغها بالثبوت والحروح عن قواعد العربية ، على أساس أنه لا يجوز جر الاسم الظاهر المعطوف على ضمير مجرور ، إلا بعد إعادة حرف الجر^(٢٧) الأمر الذي حمل ابن قتيبة (ت ٢٦٦ هـ) على الانقاص من حمزة بوصفه إتياء بشده لاضطراب ، وكثيرة الخلط ، وكذلك وصفه إتياء بسده في قراءته مذهب العرب وأهل الحجاز ، بفرطه في المنة والهمز وغيرهما^(٢٨) . مع أن حمزة من القراء «سبعة المشهورين» ، وقد أخذ عن الثقات من أهل العم ، ووقع أصحاب الطبقات الذين كانوا في القراءات مثل ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ)^(٢٩) وغيره .

وكان المنهج العدل يقتضي العكس تماماً ، وهو بناء القواعد النحوية ابتداء على بصوص القرآن الكريم ، وجعله حكماً على حين جعلوا قواعدهم أساساً في تأويل النصوص القرآنية ، بما يلائم تلك القواعد التي وضعوها ابتداء ، وذلك :

(أ) فمن ذلك تأويلهم النصوص القرآنية ، بتقدير فعل محذوف بعد الشرطيات الثلاث (ن) و (إذا) و (لو) و (منى) ، وجعلهم الفعل المذكور في الجملة مفسر سلك الفعل المحذوف الذي فتروه . فاعتاصوا بذلك الإعراب والنحو على الشدي من الدارسين الذي لا يقع من قواعد النحو لا قليل^(٣٠) . من اعتاصوه كذلك على الدارس المتقدم ، ومنهم طلبة العربية في الجامعات .

وبعض إذ اضطرب في مناهج تعاليم النحو وكتبه وأعاريه . بدءاً من المرحلة الثانوية وصعوداً إلى المرحلة الجامعية ، وجعلنا هذا الإعراب هو السائد بين الطلبة

والمترشحين ، ونحن نحاول جاهدين إقناع طلبتنا بصحته ، من غير أن نكون -عالمياً- مقتنعين به في أنفسنا .

نعم لقد جعلوا الاسم المرفوع بعد هذه الأدوات ، فاعلاً لذلك الفعل ، وجعلوا ما بعده من فعل مفسر له ، وأولو : إذيت انكربة مثل هذا ، استأويل ، كف في قوله تعالى ﴿وَأَرْسِلْ أَحَدَ عَشَرَ كُوفِيًّا مَعَكَ وَكُنْ لَهُم مِّنَ الشَّعْبِ أَفْئِدَةٌ مَّا وَكُنَ لَهُمْ فِي صَدْرِهِمْ فُلًا مِّنَ الْفُلِ الَّذِي يَبْتَاعُونَ فِي الْيَمِّ مِنْكَ الْكُوفِيِّينَ وَفِي سُوقِ الْبُلَدِ مُبَدِّلًا مِّنَ الْأَعْمَالِ﴾ (٢٢) . وهذا التأويل هو مسيح البصريين . ودانهم فيه الكوفيون ، ومعهم من البصريين الأحفش الأوسط : إذ أعربوا الاسم الطاهر بعد الأداة مبتدأ (٢٣) .

وحجة البصريين في هذا أن الاسم الطاهر يرتفع بتقدير فعل ، لأنه لا يجوز أن يفصل بين الجرم وبين الفعل باسم ثم يعمل فيه ذلك الفعل . ولا يجوز أن يكون عملاً فيه ، وذلك لسبب منطقي عندهم يؤول عليه فاعتد بهم ، هو "أنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه ، ولو لم يقر ما يرفعه ، بقي الاسم مرفوعاً بلا رفع ، وليس لك لا يجوز أن على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل ، وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدّر" (٢٤) .

وهكذا تأول البصريون تقدير فعل محذوف بعد هذه الأدوات ، ولم يأبهوا لما ذهب إليه الكوفيون في تجويزهم تقديم الفاعل على فعله بعد (إن) حصصة ، لأنها أم الباب في الشرط (٢٥) ، ولا إلى ما ذهب إليهم بصري كبير وهو الأحفش لأوسط من جعل الاسم مرفوعاً مبتدأ مع كل أداة من هذه الأدوات (٢٦) . مع أن هذا الرأي مبني على طاهر الكلام ، بلا اعتساب تأويل ، فكأن أقرب إلى الصواب ، ولا سيما أنه صدر عن نحوي كبير وهو الأحفش ، ومعهم الكوفيون جميعاً .

ولنن الآن نرصد في معاهدنا الدراسية كلها ، ذلك الاعراب الذي ذهب إليه البصريون ، فنقتر الفعل المحذوف بعد أدوات الشرط الثلاث ، وجعله مفسراً بالفعل المسكور . ولا يبالى إذا فهمه الطلبة المتوسطة ولا عادية أو لا ؟ وكل ههنا أن يحفظه الطلبة ، ويستعدوا به للامتحان العام أو الخاص .

وكان من سيطرة فكرة اختصاص الشرطيات الثلاث -المذكورات آنفاً بالفعل ، تقديمه فعلاً بعد (لو) في مثل قول العرب : (لو ذلت سوار لطمتني) ، وهو مثال الريحشري في كتابه (المفصل في العربية) (٢٧) ، إذ جعل التقدير : لو لطمتني ذات سوار لطمتني ، وانجز هذا التقدير إلى أي القرآن المجيد ، فطبقوا عليه فكرة

الاختصاص التي أشرنا إليها ، حتى قال ابن هشام (٢٨) : (لو) خاصة بالفعل ، وقد يليها اسم مرفوع محذوف ، يفسره ما بعده . يريد بالمحذوف : الفعل المفسر للدخلة عليه (لو) عندهم ، وهو الذي يفسره الفعل المذكور بعده بحسب أعاريبهم وأن التقدير عندهم " (ولو ثبت أنهم أموا) ، ذكر ابن هشام أن هذا الوجه رُجِّح أن فيه إبقاء (لو) على الاختصاص بالفعل (٢٩) " ، وأنه لاختيار المبرد والرجاج والكوفيون .

وهذا التأويل بتقدير فعل بعد (لو) انساق إليه الريحشري أيضاً ، وهو النحوي والبلاغي البارع ، مديعاً أصحابه البصريين ، فنقتر الفعل (ثت) بعد (لو) في قوله عز وجل : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ ، على عزاء ما قدره في المثل الذي يفسره عنه . وجعل المصير المؤول من أن وأسمها وحدها فعلاً سلك الفعل (٣٠) . وكل هذا يكسب منه لهذا التقدير .

ب) ومما لم يراعوه من نحو القرآن ، وما زلنا نردده في معاهدنا العلمية ، القول بزيادة عدد من الأدوات ، مع أن في الإمكس حملها على لأصالة ، ولا سيما أن المعنى معها هو القوي ، وهو الوجه . وهذا ظاهر في كثير من الحروف ، ولا سيما حروف الجر مثل (من) و(ب) و(الواو) و(أو) وغيره . وهو ما حاول النحاة الكوفيون تحجبه اصطلاحاً فسموه (صلة) ، على حين سموا البصريون راء ، أو حشو أو مفعف ، وهي تعبيرات موحشة لا تليق بالبيان الأعلى .

وكان أبو عبيدة في كتابة (مجاز القرآن) من أقدم من فتح الباب في القول بالزيادة ، مع إيراد واضح في مذهبها ، إذ حمل عدة كبيراً من الحروف وأسماء والأفعال على ذلك (٣١) . وهذا المسح يسعي ب إعادة أسطر فيه : إذ ليس في الكلام الفصيح الصحيح الذي يقره العفلاء والبلغاء ما هو رائد عليه ، لا ما اقتضته الضرورة كائناتياً بطراً على نشعر ، والتي لا تبال كتاب الله المجيد بحال ، فهو فوق كونه شراً ، هو محكم من لدن حكيم خبير .

فما عده النحاة راء (من) في قوله تعالى ﴿هَلْ مِنْ شَرِكْتِكُمْ مَّن يَقُولُ مَرَّ بَكُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ (٣٢) . فقد حملها أبو عبيدة على الزيادة (٣٣) ، حين جعلها للبعيصة سابع ، وعنو (من) في قوله تعالى ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِيزٌ﴾ (٣٤) . رائدة كذلك ، على حين حملها على العموم (٣٥) هو الوجه ، فهي في هذا بظير (من) في قولنا ما جاء من رجل . وعلى هذا الأحفش (٣٦) . فهذا لقوى في المعنى من القول بزيادتها .

فيكون المراد بالآية الأولى : لا أحد يفعل من ذلك ولو شيئاً قليلاً منه أو بعضاً منه^(١٧) وبصار بك كثير

أما جعلهم زائدة^(١٨) في قوله عز وجل : ﴿تَنبُتُ بِالدُّهْنِ وَصَيِّغٌ لِلْأَكْلِ﴾ وصفاً للشجرة المباركة الزيتونة ، فهو مما يرد عليهم أيضاً ، إذ حملها على الأصالة وجه قريب ، وهو أنها تنبت حاملة الدهن ، ملبئة به ، وذلك لما تحمله ثمارها منه^(١٩) ، فيكون الساء على قراءة من فتح الهمزة للنعمية ، ونكون متعلقة بالفعل (تنبت) ، وبسبب زائدة

ولا ريب أن عدم القول بزيادتها أولى ، ولا سيما أن المعنى مستقيم معه على كتاب الغرر المشهورين (تنبت) و (تنبت) ، إذ التي دلت بها هنا عين ، لالة أي يصحح من إلى الكوفيين قالوا ، بزيادة الواو^(٢٠) في قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمْ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾^(٢١) ، واعتوا ما بعدها جواباً للشرطية بعد إسقاط الواو بهذا التقدير ، وهو ما ذهب إليه أبو عبيدة^(٢٢) . وهذا خطأ لدى جمهور البصريين ؛ لأنها تفيد معنى وهو العطف هنا . والجواب مخوف في رأي المبرد ، بغيره عنه سعدو^(٢٣) وهو وجه وصفه أبو البركات الأنباري^(٢٤) بأنه : وجه من القوم بزيادة الواو ، ولا شك أن حمل اللفظ في القرآن المجيد على الأدب أقوى من جملة على الزيادة .

وبمثل عدد كثير من النحاة (ما) في مثل قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا مَطْبِئَاتُهُمْ أَغْرَقُوا﴾^(٢٥) . فذهب البصريون إلى أنها ريشة للتوكيد^(٢٦) وسماها الكوفي (صصة) ولم يجعلوها ريشة ، فقال الفراء^(٢٧) : إن العرب تجعل (ما) صصة فيبني به مذهب الجزاء^(٢٨) ، وفنر الكلام من غير حذف لها ، فقال : كأنك قلت : من خطيبتهم ما أغرقوا ... فتأخرها ، دليلاً على الجزاء .

فجيء هنا إذن بها لتوكيد المعنى . ومع تعدد النحاس الرد على الكوفيين كثيراً ولا سيما الفراء ، إلا أنه لم يكن في تعليقه على ما ذهب إليه الفراء هنا ، استحسانه له بقوله : "ومذهبه في هذا حسن"^(٢٩) ، أو قل : إن منهجه في مثل هذا الأسلوب حسن ، لأنه لا يجازف بالقول بالزيادة ، كما هو منهج البصريين بعامه .

والحق أن السياق يدلنا عدد التأمل فيه ، أن (ما) حين تدخل الاسم في مثل هذه السياقات تفحم مخولها عن طريق الجر^(٣٠) ، كما فحمت الرحمة النبوية الواردة في قوله تعالى : ﴿فَيَمَّا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَنْ نُفَعِّلَ﴾^(٣١) .

ومن العجيب سرغم هذا كله - أن نحويًا حادثاً كبيراً كالمبرد يسوي معنوياً بين وجود (ما) هذه ، وعدمه . فيذكر أن (ما) تزداد على صريين^(٣٢) ، ويجعل (ما) في الآية مما تكون فيه مخولها في الكلام كالعائتها^(٣٣) .

بل وصل الحد إلى عبيدة إلى القول بزيادة الطروف الرمانية مثل (إد) و(إدا) الأمر الذي حمل الطبري والطوسي وغيرهما على الرد عليه ، حين عدها زائدة في سورة البقرة^(٣٤) ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ . مطبق من قاعدة أصلية هي : "غير جائز أن يكون في كتاب الله حرف لا معنى له"^(٣٥) . وهذا الذي قاله الإمام الطبري رسم لمسه في "نحو القرآن" ، ويسمى بالرام به فليس من المعاصرين - يا ترى منه ؟ إنما ما زلنا ندرس في معاهدنا مقولات عدد من النحاة القدماء في زيادة الأدوات ولو كانت في كتاب الله المجيد !

(ج) ومما يسعى أن يصار إليه من نحو الفراء في مدارس اليوم تعديل القواعد العامة في بعض الأدوات ، والخروج بها من لإعصم إلى الواقع اللغوي سحوي في النص القرآني ، وهو المبني على الاستعمال ، فالنحو السعدي المدرسي يجعل (من) مصفب للعقل ، و(ما) مطلقاً لعبير العاقل مع أن التعبير القرآني يدل بعبه صصوص . على جوار استعمال (ما) للعاقل . وقد نص الفراء على ذلك . ولورد عدة شواهد من القرآن الكريم عليه ، كقوله تعالى ﴿وَسَكُّوا مَا طَبَّكُمْ مِنَ السَّاءِ﴾^(٣٦) ، وقوله ﴿وَمَا حَقَّ الذِّكْرُ وَأَسَأَى﴾^(٣٧) ، وقوله ﴿وَالذُّرُومُ وَبَدَى﴾^(٣٨) . وقال بعد ذلك : كل هذا جائز في العربية^(٣٩) . وهذا لا شك من سمة العربية .

ومما لم يلتفت إليه في نحونا المدرسي المعاصر تجويز التعبير القرآني في صرف اسم منع من الصرف لعلتي العلمية والتأنيث ، وهي إحدى العلل المعروفة في النحو لمنعه من الصرف ، فقد قال تعالى ﴿عَبِيدٌ لِلَّهِ سُلَيْمٌ﴾^(٤٠) . أن (سليم) علم بلا خلاف ، وبذلك ما تقدمه من السياق ، وهو قوله تعالى : (تسمى) ، مع ذلك لم تصرف ، وهي مؤنثة ، بدليل تأنيث هذا الفعل قبلها ، وهو ما صرح به الفراء وأبو حيان ، فذكر الفراء^(٤١) أن ذلك ليس بخطأ ، ولو كان خطأ من الفراء ما

ورد في أشعار العرب . وقال أبو حيان^(٧١) أن صرفها ضغف أهل العلم ومنهم الزمخشري ، وعد ما نصب إلى الإمام علي^(عليه السلام) ، من أنها من (مثل مبيلاً) مما لا يقبل من الرلوي ، بل هو من بدع الرواة ، وقال غيره ، إنه اختراع على الإمام^(عليه السلام) .

(د) ومن الأماليب التي لا نجد لها صدىً في كتبنا التعليمية في النحو وهي ممن نحو القرآن ، جواز المولزنة بصيغة (أفعل) التفصيل بين متصدين من جنس واحد ، وهو ما كان علماء الكلام يسمونه فلا يسجيرون مثلاً أن يقال عد الموارنه بين أحقق وعافل : "هذا أحقق للرجلين" ، ولا أن يقال : "أفعل للرجلين" ، ويقولون لا نقول استعير لأول لا لأحقيق ، فصلا أحدهما على الآخر ، ولا نقول استعير الثاني لا لعاقليين فاصلا بينهما .

على حين أن أسلوب القرآن ، يدل على جواز ذلك الذي لم يستجزه ؛ ذلك أنه سبحانه قال في الموارنة بين حال أهل سجة وحال أهل الدار (الأصحاب الجئة يومئذ حبر مستقر وأحسن مقيلاً)^(٧٢) . وهذا يعني أن اسم التفصيل يصبح استعماله للموارنة بين متصدين في الحالة ، أو متدقسين^(٧٣) . فهذه مما لم نر به في نحو المرسي ، ولا أوبى أهمية ؛ لأن شايها فيه النحة فيما قرروه وبوه على قو عدهم المنطوية .

المبحث الثالث

عدم كفاية التطبيقات .. وأمور أخرى

فالمعول في أكثر الأقسام التي تدرس النحو في الجامعات ، على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، وهو الشرح الشهير الذي درسته أجيال من دارسي النحو منذ ظهوره . وعليه المعول اليوم في أكثر معاهدنا التعليمية العالية ، إذ فاق دراسة كتب ابن هشام ، التي دون مستوى (معنى اللبيب) ، مثل (فطر اللدى) و (شذور الذهب) ، مع ما لهما من سمعة وقيمة علمية لمتوسطى العلم في النحو .

فالتاليل الجامعي يدرس الشرح ثم يعود إلى فهمه وحفظ معناه ، ويحفظ جانباً من أمثله ، ويتقى نظرة عجللى على حشوية المحقق الشيخ محي الدين عند الحميد رحمه الله- ، وقد يصيق بتفصيلاتها ، ودقة عبارتها فلا يلبث أن يعود سريعاً إلى النص . وكما في أيام دراسته في دار المعلمين العاليه ، التي سميت عند قيوه فيها سنة ١٩٥٨ : كلية للتربية ، بعد ثورة ١٤ تموز ، نحفظ الشواهد ، ولا سيما الشعرية ، ويمتحن بها ، ولا سيما في نهاية العام الدراسي ، على أساس أنها مثبت القو عند ، فهي إلى جزء من المادة العلمية . بل ما من كتاب يحفظ أبياتاً من لألفية نفسه ، ولا سيما من كان شاعراً ، مكثراً في دراسته . وما رلت أحفظ منها أبياتاً في المبتدأ والحبر وحروف الجر وغيرها .

إلا أن الطلبة في أيامنا هذه يهتمون أكثر ذلك ، فلا يعنون بالشواهد بكفاية ، وذلك حين وجنوا أساتذتهم قد أباحوا لهم ذلك ، وتركوا الأمر لمن يطبق الحفظ . وهذا في الواقع تقصير ، يقع ضرره على الطالب ، إذ لابد من حفظ الشواهد النحوية ، لأنها اندعتم أني تبنى عليها القو عند الحويه ، فعبها شور القو عند المطردة وغير المطردة . فكيف تتركها لمرومة الطالب ومراجه ١٩ ، وهو الذي خير بترك النحو كله ، لما وجد معدلاً عن تركه . وكمن مرة سألت بها طلبتي في جامعتي الموصل وبغداد عن أية مادة أصعب ؟ فأجابوا بأنه النحو ، ولم أسمع عن الرسوب في مادة كالذي سمعته فيها .

١- الفصل بين النحو ومعانيه في كتبنا النحوية :

ونقصد بذلك عدم الربط بين القواعد النحوية ، وبين المعاني المتصلة بها والمؤدية إلى صورها . وهو الفصل الذي أسمىه : (الفصل النكد) ، إذ هو في رأيي ،

من أكثر مشكلات النحو إضراراً بالنحو ، وأحد أسباب جشوبته وصعوبته التي يعاني منها الطالب المبتدئ والمتنهي في العصور كلها ، ولا سيما عصرنا هذا ، إذ جرد تماماً من كل ما يتصل به ويتعلق من (علم المعاني) ، و (علم النيبان) وما يتعلق به من التوسع في التعبير . وكان ميوبه قد ذكر جانباً من هذه الملاحظات المتعلقة بالنحو ، كدلالة (استشخص) لاستعماري ، في سبب (السحرة) و (أسجوب) التي عاصر الطبيعة الصامتة ، كسبب في قوله يعني ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ سَسُحُونَ﴾ ، وقوله ﴿رَأَيْسَهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ (٧٦) .

ثم جاء من بعده بقرون عبد القاهر الجرجاني ، فبته على كثير من معاني النحو ، كالنسيم والضحير ، كنفيم (الرأس) على (اشيب) في قوله تعالى ﴿رَأَيْسَهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ ، ليكون فعلاً ويكون اشيب ، الذي هو فعل في الأصل ، يعبر وما هي ذلك من دلالة على معنى الرأس بالاشيب ، وشيوع اشيب فيه . وحده بواجبه وهذا لا يكون ، بل قيل : شغل شبب الراس . لا لا بوجب القطع عند - كتب لاحد عبد القاهر رحمه الله بحق - أكثر من ظهوره في الرأس على الجملة (٧٧) .

ويطيره ما في قوله تعالى ﴿وَجَزِبَ سَارِصَ عَيُونٍ﴾ (٧٨) ، إذ سارص تعميم المصاص إليه (الرأس) على (عيون) يكون الذي تعبر ، بل على شمول ذلك التقجير بحيث يملأ الأرض بالعيون التي ينطق منها الماء بقوة شديدة (٧٩) .

وكم يكون مفيداً لو بينا العاية المعنوية من تقديم (إيا) مثلاً في سورة الفاتحة ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأَتْ عَيْنُكَ رُسُودًا﴾ ، وما ينبغي عليه من إفاة التحصيل في هذا التقديم لصميم الفصل ، الذي يعرب مفعولاً به مقدم ليل على نكرة سبحانه بالعامة والاستعانة (٨٠) .

ولقد عُبئت الدكتوراة عائشة عبد الرحمن بهذا الجانب من جوانب التعبير انقرسي ، فلم يحسن التقسيم والتأخير في بصوص القرآن على ما يطلق عليه التقديم اسم (إعاية العاصلة) ، أي - مرعاة الحرس والإيعاز ببرر الفواصل ، بل عساه تعليقات معوية ، كما في تقديم (أخرة) على (الأولى) في قوله تعالى ﴿وَأُولَئِكَ لَئِيْلَ لِّلْأَخِرَةِ وَالْأُولَى﴾ (٨١) ، إذ بينت أن التقديم سي على ما لأخرة من التفصيل على السبب ولذلك قالت الدكتوراة عائشة : "وليس يتعلق برعاية العاصلة هو الذي اقتضى تقديم

الأخرة هنا على الأولى ، وإنما اقتضاه المعنى في سياق البشري والندير ، إذ الأخرة خير وأبقى ، وعديها أكبر واشد وأحرى وأبقى ، وأن الأخرة هي دار القرار (٨٢) .

والثقت الدكتوراة كذلك إلى هذا الملحظ التعبيري في سياق آخر قدمت فيه (الأخرة) وهو "سياق الوعيد لفرعون ، إذ أنذر وثولاً" وذلك في قوله تعالى ﴿وَأَوَّحَيْنَا إِلَى الْمَلَأِ الْأَخْرَى وَالْأُولَى﴾ (٨٣) .

ولسنا هنا في مقام الاستقصاء لما قيل في هذا الموضوع وما ينبغي أن يقال ، بل نكتفي منه بأمثلة توضيحية ، ونأمل أن يجد من مؤلفي النحو عدداً ، ومن مترسبيه في الكتب المؤلفة قديماً ، ما هو حري به من العناية ، إذ ربط النحو بمعانيه وسيلة من وسائل تقربه إلى الأذهان ، بل تحبيه لدارسه في كل آن .

٢- الإبدال بين الأنوات :

وهو مذهب بصري ، كما أفاد ابن هشام (٨٤) ، يقوم على حمل عدد من الأنوات ولا سيما حروف الجر ، على حلول بعضها محل بعض ، كحملهم (في) على معنى (على) في قوله تعالى ﴿وَأَصْلَبَكُمْ فِي جُوعٍ لِّلْحَرْبِ﴾ (٨٥) ، وهو حبيب ابن قتيبة (٨٦) مع (في) هذا فيه على ما هي عليه من الدلالة لأصسه ، وهي المعرفية فيقارنها على الأصل هو الوجه ، لإفادتها معنى لا تكبده (على) ، وهو تشبيه المصنوب في تمكنه من الجذع الذي يصلب عليه ، بالحال في الشيء ، فقال الرمخشري (٨٨) : "شبه تمكن المصنوب في الجذع بمنح الشيء الموعى في وعنه ، فلذلك قيل في جوع سحر" وبالمثل حمل بن هبته (عن) على معنى (لأنه) في قوله تعالى ﴿وَأَمَّا جُوعٌ سَحْلٌ﴾ (٨٩) ، وهو ما ذهب إليه أبو عبيدة في المجاز (٩٠) .

فإذا رجعنا إلى المتأخرين والمعاصرين ، ألفينا الشيخ مصطفى الغلاييني يذكر للحرف (عن) ستة معان ، من غير أن ينكر من معانيها الباء (٩١) . وهذا يشعر بما أنها علة باقية على أصلها في سورة النجم . وهذا الكتاب درسناه قبل خمسين عاماً في دار المعلمين الابتدائية في الأعظمية (٩٢) ، فاستفدنا منه كثيراً .

ومع أن إبقاء الأداة على دلالتها في القرآن الكريم ، منهج ينبغي أن يصار إليه ولا يتكلف معرب النصوص القرآنية حمل حرف على معنى حرف آخر ، إلا بعد العجز عن إبقائه على طاهره ، فإن بعض من يعنى بنحو القرآن صلف كتاباً في خلاف هذا المنهج سماه : (تتارب حروف الجر في القرآن الكريم) (٩٣) .

يمكننا القول بعد ما قدمناه في هذا البحث : إن تجربتنا الطويلة في التعليم بمراحله الثلاث ، انتهت إلى القول أن أهم ما ينبغي مراعاته عند التدريس هو استعمال العربية الفصحى ابتداء من المرحلة الابتدائية ، وأن ذلك ممكن وقد جربته وأثبتته بنفسى طوال عشر سنوات من سنى خدمتى التعليمية باللغة الآن (٤٨) عاماً ، وأن النكوص إلى العامية ، بل للغة الوسطى ليس مجدياً في تحبيب العربية إلى الطلبة ، ولا موهياً لبشر العربية الفصحى ، ولا سيما في المرحلة الجامعية وولما تسويع اللحن بدعوى الحدائث ، فأعده مع من بعده من أصر الدعاوى على لغة الصناد وأما ما يتعلق بـ (مدرسة التعليم) في تربية (نحو) ، وهي المادة التى انعد عنها هذا البحث ، فيسعى أن يرعى فيها أموراً أحدها أن يدرس بالطلبة عن "ستظهر قو عد النحو من غير تفهم كاف لها" ، والآخر : "إبعاد الطلبة ، ولا سيما المبتدئون منهم عن تحكم القواعد المصغية في فهم القواعد النحوية" ، وثالث : "محاولة البأى بالطلبة عن انحوص في التفصيلات التى ترتبت على تشعب عدد من القواعد النحوية وتصاعفها ، وعنها تلك التى لم يرد لها شاهد في كلام العرب ، وإنما هو شيء فاسود كتنجويرهم أن يقال (عطفهوك وأعضهوسى) ، وهو مما انكره سيويه على النحاة ، ميب أنه لم يتكلم به العرب ، بل هو محص قياس ، وعظيره يصلحهم أمثلة الصفة المشبهة وصورة إلى ستة وثلاثين ، جلها لا وقع له من اللغة .

الهوامش

- ١- (طبءاء) ، العدد ٦٦١ في ١٩/٤/١٩٩٤ م . ٢- (الطبءاء) ، العدد ٥٩٦ في ١٩/١٠/١٩٩٣ م .
- ٣- (الطبءاء) ، ٢١ تشرين الأول ١٩٩٥ م . ٤- (الطبءاء) ، العدد ٦١٢ في ١٥/٢/١٩٩٤ م .
- ٥- (الطبءاء) ، ١٩٩٤ م .
- ٦- ينظر في هذا : طه الزاوي : نظرات في اللغة والنحو من ٦٢ . وكتابيا : هذه اللغة من ٣٧٤ - ٣٧٥ .
- ٧- (الثقاة) : توحيد لقاء عند النطق ، وهو عوب لطفى ، وقد يكون سببه نصيباً .
- ٨- القاموس المحيط ١/٢٩٨ ، (لا غر) .
- ٩- ينظر نقدها له في كتابها القيم كما وصفه الناقد المصري الدكتور عبد القادر العبد . (قصايا الشعر المعاصر) .
- ١٠- تنظر : نشرة المجمع الصادر سنة ١٩٨٧ : (مصطلحات ولفاظ حصرية) . وينظر مقالنا : (قراءات المجمع .. كثر في أم ضرورة) ، مجلة (الطبءاء) ، الموصول .
- ١١- مباحث البحث في اللغة : د. تمام حسان . ص ٢٥ .
- ١٢- د. تمام حسان : مباحث البحث في اللغة . ص ٢٥ .
- ١٣- د. تمام حسان : مباحث البحث في اللغة . ص ٢٥ . ١٤- مباحث البحث في اللغة . ص ٣٣ .
- ١٥- د. حسن ظاظا : كلام العرب . ص ١٦١ . (*) - فسطاط : ٨ .
- ١٦- ابن اللديم : الفهرست ، ص ٦٣ . ١٧- الأتباري : اللغة ، الألباء . ص ٣١٩ .
- ١٨- السباصي . إتحاف فصلاء البشر في قرءات الأربعة عشر من ٢٥٢ .
- ١٩- سيويه : للكتاب ١/٢٨٣ ، وينظر كتابنا : فقه اللغة العربية من ٢٧٩ .
- ٢٠- اللغة . ص ٢٠٥ . ٢١- ابن مضاء : الرد على النحاة . ص ١١٣ .
- ٢٢- د. تمام حسان : اللغة بين المعاصرة والوصفية . ص ٨٤ .
- ٢٣- شرح ابن عقيل ٢/٢٢٢ . ٢٤- نحو للتيسير . ص ٥١ .
- ٢٥- د. أحمد عبد الستار الجوازي : نحو للتيسير . ص ٦٤ . ٢٦- النساء : ١ .
- ٢٧- وعده أبو عبيد القاسم بأنه "صحيح في القياس ، فليس في الاستعمال" سطر حجية في القراءات السبع ج ٢ ، والطبرسي : مجمع البيان ١/٧ ، فقد نقل ذلك عنه .
- ٢٨- ابن كتيبة : تأويل مشكل القرآن . ص ٦٠ .
- ٢٩- ابن الجوزي : غاية النهاية في طبقات القراء ١/٢٦٣ .
- ٣٠- الجوزي : نحو للتيسير . ص ٥٩ . ٣١- القوبة : ٦ . ٣٢- الانعطاف : ١ .
- ٣٣- لاباري . الإنصاف في مسائل الخلاف بين الحويين البصريين والكوفيين ٢/٣٢٢ .
- ٣٤- الإنصاف ٢/٣٢٤ . ٣٥- الإنصاف ٢/٣٢٣ م وهو قول الطوسي في تصويره (التيان) .
- ٣٦- الإنصاف الصفحة نفسها . ٣٧- ينظر : المعصن في الحرية للرمضاني ، عند الكلام على الشرويات التي يحتمل الفعل معها .
- ٣٨- مقني القريب ١/٢١٩ ، والآية من سورة يس .
- ٣٩- معني القريب ١/٢٧٠ . ٤٠- الزمخشري : الكشاف ٣/١٤٨ .

- ٤١- ونظر بحثاً : من أوام أبي عبيدة في مجاز القرآن . ص ٦ وما بعدها مقبول للنشر في مجلة (آداب اللادين) . ٤٢- الروم : ٤٠ . ٤٣- مجاز القرآن ١٢٣/٢ . ٤٤- الحاقة : ٤٧ . ٤٥- الأبياري : البيان في إعراب غريب القرآن ١٨٢/٢ . وأبو البقاء : إملاء ما من به الرحمن ١٤٨/٢ . ٤٦- معاني القرآن ٥٠٧/٢ . ٤٧- معاني القرآن وإعرابه للقراء ٤٩٧/١ . ٤٨- ينظر في هذا الأبياري : البيان ١٨٢/٢ ، وأبو البقاء ١٤٨/٢ . ٤٩- المؤمنون : ٢٠ . (٥)- إملاء ما من به الرحمن ١٤٨/٢ . ٥٠- الزمخشري : الكشاف ٣٥٩/٢-٣٦٠ ، وأبو البقاء ١٤٨/٢ . ٥١- للنحاس : إعراب القرآن ٨٣٠/٢ . ٥٢- الزمر : ٧٣ . ٥٣- مجاز القرآن ١٩٢/٢ . ٥٤- إعراب القرآن للنحاس ٨٣١-٨٣٠/٢ . ٥٥- البيان في غريب إعراب القرآن ٣٢٧/٢ . ٥٦- نوح : ٢٥ . ٥٧- للنحاس : إعراب القرآن ١٥٣/٢ . ٥٨- معاني القرآن ١٩٠/٣-١٩١ . ٥٩- للنحاس : إعراب القرآن ٥١٨/٢ . ٦٠- ينظر في هذا بحثاً : الجرس والإيقاع في تفسير القرآن ، مجلة آداب اللادين - جامعة الموصل للمند ٩ لسنة ١٩٧٨ ، ص ٣٤ . ٦١- آل عمران : ١٥٩ . ٦٢- المزد : الكامل ٣٤٢/٢ . ٦٣- الأبرار : ٣٠ . ٦٤- الطبري : جامع البيان ٤٠٠/٢ . ٦٥- للنحاس : ٣ . ٦٦- الليل : ٣ . ٦٧- إعراب القرآن : معاني القرآن . ٦٨- إعراب القرآن : معاني القرآن ٢٦٣/٢ . ٦٩- الإنسان : ١٨ . ٧٠- إعراب القرآن : معاني القرآن . ٧١- البحر المحيط ٣٩٨/٨ . ٧٢- ينظر : العلم في القرآن الكريم / دراسة لغوية ومعجم حسين عيدان مطر - جامعة القادسية ماجستير / تموز ٢٠٠٠ ، ص ١٩٧ . ٧٣- الفرقان : ٢٤ . ٧٤- وقد أوضح القراء ذلك ، ولله علي ما هو بالمد منه من كلام المتكلمين ، ينظر : معاني القرآن ٢٦٧/٢ . ٧٥- من : ٤٠ . ٧٦- يسوسف : ٤ . ٧٧- عبد القاهر : دلائل الإعجاز ٣٣ . ٧٨- القدر : ١٢ . ٧٩- ينظر أيضاً : دلائل الإعجاز ١٢٣-١٢٤ . ٨٠- وهي الآية : ٥ الفاتحة . ٨١- ينظر في هذا الكشاف للزمخشري ٥١/١ . ٨٢- الليل : ١٣ . ٨٣- الدكتور عائشة عبد الرحمن : التفسير البياني للقرآن الكريم ١١٤/٢ . ٨٤- للترغعات : ٢٥ . ٨٥- مكي القريب ١١١/١ . ٨٦- طه : ٧١ . ٨٧- تأويل مشكل القرآن ٥٦٧ ، وهو أحد وجهين إجازهما القراء في معاني القرآن ١٨٦/٢ . ٨٨- الكشاف ٥٤٦/٢ . ينظر : النحو العربي نقد وبناء ، إبراهيم السامرائي ص ١٥٩ ، ٨٩- النجم : ٣ . ٩٠- ينظر ٥٦/٢ من المجاز ، وإليه ذهب الأخفش ، ينظر كتابه : معاني القرآن ٤٠٢/٢ . ٩١- جامع للنروس العربية ١٧٤-١٧٥ . ٩٢- وهي بناية جامعة صدام للعلوم الإسلامية الآن . ٩٣- وهو الدكتور محمد حسين حسن عواد .

١- القرآن الكريم .

- ٢- الإبانة عن معاني القراءات : مكي بن أبي طالب ، تحقيق د. عبد الفتاح شلبى . ٣- الإبدال : أبو يوسف بن يعقوب السكيت ، تحقيق د. حسين محمد شرف . ٤- البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي - الطبعة الأولى ، مطبعة المسجلة ، القاهرة . ٥- البلاغة تطور وتاريخ : ثوقي ضيف ، ط ٢ ، القاهرة ، دار المعارف (د.ب.ت) . ٦- البيان في إعراب غريب القرآن : كمال الدين الأبياري تحقيق طه عبد الحميد - القاهرة ١٩٦٩ م . ٧- البيان في تفسير القرآن : أبو جعفر الطوسي ، المطبعة العلمية ، النجف الأشرف . ٨- تحائف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر ، أحمد البهاء الدماطي . ٩- الإتيان في علوم النحو : جلال الدين السيوطي ، الطبعة الثانية ، مطبعة الحلبي ، مصر . ١٠- إحياء النحو : إبراهيم مصطفى - القاهرة : لجنة التأليف والترجمة ، ١٩٥٩ م . ١١- إعراب القرآن : أبو جعفر النحاس ، تحقيق د. زهير غازي زاهد مطبعة العلي - بغداد ١٩٧٧ م . ١٢- الأصوات اللغوية : د. إبراهيم أنيس ، ط ٥ ، مكتبة أنجلو المصرية - القاهرة ١٩٧٥ م . ١٣- الإعجاز البياني للقرآن : عائشة عبد الرحمن ، دار المعارف بمصر ١٩٧١ . ١٤- الأغاني : لأبي الفرج الأصفهاني ، طبعة للقاهرة . ١٥- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ، أبو البقاء المعكبره . ١٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، كمال الدين الأبياري . ١٧- الإيضاح في علم النحو : أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق مازن المبارك - ط ٤ بيروت : دار النفائس ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م . ١٨- إيضاح الوقت والابتداء : أبو بكر محمد بن القاسم بن الأبياري ، تحقيق محي الدين عبد الرحمن . ١٩- بحوث لغوية : أحمد مطلوب ، ط ١ عمان ، دار الفكر للنشر ، ١٩٨٧ م . ٢٠- تأويل مشكل القرآن ، عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق سيد أحمد صقر ، ط ٢ - القاهرة . ٢١- تيسيل وتكميل المقاصد : أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات .

٢٢- التطور اللغوي التاريخي : السامرائي ، ط٢ ، دار الأندلس - بيروت ١٤٠٦هـ -

١٩٨١م.

٢٣- التفسير البياني للقرآن الكريم : الدكتور د. عائشة ، دار المعارف - مصر ١٩٦٨م .

٢٤- تقريب للنشر في القراءات العشر : محمد بن محمد ابن الجزري ، تحقيق إبراهيم عطوة

٢٥- جامع البيان في تأويل القرآن : محمد بن جرير الطبري - بتحقيق أحمد محمد شاكر .

٢٦- الجرس والإيقاع في تحرير القرآن : د. كاسد ياسر الزبيدي .

٢٧- الحجة في القراءات السبع : لأبي علي أحمد بن عبد الغفار النحوي .

٢٨- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني ، محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية -

القاهرة .

٢٩- دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني ، تعليق عبد المنعم خفاجي - القاهرة ١٣٨٩هـ -

١٩٦٩م.

٣٠- الرد على النعاة : ابن مضاء القرطبي ، نشر د. شوقي ضيف - القاهرة - دار الفكر

١٩٤٦م .

٣١- الرسالة القشيرية في علم التصوف : أبو القاسم عبد الكريم بن هوران .

٣٢- شرح ابن عقيل : بهاء الدين الهمداني ، تحقيق محي الدين عبد الحميد .

٣٤- الصحابي في فقه العربية وسنن العرب في كلامها : أبو الحسين أحمد الصاحب .

٣٥- علم اللغة العام : فردينان دي سوسور ، ترجمة يوثيل يوسف عزيز ، مراجعة مالك

المطلبي .

٣٦- غريب القرآن : أبو بكر محمد بن عبد العزيز السجستاني ، مطبعة محمد علي صبيح ،

مصر .

٣٧- فقه اللغة العربية : الدكتور كاسد ياسر الزبيدي ، دار الكتب للطباعة والنشر - جامعة

الموصل .

٣٨- الفهرست : لابن السديم ، بيروت ، دار المعرفة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

٣٩- قاموس رد العاصي إلى الفصيح : الشيخ أحمد رضا ، ط٢ ، دار الرائد العربي ، بيروت

٤٠- القاموس المحيط : محمد الدين الفيروز أبادي ، دار العلم للملايين - بيروت (د.ت.) .

٤١- الكامل في اللغة والأدب : المبرد أبو العباس محمد بن يزيد ، تحقيق محمد أبو الفضل .

٤٢- الكتاب : سيبويه ، تحقيق محمد عبد السلام هارون ، دار القلم - القاهرة ١٣٨٥هـ -

١٩٦٦م

٤٣- الكشف : جلال الله الزمخشري ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م

٤٤- اللغة بين المعيارية والوصفية : د. تمام حسان ، دار الثقافة - القاهرة

١٤٠٠هـ

٤٥- المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية : ط١ مطبعة الشريفي

القاهرة

٤٦- المزمهر في علوم اللغة وأنواعها : جلال الدين عبد الرحمن ،

٤٧- المفصل في علم العربية : جلال الله محمود الزمخشري .

٤٨- كلام العرب : د. حسن ظان ، دار النهضة العربية - بيروت ١٩٧٦م

٤٩- أسباب النحول في أسباب النزول : جلال الدين السويطي ، ط٢ ، مطبعة الباهي ، مصر

٥٠- نحن العلمية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : د. عبد العزيز مطر ، ١٩٦٦م .

٥١- لسان العرب : جمال الدين محمد بن منبج - طور .

٥٢- مجاز القرآن الكريم : لأبي عبيدة ، تحقيق محمد فؤاد سزكين ، ط٢ ، دار الفكر

٥٣- مجالس ثعلب : أحمد بن يحيى ثعلب ، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط٢

٥٤- مجمع البيان في تفسير القرآن : لأبي علي الطبرسي ، مكتبة الحياة - بيروت

٥٥- مدارك التنزيل وحقائق التأويل : أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي .

٥٦- معاني القرآن : للأخفش ، تحقيق فائز فارس - ط١ ، الكويت

١٤٠٠هـ .

٥٧- معاني القرآن : للفراء ، تحقيق النجار وآخرون ، ط١ ، مطبعة دار

الكتب .

٥٨- معاني القرآن وإصرابه : للزجاجي ، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي .

٥٩- معرفة القراء على الطبقات والإعصار : شمس الدين الذهبي ، تحقيق محمد سيد جواد

الحق ، ط١ .

٦٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : أبو محمد عبد الله بن هشام

الأنصاري .

٦١- مفردات ألفاظ القرآن : أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب ، تحقيق نديم مرعشلي .

٦٢- من أسرار اللغة : د. إبراهيم أبيض ، ط٥ ، مكتبة الأنجلو ، مصر

١٩٧٥م .

٦٣- مناهج البحث في اللغة : د. تمام حسان ، دار الثقافة - الدار البيضاء -

المغرب .

٦٤- مناهج تجديد في النحو والأدب : أمين الخولي - القاهرة ، دار

المعرفة .

فهرس

رقم الصفحة	الموضوع
٣	تمهيد
٥	الباب الأول : دراسات نقدية في اللغة
٧	الفصل الأول : إصلاح الكلام في ضوء لغة القرآن
٨	المبحث الأول : اللحن في الكلام وأثر القرآن في تقويمه
١١	المبحث الثاني : إصلاح الكلام في ضوء القرآن
٣١	الفصل الثاني : عاميتنا والفصح في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة
٣٢	المبحث الأول : عاميتنا بين الوهم والواقع
٤٦	المبحث الثاني : الظواهر اللغوية في العامية
٦٣	الباب الثاني : دراسات نقدية في النحو
٦٥	الفصل الأول : مشكلات النحو بين القديم والجديد
٦٦	المبحث الأول : تشعب المشكلات اللغوية
٧٢	المبحث الثاني : ملب للنحو معانيه ، والقياس على تفسير أساس
٨٥	الفصل الثاني : نحو القرآن بين تقصير القدماء وتقصير المعاصرين
٨٦	المبحث الأول : مشكلات عامة متعددة
٩٨	المبحث الثاني : مشكلة القول بتناوب الحروف

٦٥	منهج صومسي في تصوير القرآن الكريم : الدكتور كاصد ياسر
٦٦	النحو العربي نقد وبناء : د. إبراهيم السامرائي - بيروت ١٩٦٨ .
٦٧	النحو لليسير : دراسة ونقد منهجي ، د. أحمد عبد الستار الجساري ، مطبعة ١٣٠٦ هـ .
٦٨	النحو العربي نقد وبناء : د. إبراهيم السامرائي - بيروت ١٩٦٨ .
٦٩	لزجة الألباء في طبقات الأدباء : أبو البركات الأنباري ، تحقيق أبي الفضل .
٧٠	نظرات في الفلسفة والنحو : طه السراوي ، المكتبة الأهلية بيروت ١٩٧٢ م .
٧١	النهاية في غريب الحديث : ابن الأثير مجد الدين مبارك محمد ، المطبعة الخيرية ، مصر .

مكتبة الإسكندرية
1000 11

--	--	--

مكتبة الإسكندرية
1000 11

الفصل الثالث : نقد لغوي قديم .. وحديث

١٠٧

المبحث الأول : النقد اللغوي والتحوي عند ابن جني

١٠٨

المبحث الثاني : نظرات في أساليب التعريب

١١٣

المبحث الثالث : الضاد في العربية بين نطق القدماء ونطق المعاصرين

١٢٦

المبحث الرابع : اللغات الجزرية .. لا اللغات السامية

١٣٨

الفصل الرابع : النحو قس معاهدا للتعليمية .. طرائق تدريسه ومادته

١٤٣

التمهيد

١٤٤

المبحث الأول : لغة التعليم ومادته

١٤٦

المبحث الثاني : ضم البناء على نحو القرآن بكفاية

١٥١

المبحث الثالث : عدم كفاية التطبيقات .. وأمور أخرى

١٥٧

المراجع

١٦٣

الفهرس

١٦٧